QAMCO

شركة قطر لصناعة الألمنيوم

Qatar Aluminium Manufacturing Company

التقرير السنوي 2024

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركة التي تمتلك فيها شركة قطر لصناعة الألمنيوم (ش.م.ع.ق.) استثماراً مباشراً ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا التقرير السنوي، يشار إلى شركة قطر لصناعة الألمنيوم بكلمة "قامكو" أو "الشركة" لدواعي الملاءمة.

قد يحتوي هذا التقرير السنوي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات التشغيلية وأنشطة الأعمال التي تديرها الشركة. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف كبير بين النتائج الفعلية أو أداء الأعمال أو الأداء التشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على الشركة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب الأسعار في أسواق السلع الأساسية (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات (ج) فقدان الحصة من السوق والمنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق والظروف المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً كبيراً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة هنا. وتهدف جميع البيانات الواردة هنا إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذا التقرير.

لا تتحمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم وأعضاء مجلس إدارتها ومسؤوليها وموظفيها ومستشاريها والشركات المتعاقدة معها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو أضرار أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر شركة قطر لصناعة الألمنيوم ومشروعها المشترك مُلزمان بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن شركة قطر لصناعة الألمنيوم دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر

هاتف: 2277 4013 974 +

فاكس: 9750 4013 974 +

الموقع الإلكتروني: www.qamco.com.qa

البريد الإلكتروني: qamco@qatarenergy.com.qa

"توظيف إمكاناتنا الأساسية
واستغلال الفرص لتحقيق نمو
مستدام يلبي تطلعات السوق"

الرسالة

تلتزم شركة قطر لصناعة الألمنيوم بأن تصبح شريكاً متميزاً يقدم منتجات مبتكرة عالية الجودة وأن تفي بواجباتها تجاه المجتمع والبيئة من خلال استخدام حلول صناعية مسؤولة بيئيا.

الرؤية

تهدف شركة قطر لصناعة الألمنيوم إلى أن تصبح إحدى الشركات الرائدة عالمياً في تصنيع سبائك الألومنيوم واسطوانات الألومنيوم ذات الجودة العالية مع المحافظة على البيئة لدعم النمو من خلال أصولها المتنامية التي تدر عوائد مربحة وتخلق قيمة لمساهميها.

المحتويات

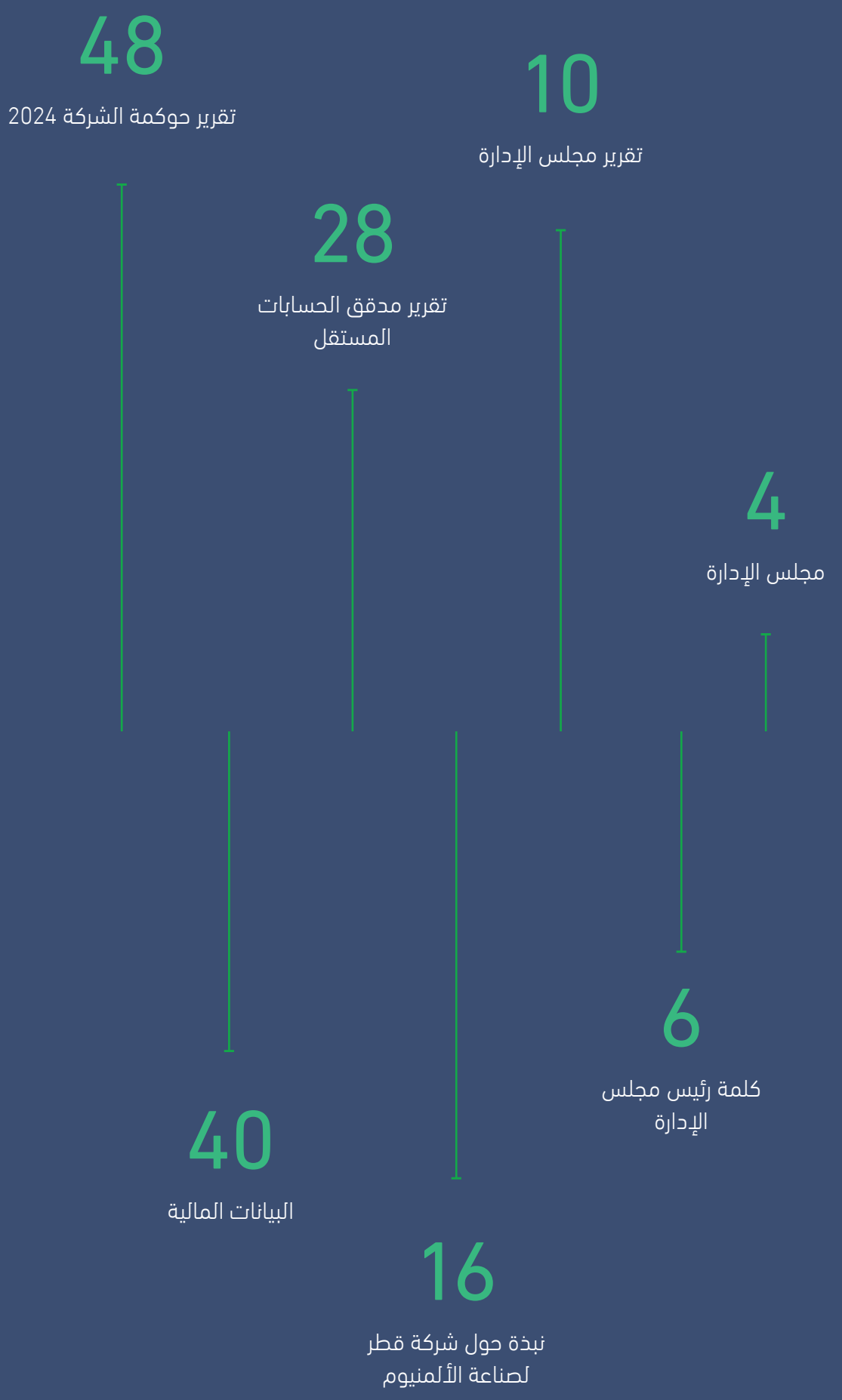
48
تقرير حوكمة الشركة 2024
10
تقرير مجلس الإدارة
28
تقرير مدقق الحسابات المستقل
4
مجلس الإدارة
6
كلمة رئيس مجلس الإدارة
40
البيانات المالية
16
نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

حضرة صاحب السمو

الشيخ تميـم بن حمـد آل ثانـي

أمير دولة قطر

صاحب السمو

الشيخ حمـــد بن خليـــفة آل ثـانـــــي

الأمير الوالد

مجلس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد/ نبيل محمد البوعينين
عضو

السيد/ محمد عيسى المناعي
عضو

السيدة/ لولوه خليل صلات
عضو

السيد/ خالد محمد لرم
عضو

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمينا الكرام،

يسرّني أن أقدم لكم التقرير السنوي لشركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. لعام 2024 (ويُشار إليها بكلمة "قامكو" أو "الشركة")، والتي تملك نسبة 50% من المشروع المشترك شركة قطر للألمنيوم (ويشار إليها باسم "قطلوم" أو "المشروع المشترك").

أودّ في البداية أن أتقدم بعميق امتناني لزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة، وموظفين الشركة ومشروعها المشترك على تفانيهم في العمل واجتهادهم وتميزهم في تحقيق نتائج مالية استثنائية خلال هذا العام. كما أودّ أيضًا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمساهمينا الكرام على ثقتهم ودعمهم المتواصل لنا.

لا يزال المشروع المشترك لقامكو يُعتبر أحد أكثر مصاهر الألمنيوم كفاءةً وانخفاضًا من حيث التكلفة على مستوى العالم. ونؤكد على التزامنا تجاه إنتاج وبيع منتجات الألمنيوم الأولية، بما يساهم بشكل متواصل في تحقيق هدفنا الأساسي المُتمثل في إنشاء قيمة لمساهمينا الكرام. وفي هذا السياق، تظل القدرة التنافسية من حيث التكلفة إحدى مزايانا الرئيسية التي تمنحنا القدرة على الاستمرار كشركة منخفضة التكاليف في بيئة تجارية تتسم بالتنافسية العالية في مجال السلع الأساسية.

الأوضاع على مستوى الاقتصاد الكلي

أثبت سوق الألمنيوم مرونته وقدرته على التكيّف خلال معظم عام 2024 بالرغم من التحديات الهائلة التي واجهها الاقتصاد الكلي. ففي النصف الأول من العام، واجه الطلب على الألمنيوم الأولي في الأسواق الرئيسية تقييدًا بسبب استمرار الضغوط التضخمية وتشديد السياسات النقدية؛ وهو ما أدى إلى تراجع مستوى الأنشطة في العديد من القطاعات.

ولكن رغم ذلك، شهدت الأسواق الصناعية الرئيسية في النصف الثاني من عام 2024 عمليات انتعاش اقتصادي متواصلة بفضل تخفيف شدّة السياسات النقدية بُغية تشجيع الشركات والمستهلكين على الاستثمار والإنفاق. وإلى جانب ذلك، تم تعزيز السياسات النقدية باتخاذ مجموعة من التدابير المالية في مختلف الاقتصادات من أجل تعزيز مستوى النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات في البنى التحتية وغيرها من برامج الإنفاق العام. كما أظهرت الأسواق الناشئة تقدمًا مستمرًا مدعومًا بالنمو التدريجي في الإنتاج الصناعي الذي يعكس اتجاهات إيجابية في سوق الأعمال وارتفاع مستوى ثقة المستهلكين. فضلًا عن ذلك، أدت التحولات الملحوظة في قطاع صناعة السيارات، وخصوصًا مع تنامي أسواق السيارات الكهربائية (EV)، إلى حدوث العديد من التطورات الإيجابية على مستوى القطاع ككل.

ومن ناحية أخرى، أثّرت الاضطرابات في البحر الأحمر تأثيرًا واسعًا على عمل سلسلة التوريد العالمية، مما أدى إلى ظهور تحديات لوجستية واقتصادية هائلة، شملت حدوث تأخيرات على مستوى عمل سلسلة التوريد وارتفاع تكاليف الشحن. ولكن رغم التحديات الكثيرة، إلّا أنّ صناعة الألمنيوم حافظت على زخمها القوي من خلال التعامل الصحيح مع تقلبات الاقتصاد الكلي التي أثّرت على ديناميكيات العرض والطلب في السوق خلال معظم عام 2024.

تركيزنا الاستراتيجي والتشغيلي

نجح المشروع المشترك لقامكو في الحفاظ على التزامه الراسخ تجاه تحقيق التميز التشغيلي، وترشيد التكاليف، والسلامة، ومبادرات الاستدامة؛ حيث يرمي هذا الالتزام الراسخ إلى الحفاظ على سمعة الشركة بصفتها شركة مشغلة موثوقة يمكن الاعتماد عليها في قطاع الألمنيوم. ومن أجل تحقيق التميز التشغيلي وترشيد التكلفة، تركّز أولوية المشروع المشترك على تحسين العمليات، والاستثمار في الإنفاق الرأسمالي المستدام القائم على التكنولوجيا، وبرامج التدريب الشاملة. ولعبت هذه المبادرات دورًا حاسمًا في تجاوز اضطرابات السوق، علاوةً على دورها الجوهري في تلبية متطلبات المستقبل فيما يخص منتجات الألمنيوم المتنوعة، ويشمل ذلك الألمنيوم "منخفض الكربون" أو الألمنيوم "الأخضر".

إلى جانب ما سبق، ركّز المشروع المشترك لقامكو في المقام الأول على الاستدامة نظرًا لكونها محورًا استراتيجيًا رئيسيًا في هذا العام، وتجلّى هذا الالتزام بشكل واضح في جميع جوانب عمليات المشروع المشترك لقامكو، وهو ما يدل على الالتزام تجاه تحقيق التميز في الممارسات المستدامة. وبالتالي، يتوافق هذا النهج مع ممارسات القطاع العامة، ويؤكد على التزام المشروع المشترك تجاه ممارسات الأعمال المسؤولة التي تراعي الشؤون البيئية.

"الاستمرار في تعزيز زخم العمليات وتحقيق أداء مالي مستقر من خلال الاستفادة من مصهر الألمنيوم عالي الكفاءة وتوحيد الموارد الأساسية لضمان تحقيق قيمة طويلة الأمد للمساهمين."

استراتيجية التمويل

وُضِعت إستراتيجية التمويل الخاصة بنا على مستوى المشروع المشترك لمراعاة التوقعات الحالية والمستقبلية للسوق، وتقلبات أسعار السلع الأساسية، والاحتياجات الحالية والمتوقعة الخاصة بالإنفاق الرأسمالي للمشروع المشترك، والسياسة المعتمدة لتوزيع أرباح المشروع المشترك على المساهمين. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا النهج يستند في جوهره على الالتزام بتطبيق مبادئ الإدارة المالية الرشيدة.

بالإشارة إلى القرض الذي أُعيدت هيكلته بشكل مبدئي في الربع الأول من عام 2020، سجّل المشروع المشترك التابع لقامكو رصيد مستحق للقرض قدره 1.2 مليار دولار أمريكي. وضمن إطار استراتيجية سداد القرض، قام المشروع المشترك بجمع الاحتياطيات النقدية من أجل سداد جزء من القرض بشكل مسبق قبل إعادة هيكلته قبل موعد استحقاقه في الربع الأول من عام 2025. وبحلول شهر ديسمبر من عام 2024، كان المشروع المشترك قد سدد بشكل مسبق مبلغًا قدره 425 مليون دولار أمريكي، ونجح المشروع المشترك في أكمل عملية إعادة هيكلة القرض بقيمة 805 مليون دولار أمريكي بموجب هيكل لسداد الدين على مدى 7 سنوات، إذ يتضمن ذلك سداد 50% من قيمة القرض على أقساط متساوية نصف سنوية، على أن يتم دفع الـ 50% المتبقية من قيمة القرض دفعة واحدة في نهاية المدة المحددة للقرض. وتضمنت الصفقة تنسيقًا دقيقًا بين مختلف الأطراف المعنية من أجل تحقيق نتيجة إيجابية ضمن ظروف السوق الحالي. ومن جهة أخرى، أظهرت الأسعار التنافسية المُحققة في صفقة إعادة التمويل المذكورة قوّة المركز المالي للمشروع المشترك وثقة الأسواق المالية في التوقعات المستقبلية للشركة.

وبناءً على ما تقدّم، تؤكد استراتيجية التمويل الفعالة والرشيدة على المستوى العالي لالتزام المشروع المشترك الراسخ تجاه تعزيز قيمة المساهمين وضمان توزيعات الأرباح المستدامة، فضلًا عن توفير هذه الاستراتيجية لحماية ضد التحديات الخارجية المحتملة في المستقبل.

النفقات الرأسمالية

أنفق المشروع المشترك لقامكو في عام 2024 مبلغًا قدره تقريبًا 355 مليون ريال قطري ضمن إطار النفقات الرأسمالية التي وُجّهت بشكل أساسي نحو الإصلاح والتحسينات التشغيلية، وضمان تحقيق الموثوقية التشغيلية، والإنفاق الرأسمالي المرتبط بالمعايير الخاصة بالبيئة والمجتمع والحوكمة، وغيرها من المشاريع الرأسمالية المعتادة. وبالنظر إلى عام 2025، تعتزم إدارة المشروع المشترك إطلاق المشروع الاستراتيجي "الأنود الأكبر" بهدف تعزيز مستوى الإنتاج من خلال رفع معدل شدة التيار الكهربائي.

يُتوقّع من إدارة المشروع المشترك خلال فترة خطة العمل الممتدة من عام 2025 وحتى عام 2029 أن تستثمر مبلغًا قدره تقريبًا 1.3 مليار ريال قطري في العديد من مبادرات الإنفاق الرأسمالي لصالح حصة قامكو، وستتمحور هذه المبادرات حول تعزيز القدرات، والمشاريع المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وضمان توافر وموثوقية الأنظمة والمعدات المهمة، وتبطين البواتق، والنفقات الرأسمالية المعتادة.

تحقيق نتائج مالية متميزة

ازداد صافي أرباح قامكو خلال السنة المالية 2024 بنسبة بلغت 38% مقارنة مع العام الماضي ووصل إلى 614 مليون ريال قطري، وبعائد على السهم قدره 0.110 ريال قطري، وبالتالي يُعتبر هذا الأداء المالي القوي دليلًا على قدرة الشركة على التعامل الصحيح مع تقلبات السوق، وتحسين مستوى جودة عملياتها وشؤونها المالية.

توزيع الأرباح وإنشاء القيمة المضافة إلى المساهمين

بعد مراعاة مبلغ السيولة المطلوب لتغطية المشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، والتزامات الديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وتوقعات الاقتصاد الكلي الحالية على المديين القصير والمتوسط، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح سنوية إجمالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بقيمة 446 مليون ريال قطري، بما يعادل دفع مبلغ قدره 0.08 ريال قطري للسهم الواحد عن كامل السنة. وبناءً على ذلك، ستقوم الشركة بتوزيع أرباح عن النصف الثاني من العام بواقع 279مليون ريال قطري (بما يعادل 0.05 ريال قطري للسهم الواحد)، ويكون ذلك مشروطًا بالحصول على الموافقة المطلوبة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

وزّعت قامكو منذ تأسيسها أرباح بقيمة إجمالية بلغت 1.9 مليار ريال قطري حتّى شهر ديسمبر من عام 2024، ويشمل ذلك الأرباح المرحلية التي تم دفعها عن عام 2024، وهو يعادل توزيع أرباح بقيمة 0.335 ريال قطري للسهم الواحد بالرغم من التقلبات التي شهدتها بيئة الاقتصاد الكلي.

الخاتمة

نُعرب عن عميق امتناننا لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه" لقيادته الحكيمة، ودعمه وتوجيهاته المتواصلة للنهوض بمستوى قطاع الطاقة في دولة قطر. وانطلاقًا من فخرها بهويتها القطرية، تؤكد قامكو على التزامها التام تجاه تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.

وأودّ أن أُعرب عن خالص الشكر لزملائي أعضاء مجلس الإدارة، وفريق الإدارة التنفيذية، وموظفي مشروعنا المشترك على التزامهم الجاد وتفانيهم في العمل، مما ساهم في تحقيق نجاح مذهل في عامٍ آخر كان مليئًا بالصعوبات والتحديات. وإنني على ثقة بأنّ زملائي أعضاء مجلس الإدارة، وفِرَق وموظفي الإدارة العليا العاملين في المشروع المشترك على استعداد تام لبدء العام الجديد. وبما أنّه لا مفر من ظهور الفرص والتحديات الجديدة، فإننا نؤكد على التزامنا بالعمل الجاد من أجل تحقيق أهدافنا الاستراتيجية. وإلى هنا، أود أن أُعرب عن خالص امتناني لمساهمينا الكرام على استمرار ثقتهم بنا ودعمهم الذي لم يتوقف.

تقرير مجلس الإدارة

"حقّقت قامكو نتائج مذهلة بفضل إعطاء الأولوية للتميّز التشغيلي، والحفاظ على مرونة العمليات، وإنشاء القيمة، والالتزام بمعايير الصحة والسلامة والبيئة."

يسر مجلس الإدارة تقديم تقريره السنوي حول الأداء المالي والتشغيلي لشركة قامكو عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

استراتيجيتنا

تبنّى المشروع المشترك لقامكو بشكل رئيسي استراتيجيةً تقوم في جوهرها على مراعاة التكلفة منذ أن تم إطلاقه، مؤكدًا على أهمية التميز التشغيلي، والابتكارات في العمليات، وتحسين سلسلة القيمة بُغية التعزيز المستمر لمستوى الربحية. وعليه، فقد أدى هذا النهج بشكل راسخ إلى تعزيز مكانة مشروعنا المشترك ضمن قائمة الشريحة الأعلى من بين النظراء. وبالرغم من القيود المفروضة على القدرات، وبعد نجاحنا في خفض التكاليف، تواصل إدارة المشروع المشترك التزامها تجاه استكشاف استراتيجيات جديدة بما يتجاوز مجرد إدارة التكاليف، وذلك لضمان تعزيز مكانة المشروع ضمن الشريحة الأعلى.

نظرًا للتحوّل الذي يشهده الاقتصاد العالمي على خلفية خفض انبعاثات الكربون، يتزايد النظر إلى الألمنيوم على أنّه معدنٌ استراتيجي يساهم في دعم تحقيق هذا التحوّل، وبالتالي يُتوقّع أن يرتفع مستوى الطلب على الألمنيوم منخفض الكربون على المدى المتوسط إلى البعيد، مع التوقّع أيضًا بأن يحافظ على أهميته البالغة. بالإضافة إلى ذلك، يتوافق إنتاج الألمنيوم منخفض الكربون توافقًا مباشرًا مع استراتيجيات المشروع المشترك بعيدة المدى فيما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وذلك نظرًا لكون المشروع المشترك مرتبطًا بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة التي تتسم بالكفاءة والفاعلية.

إلى جانب استمرار استراتيجياتنا لإدارة التكاليف، ستتمحور الاستراتيجية البعيدة المدى لمشروعنا المشترك حول تعزيز مستوى الإنتاج من خلال زيادة الكفاءة التشغيلية، مع مواصلة إدارة المشروع المشترك جهودها للحد من تكاليف الإنتاج والتشغيل من خلال الاستغلال الأمثل لمزيج المواد الخام وتنويعه حتى الوصول إلى الألمنيوم منخفض الكربون من أجل تلبية الطلب المتزايد عالميًا.

مستجدات الاقتصاد الكلي

واجه قطّاع الألمنيوم العالمي في سنة 2024 مجموعة من التحديات شملت قيود تجارية على الألمنيوم الخاضع للعقوبات، ونقصٍ عالمي في توريد الألومينا، وتوترات جيوسياسية أدّت جميعها إلى تعطّل سلاسل التوريد واضطرابات على مستوى مجال النقل. ولكن بالرغم من هذه المعوقات، أتاح التعافي الاقتصادي العام للدول الصناعية إمكانية مواصلة تحقيق النمو القائم على السلع الأساسية؛ مما ساهم في تعزيز قوّة سوق الألمنيوم.

انتعش الطلب على الألمنيوم الأولي بفضل زيادة الأنشطة الصناعية في الأسواق الناشئة والتعافي التدريجي في قطاع صناعة السيارات المدعوم بتزايد الطلب على السيارات الكهربائية. وإلى جانب ذلك، ساهم النمو المسجل في قطاع الطاقة الشمسية في زيادة مستوى الطلب على الألمنيوم. وبالإضافة إلى التحديات التي واجهها قطاع البناء بسبب تشديد السياسات النقدية، ظل الطلب على الألمنيوم منخفضًا في مواد البناء ومشاريع البنى التحتية.

وعليه، سجلت قامكو استنادًا إلى هذه العوامل زيادة تدريجية في أسعار بورصة لندن للمعادن بنسبة قاربت 13% بحلول شهر ديسمبر من عام 2024 مقارنة مع بداية العام.

نقاط قوتنا التنافسية

يواصل المشروع المشترك التابع لقامكو تأكيد قدرته على التكيّف، مما يُساهم في الحفاظ على مكانته بصفته واحدًا من الكيانات الأكثر تنافسية في القطاع. ويتمتع المشروع المشترك بشهرة عالمية على اعتباره مصهر ألمنيوم منخفض التكلفة، وتغطي نقاط قوته التنافسية كامل سلسلة قيمة الأعمال التجارية. وإلى جانب ذلك، تتضمن الجهود المبذولة لتعزيز مستوى الكفاءات التشغيلية والمالية للمشروع المشترك كامل سلسلة القيمة، وذلك ابتداءً من شراء المواد الخام وصولًا إلى المبيعات والتوزيع.

يبذل المشروع المشترك مساعٍ تعاونية استراتيجية مع مورّدين مرموقين من أجل ضمان جودة وموثوقية المواد الخام الرئيسية. فضلًا عن ذلك، يُساهم العمل مع الشركاء الآخرين في المشروع المشترك ممن يتمتعون بخبرات واسعة في تسويق الألمنيوم في تعزيز كفاءة استراتيجيات التسويق، وزيادة صافي العائد، والحد من تكاليف التوزيع، وضمان الوصول إلى الأسواق المُربحة.

يُشغّل المشروع المشترك نظام إنتاج يتسم بالمرونة، وهو ما يُتيح إمكانية إجراء تعديلات سريعة على مزيج المنتجات تبعًا لظروف السوق، بحيث تضمن هذه المرونة توافق المنتجات مع طلب السوق وتعزيز مستويات صافي العائد. وعليه، فقد ساهمت هذه المزايا التنافسية في تمكين المشروع المشترك من تحقيق نتائج مالية بارزة في عام 2024، والحفاظ على المرونة والقدرة على التكيّف في بيئة اقتصادٍ كلي مليئة بالتحديات والصعوبات. وبالنتيجة، تمكّن المشروع المشترك بفضل قدرته على التكيّف مع تقلبات السوق ونقاط القوة هذه من الصمود خلال فترات تراجع الأعمال، مما ساهم في تحقيق مستوى ربحية قوي وتدفقات نقدية.

الإنجازات على مستوى الصحة والسلامة والبيئة

سيظل الحفاظ على أعلى معايير الصحة والسلامة بمثابة قيمة أساسية للمشروع المشترك التابع لشركة قامكو، وهذا الالتزام مدعوم بنظام خاص لإدارة شؤون الصحة والسلامة والبيئة. ويمتثل هذا النظام للمعايير الدولية، والمتطلبات القانونية، والممارسات المثلى، فضلًا عن كونه نظامًا معتمدًا بموجب نظام الإيزو 45001 لعام 2018 ونظام الإيزو 14001 لعام 2015.

يتضمن نهج السلامة الاستباقي المُعتمد من جانب المشروع المشترك تحديد المخاطر ونظام إدارة المخاطر. فبعد تحديد المخاطر، يتم اتخاذ التدابير الرقابية المناسبة لإزالتها أو تخفيضها إلى مستويات مقبولة، مع مراقبة هذه التدابير بشكل مستمر من أجل التأكد من فاعليتها.

أحرز المشروع المشترك خلال العام تقدمًا كبيرًا نحو تحقيق هدفه المرتبط بشؤون الصحة والسلامة والبيئة، والذي يرمي إلى ضمان سلامة أماكن العمل للجميع. وفي هذا السياق، لم يسجّل المشروع المشترك أيّة حوادث مرتبطة بارتفاع درجات الحرارة، بل إنّه نجح دائمًا في بلوغ أهداف الإنتاج المنشودة.

حصلت عمليات المشروع المشترك التابع لقامكو على اعتماد مبادرة رعاية الألمنيوم (ASI)، وهي منظمة عالمية غير ربحية متخصصة بوضع المعايير وإصدار الشهادات الخاصة بصناعة الألمنيوم. وبموجب معيار الأداء لمبادرة رعاية الألمنيوم ومعيار سلسلة الاحتجاز، يتم تحديد متطلبات إنتاج الألمنيوم وتوريده ورعايته على نحو مسؤول. وإنّ هذه المعايير معمول بها في جميع أنحاء العالم، وتغطي كافة مراحل سلسلة قيمة الألمنيوم. وفي عام 2024، نجح المشروع المشترك التابع لقامكو في إعادة التأهل للحصول على اعتماد معايير الأداء بموجب مبادرة رعاية الألمنيوم (V3) ومعايير سلسلة الاحتجاز (V2).

نجح المشروع المشترك في تحقيق معدل تحويل مدافن النفايات بنسبة بلغت 100% للنفايات ذات الصلة بالعمليات، ويهدف المشروع المشترك إلى إنهاء استخدام مدافن النفايات حتى مع زيادة مستوى الإنتاج. لذلك، وبهدف تعزيز مستوى تطوير "الاقتصاد الدائري"، سيواصل المشروع المشترك البحث عن حلول مبتكرة من أجل تحويل النفايات إلى نواتج ثانوية من خلال إعادة التدوير وإعادة الاستخدام داخليًا.

يتمحور التزام مشروعنا المشترك تجاه المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة حول الامتثال للمعايير، والأطر، والممارسات المثلى المعمول بها، وذلك بما يتوافق مع الأهداف العامة لرؤية قطر الوطنية 2030.

خفض الانبعاثات الكربونية

أظهر المشروع المشترك التابع لقامكو انخفاضًا مستمرًا في انبعاثات الكربون، ونجح في تحقيق الكثافة الأدنى للغازات الدفيئة لثاني أكسيد الكربون بالطن المكافئ لكل طن متري من الألمنيوم الذي تم إنتاجه في عام 2024. كما قام المشروع المشترك بإطلاق العديد من المبادرات لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية والحد من الانبعاثات في مرافق التشغيل التابعة له. وتجدر الإشارة هنا إلى

أنّ تطبيق الحل الخاص بمسار الغاز المتقدم (AGP) في محطة الطاقة قد ساهم بشكل كبير في تحسين كفاءة توليد الطاقة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة لكل ميغاوات من الطاقة المُنتجة. بالإضافة إلى ذلك، نجح المشروع المشترك التابع لقامكو في زيادة أحجام إعادة تدوير الخردة نظرًا لأنّ استخدامها يتطلب كمية طاقة أقل بكثير بالمقارنة مع كمية الطاقة التي تحتاجها عملية الصهر.

حدّد المشروع المشترك التابع لقامكو هدفًا استراتيجيًا تمثّل في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، وتنتظر هذه الأهداف حاليًا موافقة الإدارة عليها. وتشتمل المبادرات الرامية إلى تحقيق تخفيضات الانبعاثات المشار إليها على زيادة وتيرة إعادة تدوير الخردة وتحسين كفاءة الطاقة في كامل المصنع، وتجري حاليًا دراسة إمكانية دمج الطاقة الشمسية في محطة توليد الكهرباء. تخطط إدارة المشروع المشترك التابع لقامكو توسيع نطاق جهودها المبذولة لإعادة التدوير لتشمل حجمًا أكبر من مواد الخردة قبل الاستهلاك وبعده، بحيث يؤدي ذلك إلى إنتاج فعّال للطاقة وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. وإلى جانب ذلك، استعان المشروع المشترك التابع لقامكو بخبير استشاري لدراسة وتحديد وسائل إضافية لخفض مستوى الغازات الدفيئة، بحيث تكون متاحة أمام المشروع المشترك من أجل خفض مستوى البصمة الكربونية الخاصة به.

تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة

أظهر مشروع قامكو المشترك بشكل متواصل التزامه الراسخ تجاه ترشيد التكلفة وتحقيق الكفاءة التشغيلية من خلال مبادرته الداخلية تحت عنوان "برنامج تطوير ألومنيوم قطر (QIP)" الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام 2013. ولقد ساهم هذا التوجّه الاستراتيجي في تمكين المشروع المشترك من تعزيز مكانته كمصهر ألومنيوم يتسم بقدرة تنافسية عالية، مع الحفاظ في ذات الوقت على الالتزام الراسخ تجاه تحقيق السلامة والتميز التشغيلي. وإلى هذا التاريخ، نجحت شركة الومنيوم قطر في إنجاز سلسلة من برامج التحسين وبدأت تنفيذ برنامج التحسين التالي.

الإنجازات على مستوى تطوير الإنتاج

تركّزت جهود المشروع المشترك في عام 2024على ضمان استقرار عمل المصهر عند أحجام إنتاج ونسبة شدة التيار الكهربائي مرتفعة عقب تنفيذ الأفران الأكبر حجمًا في عام 2021. وبالرغم من النقص العالمي في الألومينا عالية الجودة خلال معظم العام، إلا أنّ المشروع المشترك نجح في تحقيق كفاءة تشغيلية ممتازة بنسبة بلغت 93.9%، ووصل إلى نسبة شدة التيار الكهربائي بلغت 333.7 كيلو أمبير.

بالإضافة إلى ما سبق، اعتمد المشروع المشترك لقامكو على الاقتصاد الدائري من خلال دمج خردة الألمنيوم قبل الاستهلاك وبعده في عملية الإنتاج الخاصة بها، مع التركيز أكثر على المنتجات المُعاد تدويرها. فضلًا عن ذلك، يخطط المشروع المشترك بقوّة لتعزيز عمليات صهر الخردة خلال فترة التخطيط من أجل تحسين مستويات الإنتاج، والطاقة، والكفاءة من حيث التكلفة.

في عام 2024، بلغ إنتاج المشروع المشترك 682 ألف طن متري، وهو ما يشير إلى وجود ارتفاع طفيف بنسبة 1% مقارنة مع عام 2023، مدعومًا بارتفاع مستويات شدة التيار الكهربائي مقارنة مع العام السابق. وبفضل زيادة نسبة شدة التيار الكهربائي مع الإدارة الفعّالة لمصنع الكربون، تمكّن المشروع المشترك من تحسين أساس التكلفة ومستوى الربحية، حيث حافظ مصنع الكربون على توافر التشغيل بشكل متّسق على مدار العام، دون الإبلاغ عن أيّة انقطاعات أو فترات توقف كبيرة خلال عام 2024.

تؤكد إدارة المشروع المشترك على التزامها الراسخ تجاه التحسين المستمر الرامي إلى تعزيز العمليات ورفع مستوى القيمة، حيث استفاد المساهمين بشكل متواصل من استثمارات مشروعنا المشترك في مجال التكنولوجيا، مثل: مشاريع الأنود الكبيرة، وذلك من خلال زيادة أحجام الإنتاج وخفض تكاليف التشغيل. وبالتطلع إلى المستقبل، يتجهّز المشروع المشترك للاستثمار أكثر في عمليات تحسين الكفاءة ومشاريع تحسين الإنتاج.

أنشطة البيع والتسويق

نجح المشروع المشترك لقامكو بتنويع مزيج مبيعاته على عدة أقاليم على نحو استراتيجي، مع زيادة الاهتمام بعمليات تسليم المنتجات إلى الأسواق الآسيوية خلال العام. وكانت التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر قد أثّرت بشكل كبير على سلاسل النقل والتوريد العالمية، مما أدى إلى زيادة أوقات النقل وارتفاع تكاليف الشحن إلى الأسواق الغربية. وبفضل ذلك، أسس المشروع المشترك شراكات استراتيجية من أجل التسويق والتوزيع؛ الأمر الذي يزيد من فرص الوصول إلى الأسواق العالمية، وتقديم الدعم القوي للتعامل الصحيح مع تقلبات السوق. وعليه، فإنّ هذا النهج يكفل تحقيق نتائج أفضل على مستوى صافي العائد، وإدارة دقيقة لوجهات التسليم، واستمرارية الأعمال المستدامة.

وعلاوة على ذلك، ساهم التزام المشروع المشترك تجاه إنشاء شبكة قويّة لعمل سلاسل التوريد خلال السنوات السابقة في تكوين قاعدة مستدامة من العملاء. لعبت القرارات الإستراتيجية المتعلقة بخطوط السفن الملاحية وتأجير السفن على المدى الطويل دورًا فعّالًا في ضمان توزيع المنتجات توزيعًا ناجحًا على قاعدة عملائها. وبالتالي، فقد ساعدت هذه الممارسات في تعزيز مرونة المشروع المشترك؛ الأمر الذي ساهم في تكيّفه مع تحديات السوق والحفاظ على شبكة موثوقة من العملاء المخلصين.

الأداء المالي والتشغيلي

نجحت قامكو خلال السنة المالية 2024 بتحقيق نتائج مالية مذهلة في ظل التحديات والصعوبات التي كانت تهيمن على بيئة الاقتصاد الكلي، حيث ارتفع صافي أرباح الشركة بنسبة بلغت 38% مقارنة مع العام الماضي ووصل إلى 614 مليون ريال قطري في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 مقارنة مع صافي أرباح بلغ 446 مليون ريال قطري في عام 2023، وبعائد على السهم قدره 0.110 ريال قطري للعام الحالي مقابل 0.080 ريال قطري في العام الماضي. كما ارتفعت الإيرادات المتأتية من حصة المشروع المشترك بنسبة بلغت 4% مقارنة مع العام 2023 ووصلت إلى 3.3 مليار ريال قطري. ومن جانب آخر، ارتفعت الأرباح قبل احتساب

الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 15% ووصلت إلى 1,122 مليون ريال قطري في عام 2024 مقارنة مع 974 مليون ريال قطري في عام 2023.

حافظت عمليات المشروع المشترك على استقرارها، مع تسجيل تحسّن في إجمالي الإنتاج مع زيادة بنسبة 4% في أحجام المبيعات، التي ساهمت بدورها بمبلغ 125 مليون ريال قطري في صافي دخل قامكو من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وسجل متوسط أسعار البيع زيادة طفيفة مقارنة بالعام الماضي. وبفضل تحسن الكفاءة الحالية ومستوى شدة التيار الكهربائي، تمكّن المشروع المشترك من تحقيق مستويات إنتاج أعلى مما سُجّل في العام الماضي؛ مما أدى بدوره إلى تعزيز أحجام مبيعات أكثر.

ظلّت التكاليف التشغيلية للمشروع المشترك خلال السنة المالية 2024 منخفضة نسبيًا مقارنة مع العام الماضي، إذ يُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض تكاليف المواد الخام، باستثناء الألومينا.

وبناءً على ما تقدّم، ازداد صافي أرباح قامكو إلى 614 مليون ريال قطري في عام 2024، بعائد على السهم بلغ 0.110 ريال قطري في عام 2024، مسجلًا بذلك زيادة بلغت 38% مقارنة مع عام 2023. ويرجع هذا التحسن إلى تحسّن الإيرادات، وانخفاض تكاليف التشغيل، والتغيّرات المواتية على مستوى المخزون.

المركز المالي

ساهم تحسّن مركز الأسهم في المشروع المشترك في تعزيز مكانة المركز المالي لقامكو، وساهم ذلك أيضًا في تعزيز مركز السيولة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، إذ وصلت الأرصدة النقدية والمصرفية (بما فيها الحصة التناسبية من الأرصدة النقدية والمصرفية للمشروع المشترك) إلى 1.7 مليار ريال قطري بعد توزيع أرباح عام 2023 وتوزيع الأرباح المرحلية لعام 2024، بما في ذلك السداد الجزئي للقرض. ونجح المشروع المشترك لقامكو خلال العام في تحقيق حصة من التدفقات النقدية التشغيلية بقيمة بلغت 0.9 مليار ريال قطري، مع تسجيل حصة من التدفقات النقدية الحرة بواقع 0.7 مليار ريال قطري.

مستجدات الإنفاق الرأسمالي

اختتم المشروع المشترك لشركة قامكو خلال عام 2024 بشكل شبه كامل عمليات إعادة تبطين الدفعة الثالثة من البواتق، وقام باستبدال جدران المداخن من أجل ضمان استدامة العمليات، مع التركيز أيضًا على تقليل مخاطر توقّف الإنتاج. وبلغت حصة قامكو في النفقات الرأسمالية للمشروع المشترك خلال العام 178 مليون ريال قطري، مشتملة على العمليات المعتادة، مثل تبطين البواتق وغيرها من أعمال الصيانة المتعلقة بمحطة توليد الكهرباء ومصنع إنتاج الأنود. وخلال السنوات الخمس المقبلة (2025-2029)، ستصل النفقات الرأسمالية المقررة للمشروع المشترك لقامكو إلى 1.3 مليار ريال قطري، مع استمرار معظم النفقات الرأسمالية المقررة في التركيز على البرامج المهمة من أجل تحسين القدرة الإنتاجية، وسلامة الأصول، والكفاءة التشغيلية، والموثوقية، وترشيد التكاليف، وتعزيز معايير الصحة والسلامة والبيئة، والامتثال التنظيمي. وتتضمن النفقات الرأسمالية أيضًا الإنفاق على إنشاء مصنع لإعادة صهر الخردة؛ مما سيساهم في رفع مستوى القدرة الإنتاجية الإجمالية للمشروع المشترك الذي يُتوقع منه أيضًا تحسين كفاءة استخدام الطاقة.

التوزيع المُقترح للأرباح

مع مراعاة السيولة المطلوبة للمشاريع الرأسمالية الحالية والمستقبلية، والتزامات الديون قصيرة وطويلة الأجل، وتوقعات الاقتصاد الكلي الحالية على المديين القصير والمتوسط، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح سنوية إجمالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بقيمة 446 مليون ريال قطري، أي ما يعادل مبلغًا قدره 0.08 ريال قطري للسهم الواحد عن كامل العام. وبناءً على ذلك، ستقوم الشركة بتوزيع أرباح عن النصف الثاني للعام بقيمة 279 مليون ريال قطري (أي ما يعادل 0.05 ريال قطري للسهم الواحد) ، ويكون ذلك رهنًا بالحصول على الموافقة المطلوبة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

الخاتمة

يُعرب مجلس الإدارة عن عميق امتنانه لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله ورعاه" على قيادته الحكيمة ودعمه وتوجيهاته المتواصلة لدعم قطاع الطاقة في دولة قطر. كما ويُعرب المجلس عن عميق امتنانه لسعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، وزير الدولة لشؤون الطاقة، على رؤيته وقيادته الواعية. والشكر الجزيل إلى أعضاء الإدارة العليا للمشروع المشترك على عملهم الدؤوب، والتزامهم الراسخ، وتفانيهم في العمل.

نبذة حول شركة قطر لصناعة الألمنيوم

استعراض عام

تأسست شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق. (يشار إليها بكلمة "قامكو" أو "الشركة")، وهي شركة مساهمة عامة قطرية، في 3 ديسمبر من عام 2018. وعنوانها المُسجل هو ص.ب. 3212 الدوحة، قطر. ومن خلال مشروعها المشترك، شركة قطر للألومنيوم المحدودة (قطلوم أو المشروع المشترك)، والذي تمتلك فيه حصة تبلغ 50%، تعمل شركة قطر لصناعة الألمنيوم في تصنيع وتوزيع منتجات الألومنيوم التي تصنع في مصهرها الواقع في مدينة مسيعيد الصناعية.

وتنقسم حالياً ملكية قطلوم، التي تأسست كمشروع مشترك عام 2007، بالتساوي بين شركة قطر لصناعة الألمنيوم بحصة تبلغ (50%) وشركة هايدرو ألومنيوم قطر القابضة بي. ڤي. بحصة تبلغ (50%).

مسؤوليات المكتب الرئيسي وهيكل الإدارة

تقدم قطر للطاقة، المساهم الأكبر في الشركة، وظائف المكتب الرئيسي للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. وتُدار عمليات المشروع المشترك بصورة مُستقلة من قِبَل مجلس الإدارة المعني وإدارته العليا.

هيكل الملكية

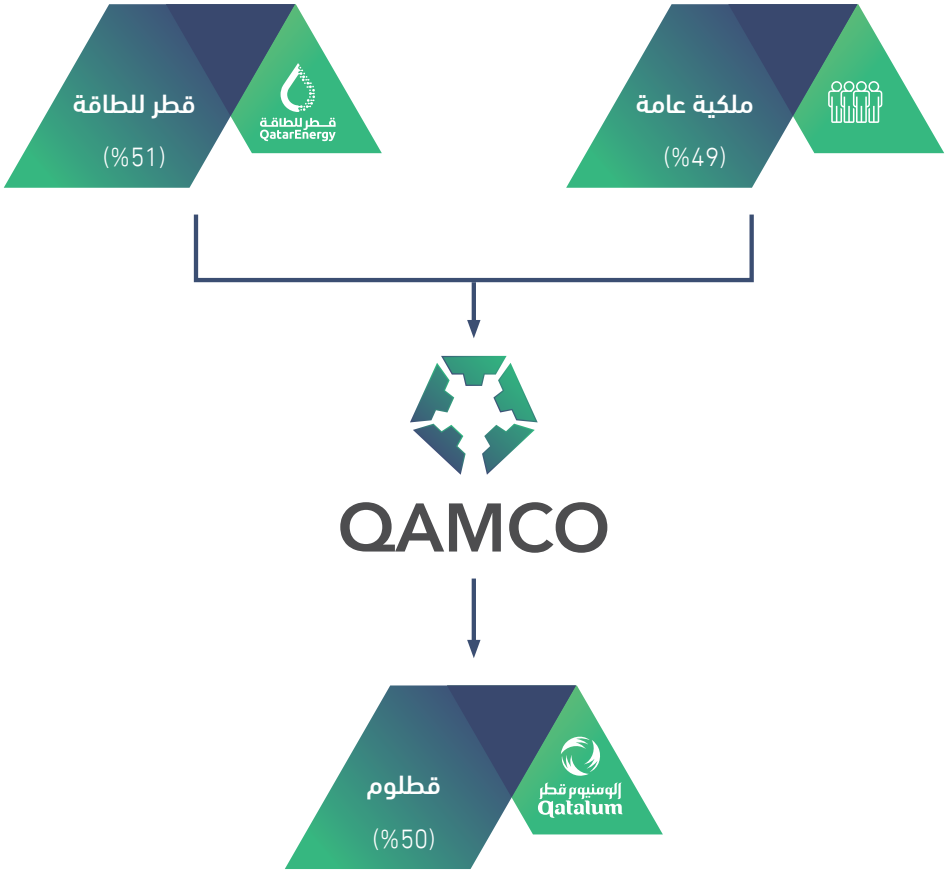

مرافق الإنتاج

تتضمن المرافق التشغيلية الرئيسية لقطلوم ما يلي :

- مصنع الاختزال
- مصنع الكربون، بما في ذلك محطة صيانة الأنود؛
- المسبك؛
- ومحطة الطاقة.

وتتكامل المرافق التشغيلية مع مرافق البنية التحتية التالية :

- منطقة ميناء بها مرسى مخصص لاستيراد المواد الخام وصوامع التخزين ومرافق النقل ذات الصلة (المرسى 8) ومرسى مشترك آخر لتصدير المنتجات ومناولة الشحنات العامة (المرسى 7)،
- الخدمات العامة والمساعدة، والتي تضم توزيع الغاز وأنظمة مياه التبريد والهواء المضغوط والمستودعات ومنشآت التخزين.

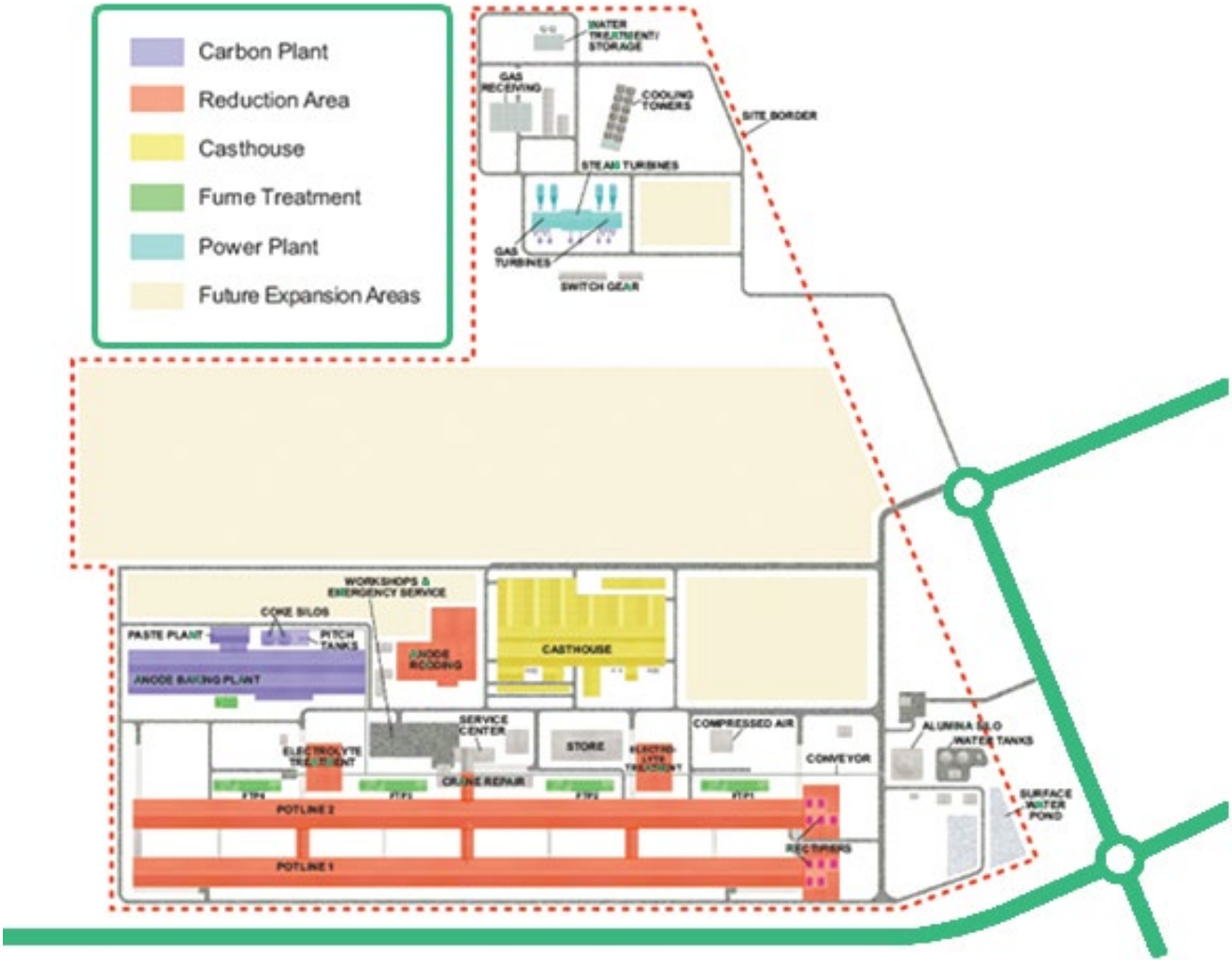

مصنع الاختزال

يتم إنتاج الألومنيوم عن طريق عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي باستخدام تقنية HAL275 التي تعمل بـ 300 كيلو أمبير. وتتم هذه العملية في حاويات فولاذية كبيرة تسمى الأوعية أو الخلايا. ويقع مصنع الاختزال في مبنيين مرتفعين (يبلغ طولهما حوالي 1,150 متر) ويعرفان باسم وحدات الخلايا، حيث يقعان بجوار بعضهما على التوازي. وتحتوي كل وحدة خلايا على خط اختزال واحد مكون من صفين من خلايا الاختزال تحتوي على إجمالي 352 خلية في كل وحدة.

وتتكون كل خلية من غلاف معدني مبطن بطوب حراري وألواح الكربون التي تعمل ككاثود. ويتم تجهيز الخلية ببنية فوقية تدعم الأنودات الكربونية وتخزن وتصب الألومينا في الخلايا.

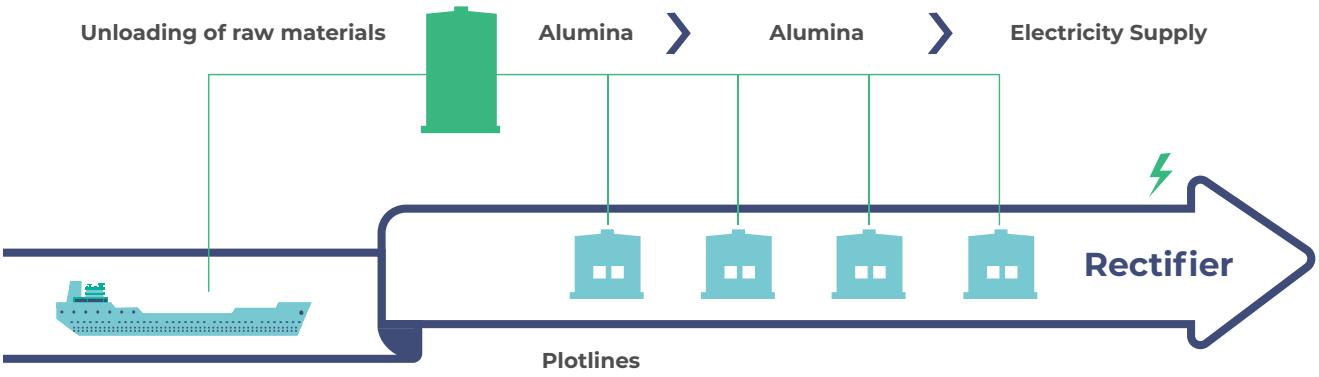

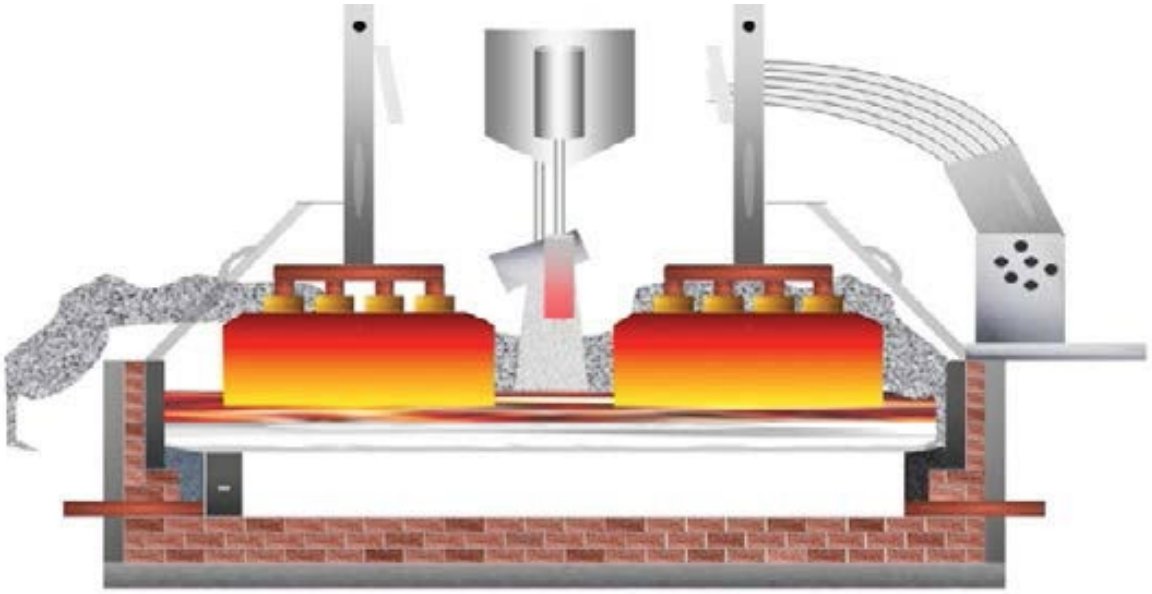

مصنع الكربون

تُستخدم الأنودات الكربونية في عملية الاختزال الإلكتروليتى لأكسيد الألومنيوم إلى الألومنيوم في خطوط الخلايا. وخلال هذه العملية، يتم استهلاك الأنودات، حيث يبلغ صافي استهلاك الأنودات حوالي 0.4 طن لكل طن من الألومنيوم المنتج. ولا يستهلك الجزء العلوي من الأنود (الأطراف المتبقية) (تتم إعادة تدويرها في عملية المعالجة)، ومن ثم يصبح إجمالي الإنتاج الأنودات حوالي 0.5 طن لكل طن من الألومنيوم

ويتكون مصنع الكربون من قسمين رئيسيين : محطة العجن لإنتاج "الأنودات الخضراء" ومحطة معالجة الأنودات بالفرن.

وبالإضافة إلى خطوط الإنتاج الرئيسية، تضم منطقة مصنع الكربون عدداً من المباني الملحقة ومرافق التخزين تشمل ما يلي : غرفة تحكم ومكاتب وورش صيانة ومخزن قطع الغيار ومحطة تنظيف ومخزن الأنودات الخضراء والأنودات المعالجة بالفرن وصهاريج تخزين القار وصوامع تخزين الفحم البترولي المكلس والأطراف المتبقية من الأنودات وصومعة للخردة الخضراء لإعادة تدويرها.

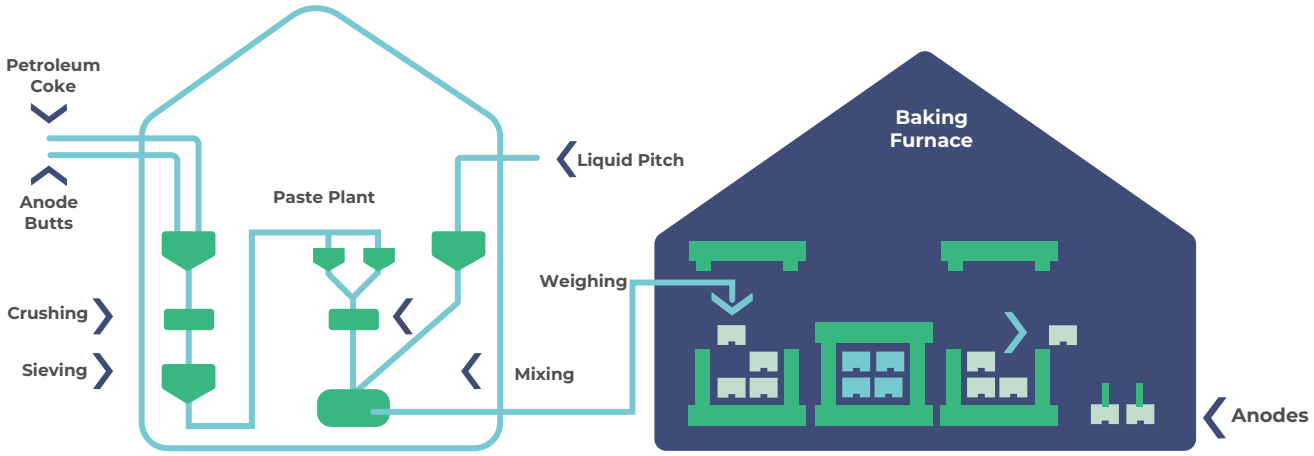

مصنع خدمة الأنودات

يلبي مصنع خدمة الأنودات، الذي يتكون من محطة تنظيف الأحواض ومحطة قضبنة الأنودات، طلب مصنع الاختزال من الأنودات المقضبنة والإلكتروليت المسحوق.

ولمصنع خدمة الأنودات وظيفتان رئيسيتان :

- تبريد الأنودات المستنفذة والأحواض / ومناولة الإلكتروليت،
- قضبنة الأنودات.

ويفصل بين محطة خدمة الأنودات ومصنع الاختزال محطة تنظيف الأحواض، وهي إحدى مرافق التشغيل الرئيسية وتقع بالقرب من خطوط الإنتاج. وتتكون من مبنيين يستقبلان الأنودات المستنفذة مع غطاء الأحواض ومواد الأحواض من وحدات الخلايا والحوض من عملية إعادة تبطين الخلايا.

ويتم تنظيف الأطراف المتبقية من الأنودات لإزالة مواد الأحواض، وترسل بعد ذلك إلى مصنع القضبنة. ويتم سحق مواد الأحواض المستردة من الأنودات المستنفذة ومصنع الاختزال وفحصها وتخزينها في صومعة قبل إعادتها كمواد تغطية عازلة للأنودات في خطوط الإنتاج.

ويفصل بين محطة صيانة الأنودات ومصنع الكربون مصنع القضبنة، وهو أحد مرافق التشغيل الرئيسية ويتألف من مبنى واحد. وتتم إزالة الأطراف المتبقية والأعواد الحديدية من الحمالات في محطة القضبنة، وتنظف الحمالة (القضيب) قبل إعادة استخدامها في محطة القضبنة، ويعاد تدوير الأطراف المتبقية. ويتم نقل الأطراف الكربونية المتبقية النظيفة إلى وحدة التكسير في مصنع الكربون لإعادة استخدامها في محطة العجن. وتتم "قضبنة" الحمالات المنظفة والجديدة بالأنودات المعالجة بالفرن حديثاً من مصنع الكربون. وتجمع كل الأنودات المقضبنة حديثاً (ومنصات الإلكتروليت الفارغة) من محطة خدمة الأنودات لاستخدامها في مصنع الاختزال.

المسبك

يحول المسبك الألومنيوم المصهور من خطوط الإنتاج إلى تشكيلة من المنتجات.

وتتم إزالة الألومنيوم السائل من الخلايا عن طريق مركبات التفريغ وينقل إلى المسبك. وتجري معالجة الألومنيوم المصهور قبل الصب من خطوط الإنتاج في محطات التدفق لإزالة الشوائب.

ويتم الصب في خطوط الصب التي تتكون من أفران الصب وآلات الصب. ويوضع الألومنيوم البارد ومواد السبائك في أفران الصب ويتم تسخينها بصورة مسبقة (في مواقد تعمل بالغاز) لضمان إزالة الرطوبة. وتعبأ الأفران بالألومنيوم المصهور من منطقة التدفق، ويتم صقل سطح المعدن لإزالة أي كدارة أخرى. وبعد التخلص من الكدارة، يتم صب المنتج المعدني المصهور في قوالب ويخرج في شكل المنتج النهائي

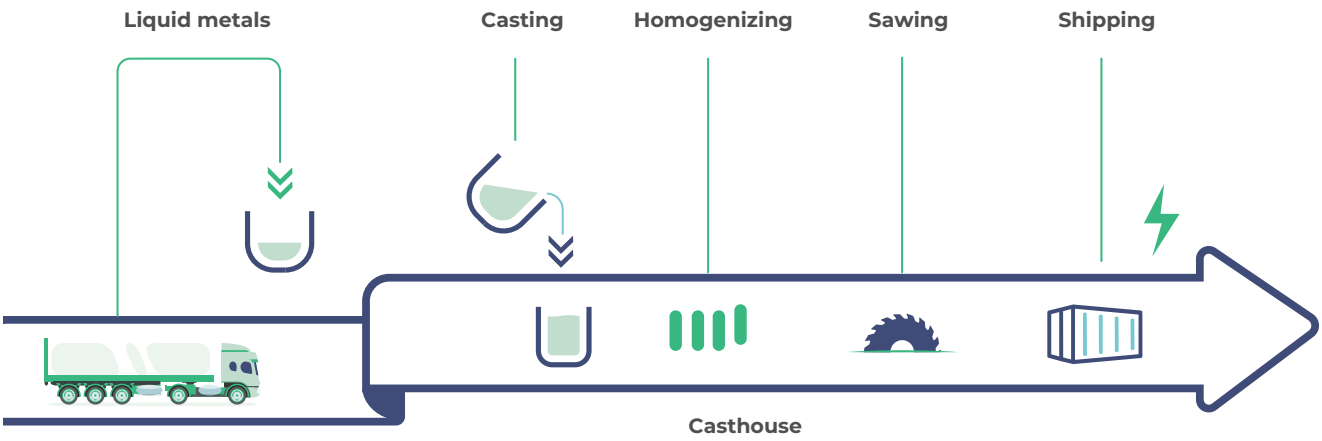

اللقيم

يتضمن اللقيم الرئيسي للمشروع المشترك لقامكو ما يلي :

الغاز طبيعي

المصدر الرئيسي للطاقة اللازمة لعمليات قطلوم هو الكهرباء التي تولدها محطة الطاقة التي تعمل بالغاز الطبيعي. وتلبي قطلوم جميع احتياجاتها من الغاز الطبيعي من خلال عقد توريد غاز طويل الأجل مع قطر للطاقة.

الألومينا

الألومينا - المادة الخام الرئيسية اللازمة لعملية إنتاج الألومنيوم – هي مادة بيضاء حبيبية تُسمى بتعبير أدق أكسيد الألومنيوم. ويتم إنتاج هذه المادة من خامات البوكسيت (سيليكات الحديد والكبريت) وتستخرج من المناجم في مواقع مختلفة في جميع أنحاء العالم. وتستخدم قطلوم عملية هول-هيرو للتحليل الكهربائي في إنتاجها للألومنيوم الأولي باستخدام تقنية HAL275 التي تُستخدم لفصل الألومينا من خلال الاختزال الإلكتروليتي إلى الأجزاء المكونة لمعدن الألومنيوم وغاز الأكسجين.

فحم الكوك المكلس والقار السائل

يُستخدم كلٌّ من الفحم المكلس والقار السائل لإنتاج الأنودات التي تستخدمها قطلوم في عملية صهر الألومنيوم. والقار هو مشتق من قطران الفحم، ويُعد أحد المكونات الأساسية في الأنودات التي تستخدم في مصهر الألومنيوم.

فلوريد الألومنيوم

يعمل فلوريد الألومنيوم كمذيب في صناعة صهر الألومنيوم، وعلى الرغم من أنه يمثل نسبة ضئيلة من المدخلات في عملية الصهر بقطلوم، إلا أنه مهم جداً لإدارة مستويات فعالة من استهلاك الكهرباء. وهو عبارة عن مادة كيميائية تُستخدم في صهور الألومنيوم، كإلكتروليت لاختزال أكسيد الألومنيوم إلى معدن الألومنيوم في عملية التصنيع هول-هيرولت.

السبائك

يتم خلط السبائك في المسبك بمعدن سائل يتم إنتاجه في مصنع الاختزال. وتعطي السبائك المضافة الخصائص الفيزيائية والكيميائية المطلوبة للمنتجات الجاهزة التي يسعى إليها العملاء. ويُعد السيليكون والمغنيسيوم من المواد الأساسية في صناعة السبائك.

المنتجات الرئيسية

سبائك البثق

تستخدم سبائك البثق كثيراً في تصنيع مكونات تدخل في إنشاء المباني السكنية والتجارية، مثل النوافذ وألواح الأبواب وكبائن الاستحمام والمشتتات الحرارية للكمبيوتر والحواف الزخرفية. وتتخذ سبيكة البثق شكلاً اسطوانياً من الألومنيوم المصبوب المنتج بواسطة الصب المباشر العمودي.

سبائك الألومنيوم الأولي

وتدخل سبائك الألومنيوم الأولي في عدد من الاستخدامات، منها قطاع السيارات، حيث تستخدم في تصنيع عناصر مثل العجلات ومحاور الشاحنات وفوهات مضخات البنزين.

أداء قامكو لعام 2024

الإنتاج (مليون طن متري) – 100%

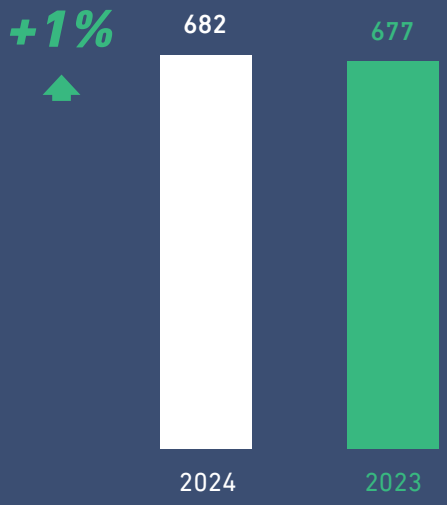

أحجام المبيعات (مليون طن متري) – 100%

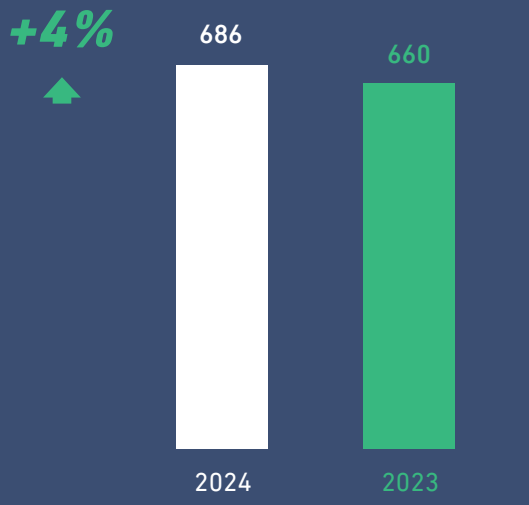

الحصة من الإيرادات (مليون ريال قطري)

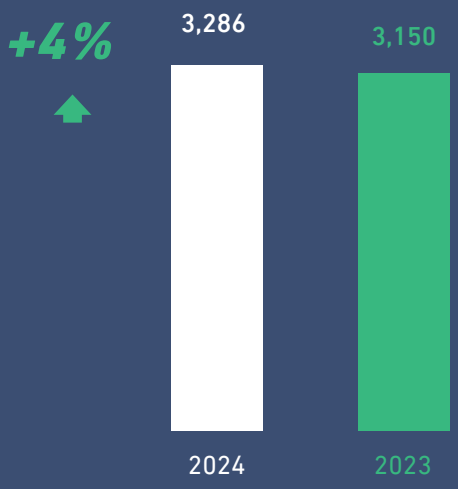

أسعار البيع (دولار أمريكي/طن متري)

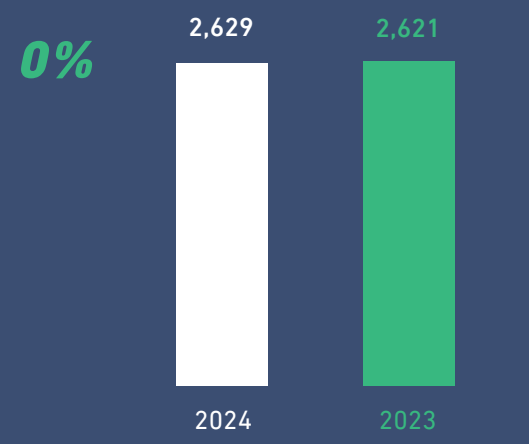

صافي الأرباح (مليون ريال قطري)

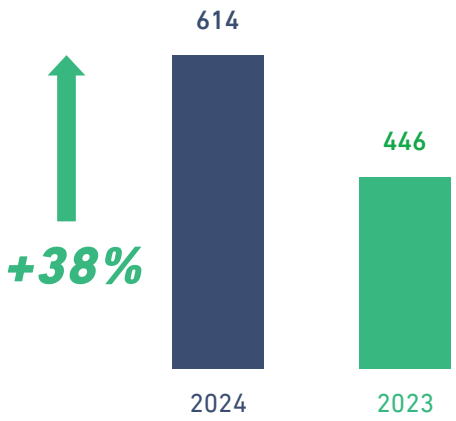

العائد على السهم (ريال قطري)

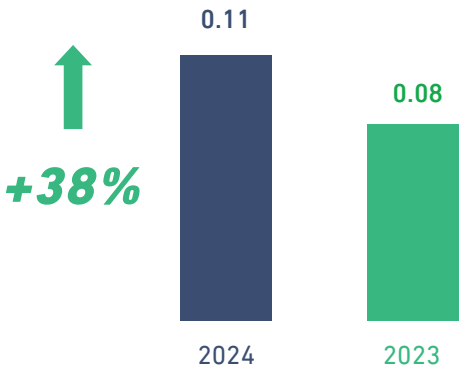

إجمالي الأصول (مليار ريال قطري)

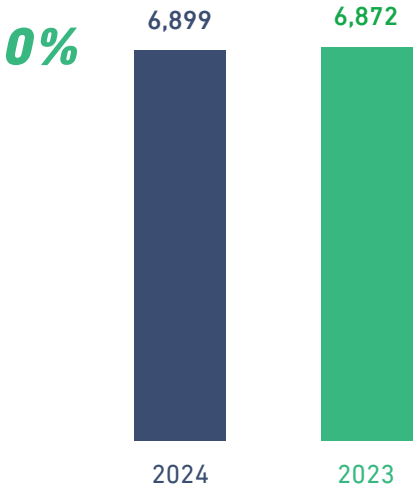

الحصة من الدين (مليون ريال قطري)
المعيار المحاسبي الدولي 31

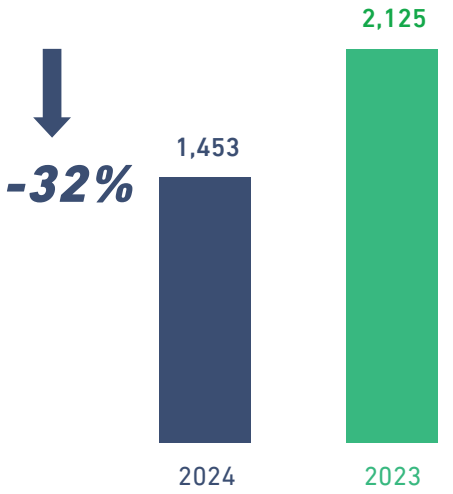

الإيرادات من المبيعات حسب المنطقة الجغرافية (%)

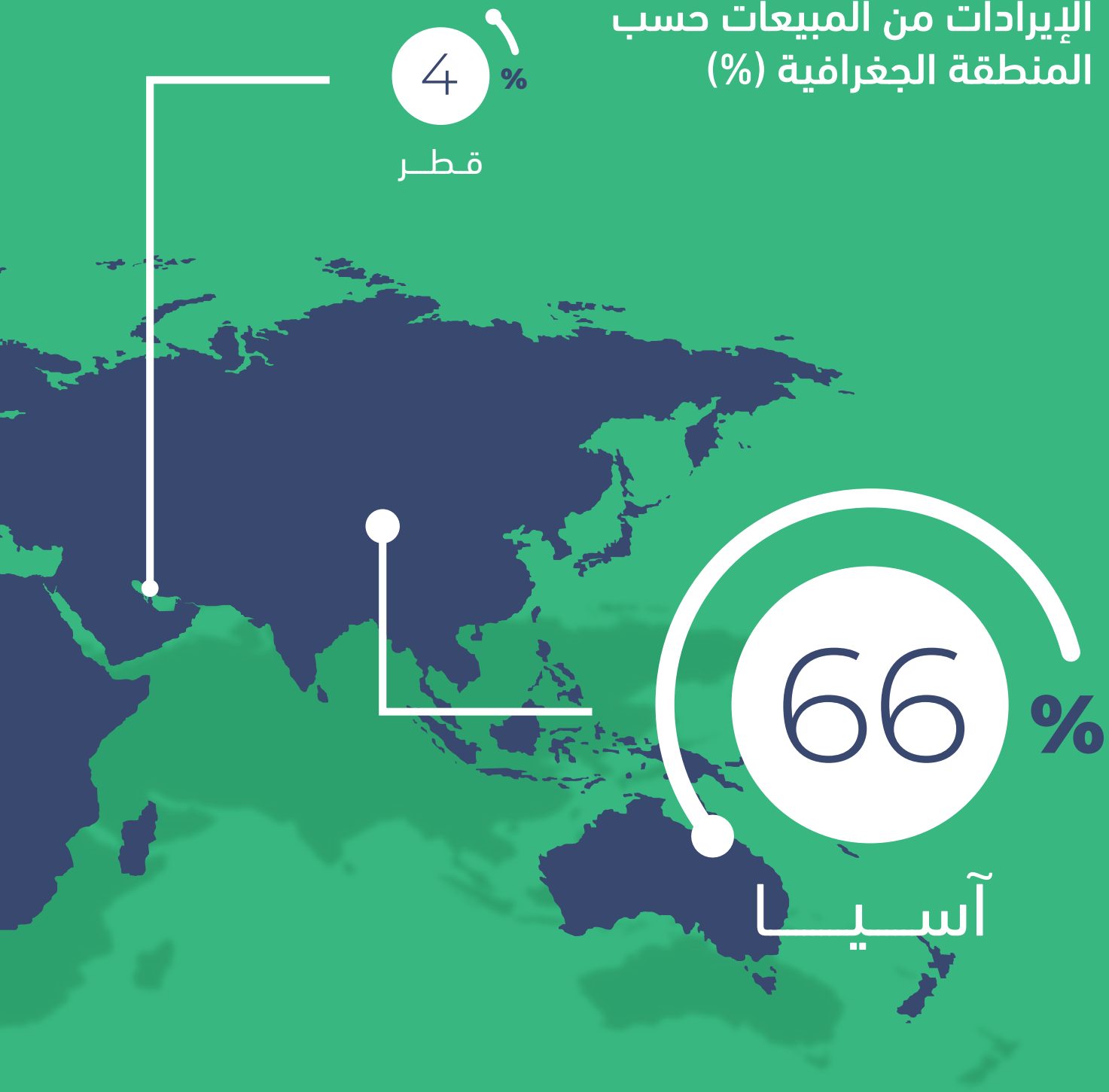

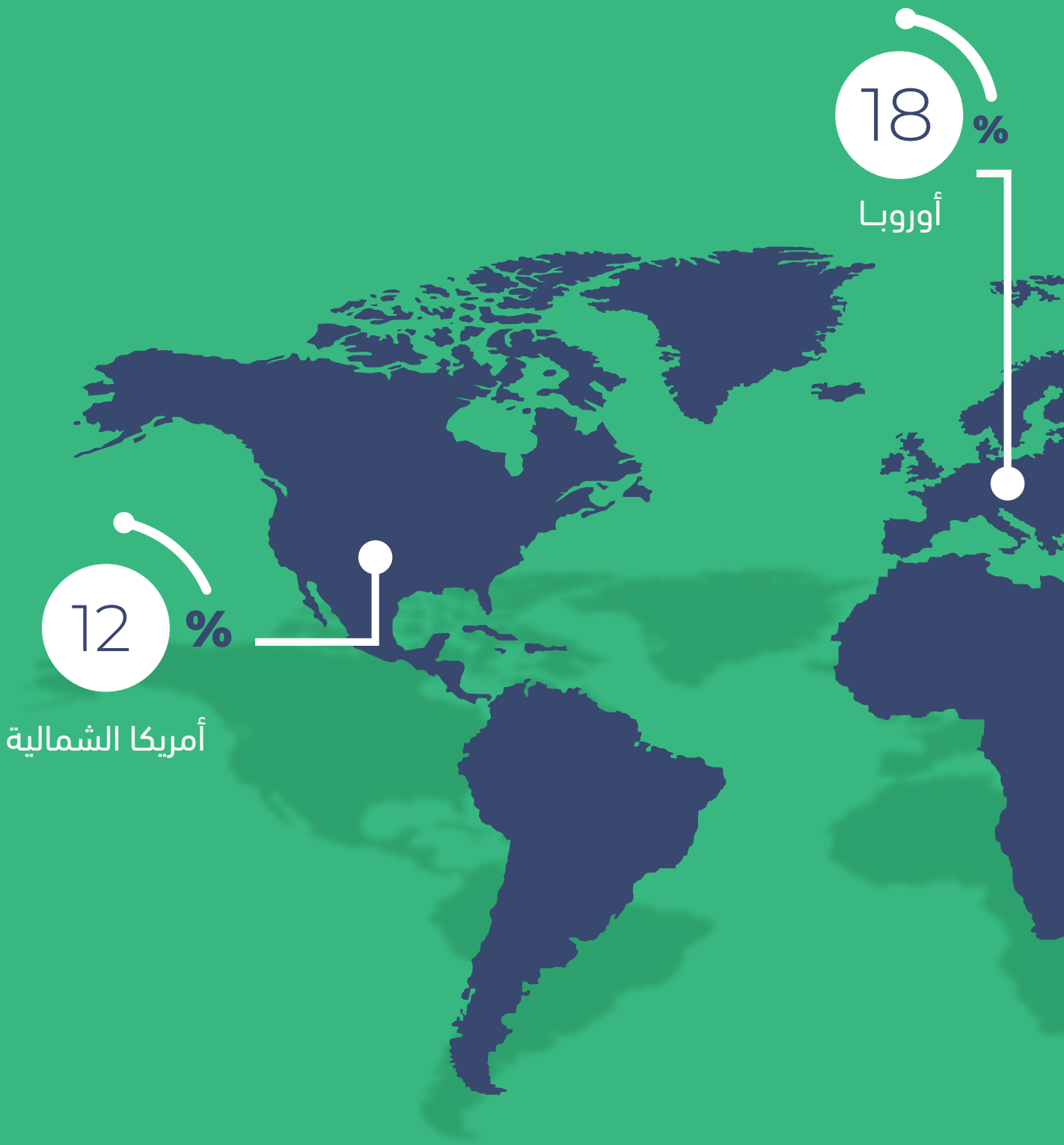
18 %
أوروبا
12 %
أمريكا الشمالية

تقرير مراقب الحسابات المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

رأينا

برأينا، أن البيانات المالية تُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2024، وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية.

قمنا بتدقيق ما يلي

تتألف البيانات المالية للشركة من :

- بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024.
- بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- الإيضاحات المتممة للبيانات المالية، والتي تشمل معلومات السياسة المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مبيّنة بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا.

الاستقلالية

نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر المتعلقة بعملية التدقيق التي أجريناها على البيانات المالية. ولقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ومتطلبات السلوك الأخلاقي في دولة قطر.

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الرئيسية	الاعتراف بالإيرادات

كجزءٍ من تصميم التدقيق الخاص بنا، حدّدنا الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريف المادي في البيانات المالية. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بعين الاعتبار الأحكام الشخصية التي وضعتها الإدارة، على سبيل المثال، ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تتضمن وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هو متبع في جميع عمليات التدقيق لدينا، تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة للضوابط الرقابية الداخلية، بما في ذلك من بين أمور أخرى، النظر فيما إذا كان هناك دليل على التحيّز يُمثِّل أحدَ مخاطرِ التحريف المادي نتيجة الاحتيال.

ولقد صممنا نطاق التدقيق الذي أجريناه بطريقة تُتيح لنا إنجاز العمل على أتمّ وجه حتى يتسنّى لنا إبداء رأي حول البيانات المالية في مجملها، آخذين بعين الاعتبار هيكل الشركة والعمليات والضوابط المحاسبية ومجال الأعمال الذي تنشَطُ فيه الشركة.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمّية أثناء تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. وقد تطرّقنا لهذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا في هذا الشأن، ونحن لا نبدي أي رأيٍ منفصل بخصوص هذه الأمور.

أمور التدقيق الرئيسية	كيفية تناولنا لأمور التدقيق الرئيسية خلال التدقيق
كما هو مبين في الإيضاح رقم 3 حول البيانات المالية، تمثل حصة الشركة من النتائج لمشروعها المشترك (قطالوم) بمبلغ 547 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 ما نسبته 89% من إجمالي دخل الشركة. بلغت الإيرادات الناتجة عن المشروع المشترك 6,572 مليون ريال قطري للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وفقاً لسياسة الاعتراف بالإيرادات التي يطبقها المشروع المشترك، يتم الاعتراف بالإيرادات من مبيعات المنتجات عندما يقوم المشروع المشترك بنقل السيطرة على المنتجات إلى العملاء عند نقطة التسليم، وفقاً لشروط التسليم المحددة في اتفاقية تسويق الإنتاج المستقبلي. وقد ركزنا في تدقيقنا على عائدات المشاريع المشتركة بسبب الحجم الكبير للمنتجات وما يترتب على ذلك من ارتفاع قيم الشحنات الفردية، حيث تبين لنا أن الأخطاء في الاعتراف بالإيرادات على مستوى المشاريع المشتركة يمكن أن تؤدي إلى تحريفات مادية في البيانات المالية للشركة عندما تقوم الشركة بالاعتراف بحصتها في نتائج مشروعها المشترك فيها وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية.	تتضمن إجراءاتنا فيما يتعلق بالاعتراف بالإيرادات من المبيعات التي قام بها المشروع المشترك ما يلي : • مراجعة شروط اتفاقية تسويق الإنتاج المستقبلي ذات الصلة المبرمة مع العملاء. • تقييم السياسة المحاسبية للمشروع المشترك فيما يتعلق بالاعتراف الإيرادات. • فهم وتقييم واختبار أنظمة الرقابة الداخلية على الاعتراف بالإيرادات على مستوى المشروع المشترك، بما في ذلك توقيت الاعتراف بالإيرادات. • تحليل معاملات الإيرادات باستخدام تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي وتحليل البيانات لتحديد أي معاملات غير اعتيادية. • الاختبار الأساسي لمعاملات الإيرادات على أساس العينة من خلال تتبعها في الفواتير، مستندات الشحن والأدلة المؤيدة الأخرى. • تنفيذ اختبار وقف معاملات البيع، على أساس العينة، لاختبار ما إذا كان قد تم الاعتراف بإيرادات المشروع المشترك في الفترة الصحيحة.

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة (باستثناء البيانات المالية وتقرير مراقب الحسابات)، والذي تم تزويدنا به قبل تاريخ تقرير التدقيق هذا والتقرير السنوي الكامل والذي نتوقع أن يتوفر لدينا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا عن البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي بأي شكل أي استنتاج للتأكيد عليها. تنحصر مسؤولياتنا فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع البيانات المالية أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء عملية التدقيق، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي يراها ضرورية لكي يتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي تحريفات مادية سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة، عند إعداد البيانات المالية، مسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حسب مقتضى الحال، عن الأمور المرتبطة باستمرارية الشركة وعن استخدام أساس الاستمرارية المحاسبي ما لم يكن أعضاء مجلس الإدارة ينوا تصفية الشركة أو إيقاف أنشطتها أو لا يوجد أمامهم بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتولى المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية في مجملها تخلو من أي تحريف مادي، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. يُمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يُعدّ ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف يكشف دوماً عن أي تحريفات مادية حالّ وجودها. تنشأ حالات التحريف من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المعقول توقع أن تؤثر، منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزءٍ من عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نمارس الأحكام المهنية ونحافظ على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما أننا نقوم بما يلي :

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف المادي للبيانات المالية، الناشئة سواء من الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساسٍ لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف أي تحريف مادي ناشئ عن الاحتيال يعتبر أعلى من ذلك الذي ينشأ عن الأخطاء، نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.
- استيعاب أنظمة الرقابة الداخلية ذات العلاقة بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات التدقيق التي تعتبر ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لأساس استمرارية المنشأة المحاسبي، وما إذا كان هناك عدم تأكد مادي مرتبطٌ بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية فيما يتعلق بقدرة الشركة على مواصلة أعمالها كمنشأةٍ مستمرةٍ بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها. وفي حال استنتجنا وجود عدم تأكد مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أمّا في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، فسنُعدّل رأينا. إن استنتاجاتنا تستند إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات الذي أجريناه. ومع ذلك، فقد تتسبّب أحداثٌ أو ظروفٌ مستقبلية في أن تتوقف الشركة عن مواصلة أعمالها كمنشأةٍ مستمرّة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- التخطيط والتنفيذ لعملية التدقيق على المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق الخاصة بالمجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونبقى وحدنا مسؤولين عن رأي التدقيق الذي توصلنا إليه.

نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق التدقيق وتوقيته المخطّط، واكتشافات التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي قصورٍ جوهريٍ في أنظمة الرقابة الداخلية، والذي نحدّده خلال أعمال التدقيق.

كما أننا نقدم للمسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد التزمنا بمتطلبات المعايير الأخلاقية المناسبة فيما يتعلق بالاستقلالية، وإبلاغهم بجميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المعقول الاعتقاد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وعند الاقتضاء، الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بهذا الخصوص.

ومن بين الأمور التي أبلغناها للمسؤولين عن الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور الأكثر أهمية في أعمال التدقيق التي قمنا بها على البيانات المالية للفترة الحالية، والتي تعد بالتالي أمور التدقيق الرئيسية. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقرير التدقيق الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو التنظيمات الكشف العلني عنها، أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمرٍ ما في تقريرنا لأنه قد يكون من المعقول توقع أن تزيد الآثار العكسية عن المصلحة العامة من جراء الإبلاغ عن هذا الأمر.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، وبصيغته المعدّلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، فإننا نؤكد على :

- أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي وجدناها ضرورية لأغراض عملية التدقيق التي قمنا بها.
- أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وأن البيانات المالية تتفق معها.
- أن المعلومات المالية المدرجة بتقرير مجلس الإدارة تتفق مع دفاتر وسجلات الشركة.
- أنه لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن الشركة قد خالفت أيا من أحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، بصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021، أو نظامها الأساسي بشكل قد يؤثر مادياً على نتائج تشغيلها أو مركزها المالي كما في 31 ديسمبر 2024.

نيابة عن برايس وترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل مركز قطر للمال رقم 120155

مارك مينتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

29 يناير 2025

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق.

تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2024

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016. قمنا بتنفيذ اجراء تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2024 استناداً إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي ("إطار COSO")".

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن عرض تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، ويشتمل التقرير على :

- تقرير مجلس الادارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- وصف العمليات الهامة وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية؛
- تقييم شدة التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور الرقابية ، إن وجدت ، ولم يتم إصلاحها في 31 ديسمبر 2024؛

سيعتمد التقييم المقدم في التقرير السنوي على العناصر التالية المدرجة في مصفوفات التحكم في المخاطر المقدمة من قبل إدارة الشركة

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة؛ و

كذلك يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن وضع أنظمة رقابة مالية داخلية والحفاظ عليها بناء على إطار العمل الصادر من لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على :

- الالتزام بسياسات الشركة؛
- حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
- دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على تقريرمجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وذلك بناءً على إطار COSO.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول عن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما هو مدرج في تقريرمجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص عليه في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استناداً إلى إطار COSO.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار العمليات أو المبالغ الواردة في البيانات المالية، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. وتتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية فيما يلي : إدارة الاستثمارات، وإدارة الخزينة والنقد، والمعاملات بين شركات المجموعة، وإدارة المحاسبة وإغلاق سجلات المعاملات المالية في نهاية السنة.

تضمن مهمة التأكيد للتعبير عن استنتاج تأكيدي معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية استناداً إلى إطار عمل COSO" تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. وشملت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية :

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية؛
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أدائنا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة :

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة بالشكل المناسب لتحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة الموضحة في تقريرمجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. اشتملت إجراءاتنا على اختبار للفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق الغايات المرجوة من ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لاستنتاجنا حول تقريرمجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشتمل ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي :

(1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛

(2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقًا للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و

(3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقريرمجلس الإدارة عن الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ. ولذلك، فإن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف كل حالات الأخطاء أو السهو في معالجة المعاملات أو أعداد تقرير عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدا مطلقًا بأنه سيتم الوفاء بأهداف ضوابط الرقابة. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتباراً من 31 ديسمبر 2024 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى والتي تشتمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، و التقرير السنوي الكامل (لكنها لا تشتمل على تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في الشركة)، والذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجنا حول التقرير المرفق بخصوص تقييم الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول التقرير المرفق لتقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لإطار ضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. هذا وليس لدينا ما نفصح عنه بهذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار COSO ، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2024.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. وعمليات مشروعها المشتركة ككل. ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

مارك مينتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

29 يناير 2025

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق.

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2024 ("متطلبات الهيئة")

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (5) لسنة 2016. قمنا بإجراء تأكيد محدود حول تقييم مجلس الإدارة عن التزام شركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ("الشركة") بمتطلبات "الهيئة" كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة الشركة مسؤولاعن إعداد تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة ، والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016 وإعداد تقريرعن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة حيث تمّ التحفيف من حدتها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة -كما هو مرفق في تقرير حوكمة الشركة - لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها؛

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكيد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجا عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث اجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل ومن كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للشركة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات؛

- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلا ل مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة مقابل متطلبات المادة 4 من النظام؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة في تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة مع السجلات الأساسية التي تحتفظ بها الشركة؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بمتطلبات الهيئة؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات لمتطلبات الهيئة، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بتطلبات الهيئة والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظرًا للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. والتي تشتمل على تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا، والتقريرالسنوي الكامل (لكنها لا تشتمل على تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة)، والذي من المتوقع إتاحته لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بالإفصاح بذلك. هذا وليس لدينا ما نبلغ عنه بهذا الخصوص.

وفي حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي الكامل، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك إلى المسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة ، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2024.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى الأمور التي تم تسليط الضوء عليها في الأقسام 3-2 و 3-9-1 و3-9-3 ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقريرحوكمة الشركة:

- لا يعتبر أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة مستقلاً لأنهم جميعًا معينون من قبل قطر للطاقة و ممثلون عنها.
- إن مجلس إدارة الشركة لم يشكل لجنة الترشيحات حيث أن مهمة تعيين أعضاء مجلس الإدارة في الشركة تتولاها قطر للطاقة ولم يترئس لجنة التدقيق عضو مجلس ادارة مستقل.

هذا ولم يتم تعديل رأينا في هذا التقرير فيما يتعلق بالأمور المذكورة في هذا القسم.

النطاق

نلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قطر لصناعة الألومنيوم ش.م.ع.ق. ومشاريعها المشتركة ككل .ولا نبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

مارك مينتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

29 يناير 2025

I LOVE
BAHRAIN

البيانات المالية

بيـــان المـركـــز المـالـــــي

كما في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاحات	2024	2023
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
استثمار في مشروع مشترك	3	**5,479,803**	5,380,131
الموجودات المتداولة			
ذمم مدينة أخرى		**48,959**	15,004
نقد وشبه النقد	4	**114,019**	478,596
ودائع وأرصدة لدى البنوك	1-4	**1,256,427**	998,386
إجمالي الموجودات المتداولة		**1,419,405**	1,491,986
إجمالي الموجودات		**6,899,208**	6,872,117
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	5	**5,580,120**	5,580,120
احتياطي قانوني	6	**14,311**	7,567
أرباح مدورة		**1,202,501**	1,168,138
إجمالي حقوق الملكية		**6,796,932**	6,755,825
المطلوبات			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة أخرى	10	**99,566**	113,067
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة	9	**2,710**	3,225
إجمالي المطلوبات المتداولة		**102,276**	116,292
إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات		**6,899,208**	6,872,117

صرَّح مجلس الإدارة بإصدار البيانات المالية بتاريخ 29 يناير 2025 ووقع عليها نيابة عنهم :

عبدالرحمن أحمد الشيبي
رئيس مجلس الإدارة

أحمد سعيد العمودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيـان الأربـاح أو الخسائــر والدخـل الشامــل الآخـــر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاحات	2024	2023
حصة من نتائج مشروع مشترك	3	**547,036**	392,260
إيرادات تمويل		**74,628**	62,320
إيرادات أخرى		**1,844**	1,083
مصروفات عمومية وإدارية		**(9,026)**	(9,654)
صافي ربح السنة		**614,482**	446,009
دخل شامل آخر		**-**	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**614,482**	446,009
ربحية السهم			
ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالريال القطري للسهم الواحد)	7	**0.110**	0.080

بيان التغيــرات فــي حــقــوق الملكيــة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	رأس المال	الاحتياطي القانوني	الأرباح المدورة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2023	5,580,120	2,192	1,240,865	6,823,177
محول للاحتياطي القانوني (إيضاح 6)	-	5,375	(5,375)	-
المساهمة في صندوق تنمية الأنشطة الاجتماعية والرياضية	-	-	(11,150)	(11,150)
ربح السنة	-	-	446,009	446,009
دخل شامل آخر للسنة	-	-	-	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	446,009	446,009
		-		
المعاملات مع المالكين بصفتهم المالكين:		-		
توزيعات الأرباح المعتمدة (إيضاح 8)	-	-	(502,211)	(502,211)
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	5,580,120	7,567	1,168,138	6,755,825
الرصيد في 1 يناير 2024	**5,580,120**	**7,567**	**1,168,138**	**6,755,825**
محول للاحتياطي القانوني (إيضاح 6)	**-**	**6,744**	**(6,744)**	**-**
المساهمة في صندوق تنمية الأنشطة الاجتماعية والرياضية	**-**	**-**	**(15,363)**	**(15,363)**
ربح السنة	**-**	**-**	**614,482**	**614,482**
دخل شامل آخر للسنة	**-**	**-**	**-**	**-**
إجمالي الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**614,482**	**614,482**
المعاملات مع المالكين بصفتهم المالكين:				
توزيعات أرباح مؤقتة مدفوعة	**-**	**-**	**(167,404)**	**(167,404)**
توزيعات الأرباح المعتمدة (إيضاح 8)	**-**	**-**	**(390,608)**	**(390,608)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	**5,580,120**	**14,311**	**1,202,501**	**6,796,932**

بيـان التدفقـات النقديـة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر

(جميع المبالغ بآلاف الريالات القطرية ما لم يذكر خلاف ذلك)

	الإيضاحات	2024	2023
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي ربح السنة		**614,482**	446,009
تعديلاتٌ على:			
حصة من أرباح مشروع مشترك	3	**(547,036)**	(392,260)
إيرادات تمويل		**(74,628)**	(62,320)
النقد المستخدم في العمليات		**(7,182)**	(8,571)
مساهمة مدفوعة للصندوق الاجتماعي والرياضي		**(11,150)**	(22,977)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(18,332)**	(31,548)
الحركة في رأس المال العامل:			
مبالغ مستحقة إلى أطراف ذات علاقة		**15,004**	89
ذمم مدينة أخرى		**(515)**	2,770
ذمم دائنة أخرى		**(17,715)**	67
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		**(21,558)**	(28,622)
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية			
توزيعات أرباح مستلمة من مشروع مشترك	3	**303,334**	358,540
إيرادات ضريبة مستلمة من مشروع مشترك	3	**144,033**	323,205
استثمار وديعة ثابتة		**(1,175,756)**	(900,063)
استحقاق ودائع لأجل ثابتة		**917,713**	718,332
إيرادات تمويل مستلمة		**25,669**	62,320
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية		**214,993**	562,334
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
توزيعات أرباح مدفوعة		**(575,664)**	(477,471)
حركة في حساب توزيعات الأرباح غير المطالب بها		**17,652**	(24,740)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(558,012)**	(502,211)
صافي النقص/ الزيادة في النقد وشبه النقد		**(364,577)**	31,501
نقد وشبه النقد في بداية السنة		**478,596**	447,095
النقد وشبه النقد في نهاية السنة	4	**114,019**	478,596

إن الإيضاحات حول البيانات المالية تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية، و يمكن الاطلاع عليها من خلال الموقع الإليكتروني للشركة : www.qamco.com.qa أو يمكنكم مسح رمز QR ضوئياً باستخدام كاميرا هاتفكم الذكي للحصول علي البيانات المالية بالكامل.

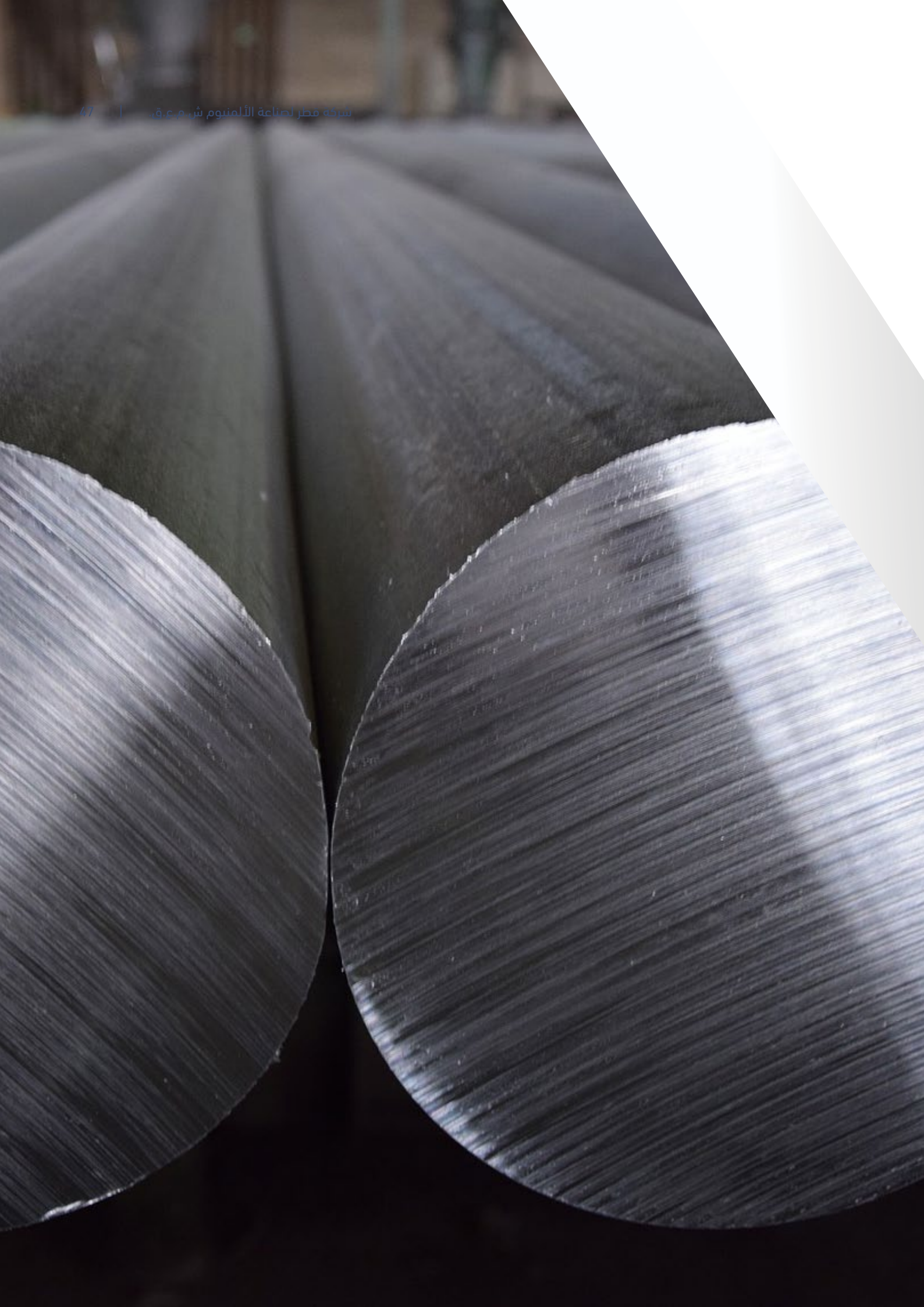

تقريـر حوكمـة الشركــة 2024

1. تمهيـد

شركة قطر لصناعة الألمنيوم وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر (يشار إليها فيما بعد بكلمة "الشركة" أو "قامكو"(تم تأسيسها بتاريخ 2018/12/3 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومع الأخذ في الاعتبار كون قطر للطاقة مؤسس شركة قامكو، مالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%، توفر قطر للطاقة كافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما، وما يترتب على ذلك من تطبيق الشركة لبعض القواعد والإجراءات المعمول بها في قطر للطاقة كمقدم خدمات. وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها، قامت إدارة الشركة بإعداد إطار حوكمة بشكل كامل ومستقل، وبما يتماشى مع خصوصية تأسيس الشركة، حيث تمت الموافقة عليه من قِبَل مجلس إدارة الشركة بموجب قراره رقم (4) لسنة 2020 بتاريخ 2020/07/23.

2. نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

من منطلق إيمان مجلس إدارة شركة قامكو بأهمية وضرورة ترسيخ مبادئ الإدارة الرشيدة بما يكفل ويعزز القيمة المضافة لمساهمي الشركة، يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة الواردة في نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016 وبما يتماشى مع أحكام تأسيسها.

تنفيذاً لذلك، حدد المجلس مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، ويعمل على تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح وعدم التمييز بينهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والتمتع بها فضلاً عن إعلاء قيم حماية الأقلية، الرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، وتعزيز الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالكيفية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم والقيام بأعمالهم بشكل صحيح، وإعلاء قيم المسؤولية الاجتماعية للشركة، وتقديم المصلحة العامة للشركة وأصحاب المصالح على المصلحة الخاصة، وأداء الواجبات والمهام والوظائف بحسن نية ونزاهة وشرف وإخلاص وتحمل المسؤولية الناشئة عنها أمام أصحاب المصالح والمجتمع.

ويحرص مجلس الإدارة دوماً على وجود إطار تنظيمي على مستوى شركة قامكو يتوافق مع الإطار القانوني والمؤسسي للشركات المساهمة المدرجة من خلال مراجعة وتحديث تطبيقات الحوكمة بالشركة كلما تطلب الأمر، كما يحرص على تطوير قواعد السلوك المهني التي تجسد قيم الشركة بما يكفل إرساء مبادئ الشفافية وإعلاء قيم الرقابة الذاتية والنزاهة، وتحمل المسؤولية والاقرار بها.

من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة - بصفتها مقدم خدمات المكتب الرئيسي - على تدريب وتوعية موظفيها المعنيين فيما يتعلق بإدارة المخاطر، الرقابة الذاتية، قواعد السلوك المهني، مكافحة الرشوة والفساد، تضارب المصالح، تصنيف وأمن المعلومات وغيرها.

ومع الأخذ في الاعتبار أحكام المادة رقم (2) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، تحرص الشركة على الالتزام بأحكام نظام الحوكمة وتوفيق أوضاعها مستندياً بما يكفل لها تطبيق تلك الأحكام.

3. مجلس إدارة الشركة

1.3 هيكل مجلس الإدارة

قامت قطر للطاقة وهي مؤسسة عامة قطرية تأسست بموجب مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1974 بتأسيس شركة قامكو كشركة أم لشركة قطر للألومنيوم المحدودة "قطلوم" التي تأسست في عام 2007 والتي تُعد واحدة من أكبر المنتجين الإقليميين للألومنيوم الخام من منتجات سبائك الألومنيوم الأولي وقواطع أسطوانات الألومنيوم، والتي يتسنى لها بفضل موقعها في قطر الاستفادة والوصول إلى أحد أكبر مصادر الطاقة وأكثرها تنافسية من حيث الأسعار في العالم، مما يُمكّنها من المحافظة على مركزها ضمن الشركات ذات الهياكل التشغيلية المتميزة.

جاء تأسيس شركة قامكو في إطار حرص قطر للطاقة على التزامن مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة من حيث دعم سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة مما يسهم بدوره في التنمية الصناعية للدولة وتنمية القطاعات ذات الصلة. من ناحية أخرى، توفير فرص استثمارية للمواطنين القطريين من خلال طرح شركة قامكو للاكتتاب العام ومن ثم الادراج ببورصة قطر وذلك بهدف مشاركتهم في عوائد النشاط، وحصولهم على نصيبهم من نتائج الأعمال سنوياً بواقع نسب مساهمتهم.

هذا، ومن منطلق خصوصية تأسيس ونشاط شركة قامكو، والدور المنوط بقطر للطاقة والذي تتخطى أطره الجانب التجاري والمالي لتنصرف الى استراتيجيات سياسية او اقتصادية تمس المصلحة العامة، كان من الأهمية لضمان إدارة أصول الدولة والمرافق الانتاجية على النحو الواجب وبما يضمن استدامتها وتحقيق قيمة مضافة لمساهمي الشركة، أن تحتفظ قطر للطاقة باعتبارها مؤسس الشركة بمزايا خاصة - من خلال امتلاكها للسهم الممتاز - مُنحت لها وفقاً لأحكام المادة رقم (77) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015، والتي لا زالت سارية مع صدور أحكام القانون رقم 8 لسنة 2021، أيضاً بحسب المادة رقم (152) والتي يجوز وفقاً لها أن ينص نظام الشركة على تقرير بعض الامتيازات لفئة من الأسهم على أن تتساوى الأسهم من الفئة ذاتها في الحقوق والمميزات والقيود. ولا يجوز تعديل الحقوق، أو المميزات، أو القيود المتعلقة بفئة من الأسهم إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية، وبموافقة ثلثي حاملي فئة الأسهم التي يتعلق بها التعديل. ويصدر بضوابط وشروط الأسهم الممتازة وقواعد وإجراءات تحويلها إلى أسهم عادية واستهلاكها من قبل الشركة قرار من وزير التجارة والصناعة.

في إطار ذلك، وبحكم العديد من العوامل، كان يتعين احتفاظ قطر للطاقة (بصفتها المساهم الخاص من خلال امتلاكها للسهم الممتاز) بالحق في تعيين أعضاء مجلس إدارة الشركة وكذلك طواقم الإدارة العليا والتنفيذية المؤهلين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، وفيما يلي بيان تلك العوامل :

- قطر للطاقة هي مؤسس الشركة ومالك السهم الممتاز والمساهم الرئيسي في رأسمال الشركة بنسبة 51%.
- ضرورة توجيه قطر للطاقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر الإدارة بموجب الاشتراطات التعاقدية والالتزامات المالية المنصوص عليها بموجب الاتفاقية المبرمة مع الشريك الأجنبي في المشروع المشترك "قطلوم" والتي كانت الأساس عند تأسيس شركة قامكو ونقل ملكية حصة قطر للطاقة في المشروع المشترك "قطلوم" الى قامكو.
- اعتماد شركة قامكو ومشروعها المشترك على قطر للطاقة من حيث مصدر الطاقة المدعم والبنية التحتية وتوافرها بمدينة مسيعيد مما يسهم في كفاءة الانتاج والتقليل من التكاليف اللوجيستية والهدر في سلسلة الانتاج الى أدنى حد ممكن.
- تقديم قطر للطاقة لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية خدمات شاملة. ويتم توفير تلك الخدمات متى وكيفما تُطلب لضمان الدعم التام لعمليات قامكو.

وبناء على ما سبق، يتشكل مجلس إدارة الشركة - وفقاً لنظامها الأساسي المُعَدّل - من عدد لا يقل عن ستة أعضاء، يتم تعيينهم جميعاً من قبل المساهم الخاص "قطر للطاقة".

باستثناء الأمور التي يقرر أحكام النظام الأساسي للشركة أن يتم البت فيها من قِبَل المساهمين، يتمتع مجلس إدارة الشركة بأوسع الصلاحيات الضرورية لتحقيق أغراض الشركة، ويحق لمجلس الإدارة أن يفوض أي من صلاحياته إلى أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو أكثر.

2.3. تشكيل مجلس الإدارة

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد أو لفترات أقل (لا تقل عن سنة (1) واحدة). وبموجب القرار رقم (9) لعام 2024 لقطر للطاقة الصادر بتاريخ 2024/04/22، تم تشكيل مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم طبقاً للمادة رقم (22) من النظام الأساسي للشركة (على غير ما ورد ببعض متطلبات المادة رقم (6) من نظام الحوكمة)، حيث تم تعيين 6 أعضاء من قبل قطر للطاقة لمدة ثلاث سنوات وذلك اعتباراً من 2024/3/3. وطبقاً لتعريف العضو المستقل الوارد بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة من الأعضاء غير التنفيذيين أعضاء مستقلين نظراً لكونهم ممثلين لشخص اعتباري يملك أكثر من 5% من رأسمال الشركة. أيضاً لا يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة أعضاء تنفيذيين حيث توفر قطر للطاقة كافة المهام التنفيذية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.

ووفقاً لتشكيل المجلس والمهام والمسؤوليات المنوط بها حسب ميثاق المجلس ودليل الصلاحيات والنظام الأساسي للشركة، لا يتحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات حيث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين والذين يحق لهم التصويت في الاجتماع، ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد.

وتحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها. من ناحية أخرى، تحرص قطر للطاقة على عقد برامج تدريبية وتوعوية لممثليها في الشركات التابعة لضمان تحقيق أعلى مستويات الأداء لمجالس الإدارة واتباع أفضل ممارسات الحوكمة.

هذا ويتم الإفصاح في حينه بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به (مرفق السير الذاتية لأعضاء مجلس إدارة الشركة).

3.3. المهام الرئيسية ومسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس المسؤولية الشاملة عن أداء الشركة بما في ذلك وضع السياسات والاستراتيجيات وهيكل المخاطر وإطار الحوكمة والقيم المؤسسية. ويكون المجلس مسؤولاً عن الاشراف على سلامة تطبيقها بالإضافة الى الاشراف على أداء الإدارة التنفيذية. ويتحمل المجلس المسؤولية المهنية والقانونية تجاه المساهمين وجميع أصحاب المصالح والمتمثلة في واجبات الأمانة والإخلاص والموضوعية والتفاني في تحقيق أهداف الشركة وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

من منطلق ذلك، فقد أعد مجلس إدارة الشركة ضمن إطار الحوكمة ميثاقا لمجلسه وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة المتعارف عليها إدراكاً منه بدوره كأحد أهم ركائز الحوكمة وتطبيقها على مستوى الشركة، والمسؤول أمام مساهمي الشركة عن بذل العناية اللازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة وإرساء مبادئ الإدارة الرشيدة على كافة المستويات، بما يحقق مصلحة الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح ومن ثم النفع العام.

يحدد الميثاق بالتفصيل مهام المجلس ومسؤولياته وواجبات أعضاؤه التي يجب أن يتقيدوا بها تقيدا تاماً. ويُأخذ بعين الاعتبار مراجعة الميثاق في حال أية تعديلات من قِبَل الجهات الرقابية ذات الصلة. من ناحية أخرى، أعد مجلس الادارة ضمن إطار الحوكمة التوصيف الوظيفي لأعضاء مجلس الادارة كل على حدة وعلى حسب تصنيفه وكذلك الدور المنوط به في أي من لجان المجلس. أيضاً تم إعداد التوصيف التوظيفي لأمين سر مجلس الادارة.

وفي إطار حرص مجلس إدارة الشركة على تحديد مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة ومن ثم ضمان التقيد بها، قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 39-3 من النظام الأساسي لها "واجب أعضاء مجلس الإدارة في الإفصاح عن مصالحهم"، والذي مفاده أن يقوم المجلس بإعداد ميثاقاً يسمى "ميثاق المجلس" يحدد فيه مهام المجلس وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم. تتحدد مهام ومسؤوليات المجلس وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

وطبقاً لميثاق المجلس - متوافر على الموقع الإلكتروني للشركة - يضطلع المجلس بمهام منها التوجيه الإستراتيجي للشركة في إطار رؤيتها ورسالتها من خلال اعتماد التوجيهات الإستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة وخطط العمل والإشراف على تنفيذها، وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والإشراف عليها، تعيين الإدارة التنفيذية العليا للشركة واعتماد التخطيط لتعاقبها، وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية والتحليل المالي والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات الآخرين، الإشراف وضمان ملاءمة أنظمة الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وإجراء مراجعة دورية لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق، اعتماد خطة التدريب والتعليم التي تتضمن التعريف بالشركة وأنشطتها وحوكمتها طبقا لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. كما يحرص مجلس إدارة شركة قامكو على وضع نظام حوكمة للشركة يتفق مع أحكام نظام الهيئة والإشراف على كافة جوانبه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة، ومراجعة سياسات وإجراءات الشركة لضمان تقيدها وتماشيها مع القوانين واللوائح ذات الصلة والعقد التأسيسي للشركة ونظامها الأساسي.

ويحق للمجلس تفويض بعض من صلاحياته إلى لجان المجلس ولجان خاصة في الشركة. ويتم تشكيل تلك اللجان الخاصة بهدف إجراء عمليات محددة، وتمارس عملها وفقاً لتعليمات منصوص عليها. أيضاً وفقاً لدليل صلاحيات الشركة، يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، واجراءات اتخاذ القرار كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها. وفي جميع الأحوال، يبقى المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها وعن أعمال تلك اللجان.

يؤدي المجلس وظائفه ومهامه ويتحمل مسؤوليته وفقاً لبنود المادة رقم (9) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة والتي من بينها أنه لا يجوز للمجلس إبرام عقود القروض التي تجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إبراء مديني الشركة من التزاماتهم الا إذا كان مصرحا له بذلك في نظام الشركة، وهو ما تم التصريح به للمجلس بالنظام الأساسي للشركة. من ناحية أخرى تم التضمين باللوائح الداخلية للشركة والتي من بينها ميثاق المجلس أن على المجلس ضمان التزام الشركة بنظامها الأساسي والقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك لوائح هيئة قطر للأسواق المالية، أيضاً بعدم جواز قيام المجلس بأية إجراءات أو معاملات لا تتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة ووجوب الموافقة عليها من قبل السلطات المختصة والتي من بينها الجمعية العامة للشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن كافة أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين بالتضامن والانفراد عن أي عمل احتيالي أو سوء استخدام الصلاحيات أو الأخطاء الناجمة عن الإهمال في الإدارة أو مخالفات النظام الأساسي أو القانون.

4.3. رئيس مجلس إدارة الشركة

رئيس مجلس إدارة الشركة مسؤولاً عن حسن سير عمل مجلس الإدارة وإدارة الشركة بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك حصول أعضاء مجلس الإدارة على المعلومات الكاملة والصحيحة في الوقت المناسب. ولقد تم إعداد التوصيف الوظيفي (مهام ومسؤوليات) لرئيس مجلس الإدارة ضمن إطار الحوكمة للشركة بحيث يشتمل على المهام بشكل تفصيلي سواء كانت استراتيجية أو تشغيلية أو إدارية، وبحيث أن تتوافق هذه المهام مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي، ألا وهو توفير التوجيه الاستراتيجي للشركة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق الشركة لرؤيتها وأهدافها الاستراتيجية بشكل مربح ومستدام.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة قبل الغير، أيضا يحل نائب رئيس مجلس الادارة محل الرئيس عند غيابه.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 42 من النظام الأساسي لها "دور رئيس أو نائب رئيس مجلس الإدارة"، والذي مفاده أن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشركة قبل الغير وأمام القضاء ويعتبر توقيعه على أنه موافقة من مجلس الإدارة على أي تعامل يتعلق هذا التوقيع به. وعليه أن يُنفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يُفوض غيره من أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في بعض صلاحياته، ويجب أن يكون التفويض مُحدد المدة والموضوع. يحل نائب رئيس مجلس الإدارة محل الرئيس عند غيابه. يترأس اجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العامة الرئيس أو نائب الرئيس في حالة غياب الرئيس، أو في حالة غياب الاثنين أي عضو مجلس إدارة يعينه أعضاء مجلس الإدارة رئيساً.

رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أيّ من لجان المجلس المنصوص عليها في نظام الحوكمة، كما أنه لا يشغل أي منصب تنفيذي بالشركة. وفي هذا الصدد تحرص إدارة الشركة على الآتي

- ألا يكون لشخص واحد في الشركة السلطة المطلقة أو التأثير في اتخاذ القرارات وذلك عند إعداد دليل صلاحيات وإجراءات الشركة واللوائح ذات الصلة.
- تشكيل لجان تابعة للمجلس ولجان خاصة لا يشغل رئيس مجلس الإدارة أي عضوية في أي منها. مع ضمان وضع دليل صلاحيات واختصاصات للجان يكفل عملها بصورة فعالة، ملاءمة عضويتها وتوافق صلاحياتها واختصاصاتها مع الممارسات المثلي للحوكمة.
- الفصل فيما بين مهام ومسؤوليات كل من رئيس مجلس إدارة الشركة وبقية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

5.3. أعضاء مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس إدارة الشركة ببذل العناية اللازمة واستغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة في إدارة الشركة والتقيد باللوائح والقوانين ذات الصلة، بما فيها ميثاق مجلس الإدارة وميثاق السلوك المهني والعمل وفقاً للمبادئ الأخلاقية المتمثلة في النزاهة والاحترام والموضوعية والمساءلة والتميز والاستدامة والسرية بما يضمن معه إعلاء مصلحة الشركة والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الشخصية. يلتزم الأعضاء وفقا للنظام الأساسي للشركة وسياسة تعارض المصالح بالإفصاح عن أية علاقات مالية وتجارية والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلباً على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم.

6.3. اجتماعات مجلس الإدارة

ينعقد مجلس الإدارة لتسيير أعمال الشركة ويقوم بتنظيم اجتماعاته بأي شكل آخر كما يراه مناسباً. وفقاً لأحكام المادة رقم (31-1) من النظام الأساسي للشركة، يعقد المجلس ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية للشركة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس. أيضاً نصاب اجتماع مجلس الإدارة لا يكون صحيحاً الا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. ووفقاً للنظام الأساسي المحدث للشركة، فقد تم استيفاء الحد الأدنى لعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة (6 اجتماعات) خلال عام 2024.

يُدعى المجلس - وفقاً لميثاق المجلس وكذلك النظام الأساسي للشركة - إلى الاجتماع بناءً على طلب رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس في غياب الرئيس أو من أي عضوين في المجلس أو من أي عضو مجلس إدارة مخول من قِبَل رئيس مجلس الإدارة. وتُقدم الدعوات وجدول الأعمال إلى الأعضاء قبل أسبوع على الأقل من تاريخ عقد الاجتماع. وفي حال توجيه الدعوة خلال فترة تقل عن (7) أيام، يعتبر اجتماع مجلس الادارة أنه قد تم عقده بشكل صحيح في حال عدم الاعتراض من قبل أي من الأعضاء ووافق على الحضور.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 36 من النظام الأساسي لها "الموضوعات غير المدرجة على جدول الأعمال"، والذي مفاده أنه لا يجوز اقتراح قرار على مجلس الإدارة في أي اجتماع ما لم يكن الموضوع مدرج على جدول أعمال هذا الاجتماع أو يوافق عضوين في مجلس الإدارة على الأقل (أو من ينوب عن هذين العضوين) على طلب إضافة بند أو أكثر الى جدول الأعمال من أي من أعضاء مجلس الإدارة.

وطبقا للنظام الأساسي للشركة، يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو مجلس إدارة. وفي حال تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية، أو أربع اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعُتبر المنصب شاغراً

وحرصاً على ضمان مشاركة كافة أعضاء مجلس الإدارة في اجتماعاته، يحق لعضو مجلس الإدارة المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تُمكن المُشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات. ويعتبر العضو المشارك بتلك الطريقة حاضراً شخصياً في الاجتماع ويجب اعتباره ضمن النصاب ويحق له التصويت.

7.3. قرارات المجلس

طبقاً للنظام الأساسي ولوائح الشركة، تصدر قرارات المجلس بالأغلبية البسيطة لأعضاء مجلس الادارة الحاضرين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع المعني ويكون لكل عضو حاضر صوت واحد. وعند تساوي الأصوات يُرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويُحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وكافة الأعضاء الحاضرين وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.

فيما يتعلق بإصدار القرارات الخطية بالتمرير، فإنه يجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار قرارات خطية بالتمرير بشرط تحقق الموافقة كتابة على تلك القرارات من جميع أعضائه، ويعتبر القرار نافذاً وفعالاً لكافة الأغراض كما لو كان قرار تم اعتماده في اجتماع لمجلس الإدارة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يعرض القرار الخطي في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينه بمحضر الاجتماع.

8.3. أمين سر المجلس

طبقاً للنظام الأساسي للشركة، يصدر مجلس الإدارة أو المساهم الخاص قراراً بتسمية أمين سر المجلس للفترة ووفق الشروط التي يقررها، ويجوز له أن يلغي هذا التعيين. ويقرر مجلس الإدارة مهام أمين السر وحدود صلاحياته بالإضافة إلى تحديد أتعابه السنوية.

تم إدراج نطاق مهام أمين سر المجلس تفصيلياً ضمن التوصيف الوظيفي الخاص به في إطار حوكمة الشركة والتي تتوافق مع الهدف الأساسي للمنصب الوظيفي من حيث تقديم كافة الخدمات الإدارية الشاملة والدعم لأعضاء المجلس وضمان سريتها، مع تأكده من حفظ وثائق المجلس والتنسيق فيما بين الأعضاء بالشكل والوقت المناسبين.

وتتضمن مهامه – وفقاً لميثاق المجلس والتوصيف الوظيفي للمنصب – الترتيب اللوجيستي لاجتماعات المجلس، تحرير وقيد محاضر اجتماعات المجلس وقراراته، ضمان الحفظ الآمن لوثائق المجلس ومحاضر اجتماعاته وقراراته وتقاريره ومكاتباته، توزيع جدول أعمال اجتماعات المجلس ودعوات الحضور والوثائق اللازمة الأخرى، التنسيق الكامل فيما بين أعضاء مجلس الإدارة وبين المجلس وأصحاب المصالح ذات الصلة، تمكين الأعضاء من الوصول السريع الى جميع وثائق ومستندات الشركة وكذلك المعلومات والبيانات الخاصة بها. كذلك، حفظ النماذج الرسمية والمراسلات والوثائق الرسمية وقوائم بأسماء أعضاء مجلس الإدارة وعضويتهم واستيفاء المتطلبات الرسمية الأخرى. وينهض أمين السر أيضاً بمسؤولية تزويد أعضاء مجلس الإدارة الجدد بمواد التهيئة المبدئية وجدولة الجلسات التعريفية.

يتمتع أمين سر المجلس الحالي بخبرة تتعدى 11 سنوات في المجال القانوني، هذا فضلاً عن خبرته الممتدة في شؤون شركة عامة مدرجة أسهمها في السوق المالية.

يجوز لأمين السر وفقاً لما يراه مناسباً وبعد موافقة الرئيس تفويض نائب له بأي من واجباته أو صلاحياته أو سلطاته التقديرية، ولا يحق للنائب تفويضها إلى شخص آخر.

9.3. لجان المجلس

وفقاً لتطبيقات الحوكمة، قام مجلس الإدارة بتشكيل بعض اللجان المنبثقة عنه، وكذلك بعض اللجان الخاصة وتفويضها بعض الصلاحيات لإجراء عمليات محددة وبغرض تسيير نشاط الشركة مع بقاء المجلس مسؤولاً عن جميع الصلاحيات أو السلطات التي فوضها. كما أن رئيس مجلس إدارة الشركة ليس عضواً في أي من لجان المجلس المشكلة أو اللجان الخاصة، كما يقوم المجلس بمراجعة وتقييم أعمال اللجان بشكل سنوي. فيما يلي بيان بوضع الشركة تجاه تشكيل اللجان المنبثقة عن المجلس :

1.9.3. لجنة التدقيق

قامت الشركة بتشكيل لجنة التدقيق بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (2) لعام 2018 بتاريخ 2018/12/3، والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (7) باجتماع مجلس الإدارة الرابع لعام 2022. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة التدقيق لا يتولى رئاسة لجنة أخرى، ولا يشغل عضوية أي لجان أخرى.

وطبقاً لتعريف العضو المستقل المدرج في نظام الحوكمة، لا يتضمن تشكيل لجنة التدقيق أعضاء مستقلين (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) نظراً لكونهم أعضاء مجلس إدارة معينين من قِبَل المساهم الخاص الرئيسي (بنسبة 51%)، إلا أن الأعضاء الحاليين لم يسبق لأي منهم الاشتراك في التدقيق الخارجي لحسابات الشركة خلال السنتين السابقتين على عضوية اللجنة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة التدقيق ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، والذي تم إعداده وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. ويتضمن نطاق مهامها النواحي المالية والتدقيق الداخلي والخارجي والضوابط الرقابية والامتثال وإدارة المخاطر وأي نواحي أخرى مرتبطة باختصاصات اللجنة.

تقوم اللجنة برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قِبَل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد خاصة فيما يتعلق بمراجعة واعتماد البيانات المالية الربعية والنصف سنوية والسنوية، وكذلك تقارير التدقيق الداخلي والخارجي ونظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

على مستوى 2024، فقد قامت اللجنة من خلال اجتماعاتها بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي :

1. اعتماد تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.
2. مراجعة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
3. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتحديد أتعابه.
4. المصادقة على تقرير حوكمة الشركة لعام 2023.
5. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
6. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
7. مراجعة تقرير المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2024.

8. مراجعة البيانات المالية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2024 والمصادقة عليها وعرض الموجز التنفيذي لتقرير الإدارة.
9. مراجعة الموارد البشرية والكوادر الخاصة بالمدقق الداخلي المؤهلة لأداء مهام التدقيق خاصة على النواحي الفنية للمشروع المشترك.
10. 1مراجعة خطة التدقيق التي تشمل الشركة ومشروعها المشترك، واجراء متابعة لمستجدات أنشطة التدقيق التي تم اجراؤها، ومستجدات تقييم المخاطر وتدقيق المساهمين على المشروع المشترك للشركة.
11. مراجعة الآلية المقترحة للتنسيق مع الشريك في المشروع المشترك وتحديد مجالات نطاق التدقيق على المشروع المشترك.
12. المصادقة على تعيين المدقق الخارجي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابه.
13. مراجعة الجدول الزمني لأنشطة لجنة التدقيق الخاصة بإقفال العام المالي المنتهي في 2024/12/31.
14. إجراء التقييم الذاتي السنوي لأداء اللجنة.

وطبقاً لدليل إختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل إختصاصات اللجنة، تعقد اللجنة ستة (6) اجتماعات على الأقل خلال السنة المالية، وخلال عام 2024 فقد تم إستيفاء الحد الأدنى (6 اجتماعات) لعدد مرات إنعقاد لجنة التدقيق.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء التالي بيانهم :

اسم العضو	المهام
السيد/ أحمد سعيد العمودي	رئيساً
السيد/ نبيل محمد البوعينين	عضواً
السيدة/ لولوة خليل صلات	عضواً

2.9.3. لجنة المكافآت

قامت الشركة بتشكيل لجنة المكافآت بموجب قرار مجلس إدارة الشركة رقم (1) لعام 2019 والتشكيل الحالي بموجب القرار رقم (1) لعام 2020. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد أعضاء مجلس الإدارة وعضوية اثنين ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامهم بصورة فعالة وممارسة اختصاصات اللجنة، أخذاً في الاعتبار أن رئيس لجنة المكافآت لا يتولى رئاسة لجنة أخرى من لجان المجلس، كما لا يمثل رئيس لجنة التدقيق عضواً بها.

تم إعداد دليل اختصاصات لجنة المكافآت وفقاً لنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة وكذلك أفضل معايير الحوكمة المتعارف عليها. يتضمن نطاق مهامها تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنوياً أخذاً في الاعتبار متطلبات الجهات الرقابية ذات الصلة، حيث تقوم اللجنة بتحديد أسس منح المكافآت والبدلات لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية العليا وكذلك تقديم مقترحات بشأن مكافآت مجلس إدارة المشروع المشترك.

تأخذ اللجنة بعين الاعتبار مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء مجلس الإدارة وكذلك أداء الشركة، أيضا المقارنة مع أفضل الممارسات المتبعة من قِبَل الشركات المثيلة والمدرجة ببورصة قطر عند تحديد المكافآت المقترحة. كما تقوم اللجنة بمراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس والاقتراحات ذات الصلة، أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم، ثم تقوم اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة بالموضوعات التي تمت دراستها من قبل اللجنة، وتوصياتها في ذلك الصدد.

على مستوى 2024، فقد عقدت اللجنة اجتماع واحد بتاريخ 2024/01/30 وقامت من خلاله بدراسة العديد من الموضوعات، وتم الآتي :

1. مراجعة التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات، كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس.
2. اقتراح مكافآت أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31م.
3. مراجعة مبالغ المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة المشروع المشترك، أخذاً في الاعتبار تحديدها بناء على مستوي الأداء المالي والتشغيلي للمشروع المشترك وبما يمكن معه الوصول الى تقدير عادل بشأن المكافآت المقترحة لأعضائه.

وطبقا لدليل اختصاصات اللجنة، لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيس اللجنة وبأغلبية أعضائها، ويحرر محضر لكل اجتماع يتم توقيعه من كافة الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع. وفقاً لدليل اختصاصات اللجنة، تنعقد اللجنة كلما تطلب الأمر، الا انها يجب ان تنعقد قبل اجتماع مجلس ادارة الشركة الخاص بمناقشة البيانات المالية الختامية لرفع التوصية الخاصة بالمكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الادارة للعرض على اجتماع الجمعية العامة للموافقة.

مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بإعداد سياسة لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وتقوم بمراجعتها بشكل دوري. وتأخذ هذه السياسة في اعتبارها جزءاً ثابتاً مقابل عضوية مجلس الإدارة وحضور جلسات مجلس الإدارة، وجزءاً متغيراً "مكافأة" يرتبط بالأداء العام للشركة ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة على المدى المتوسط وطويل الأجل، على ألا يتجاوزاجمالي الجزءين - في جميع الأحوال - الحد الأقصى "السقف" المنصوص عليه بالسياسة والمقرر من قبل قطر للطاقة، كما تم إدراج المبادئ الأساسية لها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة. وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يتم اعتماد المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للشركة.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 45 من النظام الأساسي لها "مكافآت أعضاء مجلس الإدارة "، والذي مفاده أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، يتم تحديدها وفقاً للقانون واللوائح المعمول بها ويتم إقرارها بموجب قرار من الجمعية العامة. ويجوز حصول أعضاء مجلس الإدارة على مبلغ مقطوع في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً، رهناً بموافقة الجمعية العامة للشركة.

تلتزم الشركة في سياستها بالحدود المنصوص عليها بالمادة رقم (119) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015، وكذلك ما ورد بكتاب الهيئة المؤرخ في 2023/6/11 بشأن طريقة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الادارة حيث لا تزيد نسبة تلك المكافآت على (5%) من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطيات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن (5%) من رأس مال الشركة المدفوع على المساهمين.

مكافآت الإدارة العليا

كافة المهام المالية والإدارية وغيرها من مهام المكتب الرئيسي يتم توفيرها من قِبَل قطر للطاقة من خلال مواردها البشرية بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة مع الشركة. وعليه لا يتضمن الهيكل التنظيمي للشركة أية مناصب تنفيذية عليا، وبالتالي لاتوجد أية مبالغ مكافآت أُقرت للإدارة التنفيذية العليا عن عام 2024.

تضم اللجنة حالياً ثلاثة أعضاء، وتم الاجتماع بتاريخ 2024/1/30 للنظر في المكافآت المقترحة لأعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31. تم عرض توصية مجلس الإدارة في هذا الشأن وإقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة لشركة قامكو والتي عُقدت بتاريخ 2024/2/27 وذلك بإجمالي مبلغ 3,300,000 ريال قطري لكافة أعضاء مجلس الإدارة. أما فيما يتعلق باللجان التابعة لمجلس الادارة فلا يتم صرف أية مكافآت أو بدلات مقابل عضويتها أو حضور جلساتها. وفيما يلي بيان التشكيل الحالي للجنة :

اسم العضو	المهام
السيد/ محمد عيسى المناعي	رئيساً
السيد/ نبيل محمد البوعينين	عضواً
السيد/ عبدالله يعقوب الحاي	عضواً

كافة أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس إدارة الشركة ما عدا السيد/ عبدالله يعقوب الحاي، والذي يشغل منصب مدير إدارة شؤون الشركات المخصخصة بقطر للطاقة، ويتمتع بالخبرة الكافية والدراية التامة اللازمة لتأدية مهامه وممارسة اختصاصات اللجنة بصورة فعالة.

3.9.3. لجنة الترشيحات

لم تُشكل لجنة ترشيحات على مستوى الشركة (على غير ما ورد بالمادة رقم (18) من نظام الحوكمة) حيث إن مجلس إدارة شركة قامكو يتشكل وفقاً لنظامها الأساسي من عدد لايقل عن ستة أعضاء، يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعينهم جميعاً بحكم ما سبق ايضاحه من خصوصية تأسيس ونشاط الشركة (بالبند رقم 3-1 من هذا التقرير).

4.9.3. تقييم أداء المجلس

يُجري مجلس الإدارة سنوياً عملية تقييم ذاتي لأدائه وأداء جميع اللجان لضمان وجود مجلس إدارة كفء وفعال، وضمان وفاء أعضائه بالتزاماتهم فضلاً عن توفير أقصى حد ممكن من الإنتاجية وتبادل الخبرات. ويتم التقييم أخذاً في الاعتبار العديد من العوامل التي يجب أن تتماشى مع مصلحة مساهمي الشركة على المدى الطويل وتلبي توقعاتهم وهي :

1. الاستقلالية والحيادية في طرح الآراء والأفكار مع الابتعاد عن تضارب المصالح.
2. المعرفة والخبرة التي يتمتع بها الأعضاء ومدى توائمها مع نشاط الشركة.
3. الالتزام والمشاركات والعمل الجماعي في المجلس ولجانه التابعة.
4. دور المجلس ومدى تحقيقه للأهداف الموضوعة بما في ذلك نتائج الأعمال وتحقيق إستراتيجية الشركة.

5. التعامل فيما بين المجلس من ناحية ولجانه التابعة والإدارة التنفيذية للشركة من ناحية أخرى.
6. آليات اتخاذ القرار ومدى دقة وكفاية المعلومات اللازمة.
7. تقديم آراء ومقترحات وتوصيات بناءة وأفكار مستقبلية لمصلحة الشركة.

قامت لجنة المكافآت باجتماعها الأول لعام 2024 المنعقد بتاريخ 2024/1/30 بمراجعة التقييمات الذاتية لأعضاء المجلس عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31، حيث قام أعضاء مجلس الإدارة بإجراء تقييمات إيجابية على مستويات مختلفة، مثل الاستقلالية، والموضوعية، والمعرفة والخبرة، والعمل الجماعي، والقيادة، والأهداف، والمساهمات، والمشاركة والمدخلات. كما تم مناقشة عدة اقتراحات والتي من شأنها تعزيز أداء المجلس. ثم تم رفع نتائج التقييم الى مجلس ادارة الشركة الأول لعام 2024 المنعقد بتاريخ 2024/2/4م.

من المقرر أن تراجع لجنة المكافآت في اجتماعها الأول لعام 2025 التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024، وسترفع توصياتها في هذا الشأن ضمن تقريرها الى اجتماع مجلس الإدارة.

خلال عام 2024، فإن مجلس الإدارة قام بالمهام الموكلة إليه واتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة ضمن الصلاحيات المخول له القيام بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة، لا توجد أية تظلمات أو شكاوى من قبل أعضاء المجلس، وأية مقترحات يتم مناقشتها خلال اجتماعات مجلس الادارة ومن ثم يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ذات الصلة سواء كانت تصحيحية أو تعزيزية. مجلس الإدارة راضٍ عن فاعلية وكفاءة المجلس في القيام بالالتزامات والمهام كما هي منصوص عليها.

4. أعمال الرقابة بالشركة

يتمثل الهدف الأساسي لإجراءات الرقابة الداخلية للشركة في ضمان إجراء أعمالها بشكل منظم وفعال قدر الإمكان، بما في ذلك الالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول، ومنع وكشف الاحتيال والخطأ، والتأكد من مدى دقة السجلات المالية للشركة والاعتماد عليها، فضلاً عن تحديد المخاطر ذات الصلة وتقييمها، والعمل على إدارتها. وفي سبيل ذلك، قامت الشركة بإعداد نظام رقابة داخلي يتضمن وضع الضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية والسياسات والإجراءات التشغيلية المتعلقة بإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والخارجي، ورقابة التزام الشركة بالضوابط واللوائح ذات الصلة. ثم يتم وضع معايير واضحة للرقابة الذاتية والمسؤولية والمساءلة في أقسام الشركة كلها.

يتم وضع وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة التنفيذية، والإشراف عليه من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة لمناقشة الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويقوم المدقق الداخلي بإصدار وتقديم تقاريره في هذا الصدد بشكل دوري.

وفي إطار حرص الشركة على تطبيق أفضل المعايير في إعداد نظم الرقابة الداخلية، تأخذ الإدارة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) في اعتبارها كإطار مرجعي عند إعداد نظام الرقابة الداخلي للشركة. ويشمل الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن كوسو (2013) مكونات مترابطة فيما بينها، هي البيئة الرقابية وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والرصد.

وتعد الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من حوكمة الشركة، والتي تشمل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة والإدارة والموظفين على كل المستويات التنظيمية. وتتضمن أساليب وعمليات من أجل :

1. حماية أصول الشركة.
2. ضمان موثوقية وصحة التقارير المالية.
3. ضمان الامتثال للتشريعات المعمول بها والمبادئ التوجيهية.
4. ضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر للفاعلية التشغيلية.

إن الهدف الخاص عند إعداد التقارير المالية للشركة هو أن تكون متوافقة مع أعلى المعايير المهنية وأن تكون كاملة وعادلة ودقيقة ومفهومة.

إضافة إلى ذلك، فإن وجود إطار مرجعي مثل كوسو (COSO) سيمكن الإدارة من إنشاء نظام رقابة داخلية والمحافظة عليه، وبما يتسنى معه لمدقق حسابات الشركة من الرجوع إليه كإطار مرجعي للقيام بالمهام والمسؤوليات الموكل بها وفقاً للمادة (24) من نظام الحوكمة الصادر عن مجلس إدارة الهيئة بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، خاصة فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

ولضمان الامتثال لأحكام المادة رقم (4) من نظام الحوكمة، يتعين على الشركة ما يلي :

1. وضع ضوابط داخلية كافية وفعالة لإعداد التقارير المالية والمحافظة عليها للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.
2. تقييم وتقدير مدى كفاية وفاعلية الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للتخفيف من حدة مخاطر الأخطاء المؤثرة.

وفي سبيل هذا الغرض، تم تقييم إطار الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة "ICoFR" استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023. وقد اتبع نهجاً تنازلياً في تصميم الإطار واختباره، حيث يتم البدء على مستوى البيانات المالية وبفهم لكافة المخاطر الخاصة بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية.

وقد تم تقييم المخاطر لأنشطة الأعمال استناداً إلى البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023. وتضمن تقييم المخاطر تطبيق مستوى التأثير "Materiality" على البيانات المالية المستقلة للشركة لعام 2023 (أخذا في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) استناداً إلى مدخلات المدقق الخارجي وأفضل الممارسات من أجل تحديد الحسابات والإفصاحات الهامة وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة داخل الشركة بهدف تحديد الضوابط والتقييم والاختبار.

ويوجه هذا النهج الانتباه إلى الحسابات والإفصاحات والتأكيدات التي تشير بصورة منطقية لاحتمالية وجود أخطاء مؤثرة في البيانات المالية والإفصاحات ذات الصلة. ثم يتم فهم المخاطر في عمليات الشركة ذات الصلة بالحسابات الهامة التي تم تحديدها والإفصاحات والتأكيدات استناداً إلى تقييم المخاطر ثم اختبار تلك الضوابط التي تتناول بشكل كافٍ المخاطر المُقَدَّرَة للأخطاء في كل تأكيد ذي صلة. ويمكن شرح تلك العملية بالتفاصيل على النحو التالي :

تقييم المخاطر

1. تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المؤثرة في البيانات المالية.

2. تحديد مستوى التأثير "Materiality level" (أخذاً في الاعتبار العوامل النوعية والكمية) ومدخلات التدقيق الخارجي والعوامل الأخرى ذات الصلة بتحديد أوجه الضعف المؤثرة.
3. تحديد فئات المعاملات وأرصدة الحسابات الهامة والإفصاحات وتأكيداتها ذات الصلة وأنشطة الأعمال المطبقة استناداً إلى مستوى التأثير المحدد. وتتضمن تأكيدات البيانات المالية الوجود أو الحدوث، والاكتمال، والتقييم أوالتخصيص، والحقوق والالتزامات، والإفصاحات.

عملية التتبع:

عقب إجراء عملية تقييم المخاطر، يتم تحديد الضوابط الداخلية المعنية التي تخفف من حدة الأخطاء الجوهرية في أنشطة الأعمال المطبقة من خلال عمليات التتبع، وذلك بمراجعة السياسات والإجراءات المتبعة ومناقشة الإدارة ومسؤولي العمليات وفهم خط سير المعاملات.

وتصنف هذه الضوابط كالتالي :

1. الضوابط على مستوى الكيان – متوفرة في الشركة وتتضمن تدابير من قِبَل الإدارة لإعداد الموظفين لإدارة المخاطر بصور كافية من خلال رفع مستوى الوعي وتوفير المعرفة والأدوات الملاءمة وصقل المهارات.
2. الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات – تلك الضوابط على الأنظمة والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات بالشركة.
3. ضوابط أنشطة الأعمال – يدوية وآلية وهي جزء لا يتجزأ من أنشطة الأعمال المطبقة على المعاملات المالية. وقد تتغير هذه الضوابط بمرور الوقت نتيجة التغييرات في أنشطة أعمال الشركة.

تتضمن هذه العملية تتبع المعاملة بدءاً من إنشائها ومرورها بعمليات الشركة، بما في ذلك أنظمة المعلومات، إلى أن يتم تقييدها في السجلات المالية للشركة، باستخدام نفس الإجراءات وتكنولوجيا المعلومات التي يستخدمها موظفو الشركة.

وعادة ما تتضمن عملية التتبع مجموعة من الاستفسارات والرصد والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار الضوابط الداخلية

بعد تقييم المخاطر وتحديد الضوابط، يتم إجراءاختبارات الضوابط على كل ضابط من الضوابط المحددة لتقييم ما إن كان قد تم تصميمه بالشكل الكافي وأنه يعمل بشكل فعال أم غير ذلك. ويتضمن اختبار الضوابط ثلاثة مكونات : اختبار فاعلية التصميم واختبار فاعلية التشغيل والرصد المستمر.

اختبار الضوابط - اختبار فاعلية التصميم

يشمل اختبار فاعلية تصميم الضوابط تحديد ما إن كانت ضوابط الشركة - حال تشغيلها على النحو المنصوص عليه من قِبَل الأشخاص الذين يملكون الصلاحية والكفاءة اللازمة لأداء الضابط بشكل فعال - تلبي أهداف الشركة بشأن الرقابة، وتمنع أو تكشف بصورة فاعلة الأخطاء أو الاحتيال الذي يمكن أن يسفر عن حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، مما نستنتج معه ما إذا كان لدى الشركة نظاماً داخلياً كافياً للضوابط على إعداد التقارير المالية أم غير ذلك.

ويتضمن اختبار التصميم مزيجاً من الاستفسارات بشأن الموظفين المناسبين، ورصد عمليات الشركة، والتفتيش على المستندات ذات الصلة.

اختبار فاعلية التشغيل

يتضمن اختبار فاعلية تشغيل الضوابط الحصول على أدلة حول ما إذا الضابط يعمل وفقاً لتصميمه خلال فترة إعداد التقارير المالية ذات الصلة. لكل ضابط يخضع لاختبار فاعلية التشغيل، فإن الدليل اللازم لاستنتاج ما إن كان الضابط فعال يعتمد على الخطر ذو الصلة بالضابط، المقيم استناداً إلى عوامل مثل طبيعة الخطأ وحجمه، والذي يهدف هذا الضابط إلى منعه، ويعتمد كذلك على تاريخ حدوث الأخطاء، ووتيرة تشغيل الضابط، وفاعلية الضوابط على مستوى الكيان، وكفاءة الموظفين الذين يقومون بتشغيل الضابط، وطبيعة الضابط، أي آلي أو يدوي.

تقييم أوجه القصور المحددة

يحدث "القصور" في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية عندما لا يتيح تصميم أو تشغيل أحد الضوابط للإدارة أو الموظفين في السياق المعتاد لأداء المهام الموكلة إليهم إمكانية منع الأخطاء أو اكتشافها في الوقت المناسب.

وينبغي تقييم مدى خطورة كل وجه من أوجه القصور في الضابط لتحديد ما إن كانت تعتبر- سواء بشكل مستقل أو ضمنياً - أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية كما في تاريخ الميزانية العمومية.

تأخذ إدارة الشركة في الاعتبار أن القصور أو الضعف الجوهري في الضوابط الداخلية لإعداد البيانات المالية يزداد معه احتمالية أن يتعذر منع أو اكتشاف الخطأ في البيانات المالية السنوية أو المرحلية للشركة في الوقت المناسب، وهو ما يعتبر أمراً هاماً بما فيه الكفاية ليستحق اهتمام المسؤولين عن الإدارة والحوكمة.

يحدث القصور في التصميم عند : (أ) غياب ضابط ضروري لتحقيق الهدف الرقابي أو (ب) تصميم أحد الضوابط القائمة بشكل غير صحيح بمستوى لا يحقق الهدف الرقابي حتى وإن تم تشغيله وفقاً لتصميمه.

يحدث القصور في فاعلية التشغيل عندما لا يعمل أحد الضوابط المصممة بشكل صحيح وفقاً لتصميمه، أو عندما لا يمتلك الشخص الذي يقوم بتشغيل الضابط السلطة أو الكفاءة اللازمة لتشغيل الضابط بفاعلية.

المعالجة واختبارها

تأخذ الشركة في اعتبارها معالجة أية مسائل أو أوجه قصور تتعلق بفاعلية تصميم أو تشغيل ضوابط محددة. وفور إعداد أو تصويب الضابط، ينبغي منحه وقت تشغيل كافٍ للتحقق من فاعلية تشغيله. ويتوقف مقدار الوقت اللازم لتطبيق الضابط وتشغيله بفاعلية على طبيعته ومعدل تشغيله.

وبناءً على عملية تقييم الإطار الحالي للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للشركة واختبار التصميم وفاعلية التشغيل، ترى الإدارة أن الشركة قامت بإعداد إطار رقابة داخلي ملائم ويستوفي متطلبات الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية. إضافة إلى ذلك، ترى إدارة الشركة أن الإطار الذي تم وضعه يعتبر ملائماً ليشكل الأساس للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية في هذا الصدد.

نبين فيما يلي العناصر الرئيسية لإطار الرقابة الداخلية المتبع في الشركة :

1.4. إدارة المخاطر

يتم العمل في ذلك الشأن بالقواعد واللوائح المعمول بها بقطر للطاقة كمقدم خدمات للشركة بناء على اتفاقية الخدمات المبرمة، إلا أن مجلس الإدارة يحرص على الحفاظ على إطار ملائم لإدارة المخاطر على مستوى الشركة، إذ أن إدارة المخاطر تشكل جزءاً أساسياً من حوكمة الشركة، وهو الأمر الذي يأمله المساهمون من مجلس الإدارة.

يأخذ هذا الإطار في اعتباره وضع عملية متكاملة لإدارة المخاطر على نحو مستمر، بدءاً من تحديد المخاطر وتقييمها وقياسها وإدارتها، وصولاً إلى رصدها على النحو التالي :

- تشمل عملية تحديد المخاطر وتقييمها تحديد وتقييم كل المخاطر التي تواجهها الشركة بالكامل والتي تم تصنيفها الى أربعة أقسام رئيسية هي: مخاطر استراتيجية، تشغيلية، مالية، وامتثال. ولكل شكل من أشكال المخاطر لابد أن تتوافر الإجراءات التي تتضمن معالجته بصورة فاعلة، هذا إضافة إلى مجموعة من المؤشرات لرصد التغيرات في هيكل المخاطر والمشهد العام لها. أيضاً تتم محاكاة عملية ظهور المخاطر في عدة سيناريوهات، وذلك لإعداد سبل العلاج الملاءمة وتقييم أثرها التراكمي على أداء الشركة.
- ثم يتم قياس المخاطر استناداً إلى الأثر واحتمالية الحدوث.
- تدار المخاطر مع احتمالية زيادة أو نقص أو بقاء مستواها بصورة تتسق مع مستوى المخاطر المحدد الذي تقبله الشركة. وتأخذ الشركة في اعتبارها أثناء المعالجة أن المخاطر لها دورة حياة، أي مراحل ما قبل وأثناء وبعد حدوث المخاطر. كما تأخذ الشركة في اعتبارها ضمان توفير الحماية وإعداد اللوائح والإجراءات التشغيلية والضوابط الرقابية التي تتماشى مع الممارسات المثلى وتكفل تقليل المخاطر ذات الصلة والتخفيف من آثارها.
- ثم يتم رصد المخاطر لضمان سرعة تحديد أية مشاكل ذات صلة ومعالجتها بالمستوى الإداري الملائم.

2.4. التدقيق

1.2.4. التدقيق الداخلي

تقوم الشركة بشكل دوري بطرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة المستقلة لتقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة وفقاً لإجراءات التناقص، ويتم العرض على لجنة المناقصات المُشكلة، والتي بدورها ترفع توصياتها إلى لجنة التدقيق بشأن اختيار الاستشاري المناسب في ضوء العروض الفنية والتجارية المقدمة.

خلال عام 2022، تم طرح مناقصة لتعيين أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة بغرض تقديم خدمات التدقيق الداخلي للشركة "كمقدم خدمات"، أيضاً التدقيق على مشروعها المشترك وفقاً لتعليمات لجنة التدقيق وخطة التدقيق الموضوعة. هذا، وقد صادقت اللجنة بقرارها رقم (2) لعام 2022 على تعيين أحد المكاتب الاستشارية واسناده مهام المدقق الداخلي للشركة لمدة خمس سنوات اعتباراً من الأول من يناير عام 2023، وذلك بعد الاطلاع على ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة.

يشمل نطاق المدقق الداخلي الذي يتم تعيينه اجراء تقييم المخاطر على مستوى الشركة ومشروعها المشترك، ومن ثم تحديد خطة التدقيق الملاءمة، الحصول على موافقة لجنة التدقيق، اجراء عمليات التدقيق وفقاً للخطة المعتمدة، تقديم تقاريره الى لجنة التدقيق بشكل دوري فضلاً عن متابعة تنفيذ الملاحظات المعلقة وخطط الإدارة التصحيحية ذات الصلة.

المدقق الداخلي لديه صلاحية الوصول إلى كافة أنشطة الشركة، حيث يتم توفير كافة البيانات متى وكيفما تم الطلب. ويقوم بالتحقق من إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية وإدارة المخاطر، مراجعة تطّور عوامل المخاطر في الشركة ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في مواجهة المخاطر ذات الصلة. كما يُقيّم مدى التزام الشركة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، والتقيد بالقوانين واللوائح ذات الصلة بما فيها التزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإدراج والإفصاح في السوق المالي.

يعد المدقق الداخلي تقارير التدقيق الداخلي على مستوى الشركة ومشروعها المشترك حسب خطة التدقيق المعتمدة ووفقاً للمعايير العالمية للتدقيق الداخلي، ويرفع جميع التقارير والتوصيات بشكل دوري كل ثلاثة أشهر إلى لجنة التدقيق، ومن ثم إلى مجلس إدارة الشركة ضمن التقرير الدوري للجنة التدقيق. بشكل عام، يتضمن التقرير نتائج تقييم المخاطر والأنظمة المعمول بها في الشركة، إجراءات الرقابة وإدارة المخاطر، مستجدات التدقيق من حيث نتائج عمليات التدقيق، تقييم أداء الشركة بشأن تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وبما يكفل الالتزام والامتثال للوائح الجهات الرقابية، المتابعة والوضع الحالي لخطط الإدارة التنفيذية نحو اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة أية نقاط ضعف في الرقابة الداخلية، وأية مهام أخرى وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق ذات الصلة. تستلم الإدارة التنفيذية نسخة من التقرير لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية وفقا لتعليمات لجنة التدقيق.

خلال 2024، أجرى المدقق الداخلي عمليتي تدقيق بالشركة، أما على مستوى المشروع المشترك فقد أجرى عمليتي تدقيق بما في ذلك تدقيق متابعة بشأن تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات السابق ابداءها من عمليات التدقيق السابقة.

تشمل خطط التدقيق الداخلي المعتمدة، والتي استندت الى تقييم المخاطر، العديد من المجالات في هذه الكيانات حيث شملت العمليات الرئيسية (عمليات المرافق الانتاجية، الصيانة، الصحة والسلامة والأمن، البيئة، والجودة) ومهام الدعم (مثل الخزانة والتقارير المالية، تقارير الإدارة، حوكمة الشركة، علاقات المستثمرين).

2.2.4. التدقيق الخارجي

يقوم مدقق الحسابات بتقديم خدمات التأكيد على أن البيانات المالية قد تم إعدادها بطريقة صحيحة وعادلة طبقاً لمعايير المحاسبة والتدقيق العالمية، ويقوم برفع تقاريره بشأن الملاحظات المالية الرئيسية والضوابط الرقابية المالية المتبعة، ومع الأخذ في الاعتبار متطلبات المادة رقم (24) من نظام الحوكمة الصادر عن الهيئة، يشمل نطاق مهام المدقق الخارجي القيام بأعمال الرقابة وتقييم الأداء بالشركة خاصة تلك المتعلقة بمدى ملاءمة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها بالشركة بما فيها الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية، أيضا مدى التزام الشركة بنظامها الأساسي وخضوعها لأحكام القانون وتشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام نظام الحوكمة للشركات المدرجة في السوق الرئيسية.

تقوم لجنة التدقيق بمراجعة وفحص عروض مدققي الحسابات المسجلين بجدول المدققين الخارجيين لدى الهيئة، وترفع إلى المجلس توصية باختيار أحد مدققي الحسابات لتعيينه، وفور اعتماد المجلس التوصية يتم إدراجها بجدول أعمال اجتماع الجمعية العامة للشركة. تعين الجمعية العامة مدقق حسابات لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متصلة، ولا يتم إعادة تعيينه قبل مرور سنتين متتاليتين. ينص العقد فيما بين الشركة ومدقق الحسابات بضرورة التزام موظفيه بالحفاظ على سرية معلومات الشركة. وبموجب اللوائح والقوانين ذات الصلة يحظر على مدقق الحسابات الجمع بين أعماله ومهامه والواجبات الموكلة إليه وأي عمل آخر بالشركة، والعمل بالشركة قبل سنة على الأقل من تاريخ إنهاء علاقته بها.

قامت الشركة بطرح مناقصة لتعيين المدقق الخارجي اعتباراً من عام 2020 لمدة خمس سنوات، على أن يتم عرض توصية اللجنة - المُشكلة وفقاً لاجراءات المناقصات الخاصة بالشركة - بالتعيين المقترح على اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي للشركة لإقرارها. فيما يتعلق بعام 2024، فقد وافقت الجمعية العامة للشركة في اجتماعها عن عام 2023 والتي عُقدت بتاريخ 2024/2/27 على تعيين السادة برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PwC" مدققاً خارجياً للشركة عن عام 2024 مقابل أتعاب سنوية قدرها 143,700 ريالاً قطرياً شاملة مهام التدقيق الخارجي والمهام الاضافية وفقاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتقييم الضوابط الداخلية على عملية اعداد البيانات المالية بالإضافة الى تقيد الشركة بنظام الحوكمة الصادر عن الهيئة.

ونظراً لانتهاء التعاقد الحالي مع المدقق الخارجي بانتهاء السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، قامت الشركة خلال عام 2024 بطرح مناقصة لتقديم خدمات التدقيق الخارجي للشركة ومشروعها المشترك. هذا، ومن المقرر العرض على لجنة التدقيق للمصادقة - بعد الاطلاع على توصية اللجنة المُشكلة وفقاً لإجراءات المناقصات الخاصة بالشركة ومراجعة الإجراءات الخاصة بطرح المناقصة واجراء التقييمات ذات الصلة - على تعيين أحد المكاتب الاستشارية المستقلة كمدقق خارجي للشركة لمدة خمس سنوات (رهناً بموافقة الجمعية العامة في كل عام) اعتباراً من السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.

خلال عام 2024، حضر مدقق الحسابات اجتماع الجمعية العامة للشركة عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31 والتي عُقدت بتاريخ 2024/2/27، وقام بتقديم تقرير التأكيد المستقل حول : (أ) تدقيق البيانات المالية، (ب) بيان مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وكذلك (ج) التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2024/12/31، من المقرر حضور مدقق الحسابات الخارجي، برايس ووترهاوس كوبرز - فرع قطر "PwC" اجتماع الجمعية العامة للشركة عن عام 2024 المزمع عقده بتاريخ 2025/2/23، وسيقوم بتقديم تقرير التأكيد المستقل لمساهمي شركة قامكو حول :

أ. تدقيق البيانات المالية حيث أفاد بالرأي أن البيانات المالية والمرفقة بتقريره تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية (IFRSs).

ب. تقرير حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية كما في 31 ديسمبر 2024، حيث أفاد بالرأي بأنه بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قام بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفاعلية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للشركة على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناء على إطار COSO، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2024. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قامكو على أساس مستقل فقط ولا يمتد لشركة قامكو وعمليات مشروعها المشترك ككل. ولا يبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

ج. تقرير حول الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، حيث أفاد بأنه بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قام بها والموضحة في تقريره، لم يلفت انتباهه ما يجعله يعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2024. منوهاً بأن نطاق تقرير التأكيد هذا يتعلق بشركة قامكو على أساس مستقل فقط ولا يمتد للشركة ومشروعها المشترك ككل. ولا يبدي تقريراً معدلاً في هذا الصدد.

التقارير الكاملة لمدقق الحسابات الخارجي المشار اليها بعاليه والتي تتضمن المسؤوليات، القيود المتأصلة، النطاق ومحدداته، المعايير، النتائج وأسس الاستنتاج/الرأي قد تم نشرها ضمن التقرير السنوي للشركة المتوافر على موقعها الإلكتروني (www.qamco.com.qa).

3.4. التقيد بالضوابط

يلتزم مجلس إدارة قطر لصناعة الألمنيوم التزاماً قوياً بالمحافظة على الامتثال إلى كل اللوائح التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الشركات المدرجة في البورصة. كما يبذل مجلس الإدارة قصارى جهوده لضمان إعداد وتنفيذ هيكل حوكمة يستند إلى الممارسات الرائدة والمعايير والمتطلبات التنظيمية بشأن الحوكمة وبما يتماشى مع خصوصية تأسيسها.

حالات الاختلاف مع أحكام محددة من أحكام نظام الحوكمة تمت الإشارة إليها في هذا التقرير مع ذكر الأسباب التي تكمن وراء الاختلاف والتي يعود أسبابها الى خصوصية تأسيس الشركة. وتحرص الشركة على الامتثال لأحكام قوانين هيئة قطر للأسواق المالية وتشريعاتها ذات الصلة المعمول بها والتي تشمل نظام الحوكمة.

تشمل مسؤولية قسم الامتثال مساعدة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وإدارة الشركة في الامتثال إلى قواعد الحوكمة، فضلاً عن إدارة ومراقبة المخاطر من خلال ضمان وجود السياسات والإجراءات التشغيلية ذات الصلة بغرض حماية الشركة كشركة مدرجة من التعرض لمخاطر عدم الامتثال.

يرصد قسم الامتثال على نحو مستمر التغيرات التي تدخل على تشريعات الحوكمة وممارساتها الرائدة، ويُعلم إدارة الشركة دورياً بالتغيرات ذات الصلة بالممارسات/اللوائح التنظيمية المعنية بالحوكمة.

حيثما يكون لزاماً على الشركة أن تحدث هيكلها الخاص بالحوكمة نتيجة دخول تغييرات على اللوائح التنظيمية والممارسات الرائدة في مجال حوكمة الشركات، يتوجب على مسؤولي الامتثال إعداد وتقديم مقترحات بشأن التغييرات في الحوكمة إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

وفي هذا الصدد، وكإجراء إضافي، جاري اعداد آلية لمراجعة وتتبع وضمان امتثال الشركة للقوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة المعمول بها، وتعزيز عملية المراجعة الذاتية للشركة لإدارة المخاطر. تهدف تلك الآلية بشكل عام الى ما يلي :

- تقديم ضمان معقول عن مدى تقيد الشركة للقوانين واللوائح المعمول بها ذات الصلة،
- الكشف عن حالات عدم الامتثال سواء كان عرضياً أو متعمداً،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تأديبية وفقاً للوائح الشركة في حال وجود أي سلوك غير متوافق،
- اتخاذ ما يلزم من اجراءات تصحيحية لعلاج آثار عدم الامتثال،
- وضع المقترحات الخاصة بتجنب عدم الامتثال في المستقبل

على مستوى المشروع المشترك والذي هو ليس بموضوع التقرير، فشركة قطلوم على وعي تام بأهمية إرساء مبادىء الحوكمة الرشيدة والتي منها الشفافية والمساءلة والمسؤولية لدعم مسؤوليتها إزاء تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية والاستقرار المالي والنزاهة ومن ثم تعزيز التميز التشغيلي. من ناحية أخرى يتم ادارته بشكل مستقل - وفق الاتفاقيات واللوائح التي تأسس في ظلها مع الشريك الآخر - من قبل مجلس إدارة يتمتع بالصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وممارسة مهامه بما يتفق مع مسئوليته الائتمانية وبما يضمن حماية حقوق كافة المساهمين على اختلاف مستوياتهم. أيضا الشركة لديها أنظمة وضوابط رقابة داخلية بما فيها انظمة ادارة المخاطر يتم الاشراف عليها من قبل مجلس ادارة الشركة ولجانه ولجان تنفيذية أخرى ذات الصلة مثل لجان التدقيق، لجنة المالية والتجارية. الأمر الذي ينعكس بدوره بشكل ايجابي على خلق بيئة رقابية تتزامن مع أفضل المعايير والممارسات المتبعة.

يحرص مجلس إدارة شركة قطر لصناعة الألمنيوم بشكل دوري على مناقشة الأداء المالي والتشغيلي لمشروعها المشترك واجراء تحليل مقارن لعوامل المخاطر الخارجية مثل الأسعار، أحجام المبيعات وغيرها، أيضاً تحرص الشركة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة - الممثلين لها في المشروع المشترك - ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة المشروع المشترك وتحقيق أهدافه وغاياته. وبتعيين كل منهم، عندئذ يصبح كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً مسؤولية تامة تجاه المشروع المشترك الذي يشغل مقعداً في مجلس إدارته، ويكون في موقع المساءلة عن قراراته امام شركة قطر لصناعة الألمنيوم باعتبارها المساهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة، الأمر الذي يرفع من مستوى الاستقلالية عن جهة التعيين وعدم التدخل في الإدارة.

5. الإفصاح والشفافية

1.5. الإفصاح

تلتزم الشركة بمتطلبات الإفصاح بما فيها (أ) التقارير الماليّة وإيضاحاتها المتممة من خلال الإفصاح عنها للجهات الرقابية، نشرها بالصحف المحلية فضلاً عن الموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa)، (ب) عدد الأسهم التي يمتلكها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه، والإدارة التنفيذية العليا، (ج) كبار المساهمين بالشركة. كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية، وما إذا كان أياً منهم عضواً في مجلس إدارة شركة أخرى مدرجة أو بالإدارة التنفيذية العليا لها أو عضواً بأي من لجان مجلس إدارتها.

من ناحية أخرى، لم تُفرض على الشركة خلال عام 2024 أية جزاءات نتيجة مخالفات ارتُكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت على الشركة لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. من ناحية أخرى، وبعد اتخاذ العناية الواجبة المعقولة، لا توجد أحكام أو تسويات لأي دعاوى سواء كانت فعلية أو قيد النظر أو هُدد بها، خلال هذه الفترة ضد الشركة، كما لا توجد مطالبات وتقييمات غير مؤكدة تعتبرها الإدارة محتملة التأكيد، باستثناء دعوى للتحكيم مرفوعة ضد الشركة من قبل الشريك في رأسمال المشروع المشترك تتعلق بتسويات مالية لم يتم تحديدها بعد تتعلق بالمعالجات الضريبية للمشروع المشترك.

تأتي عملية الإفصاح بالشركة وفقاً لإجراءات خاصة معتمدة من قِبَل إدارة الشركة، أيضاً تتضمن تلك الإجراءات كيفية التعامل مع الشائعات نفياً أو إثباتاً، وكيفية الإفصاح بشكل واضح ومكتوب وبما لا يتعارض مع تشريعات الهيئة ذات الصلة.

وفي إطار حرص الشركة على الشفافية والإفصاح والمشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وتزويدهم بملخصات زاخرة بالمعلومات حول اثر أنشطة أعمالها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة، تقوم الشركة بالإفصاح عن تقريرها للاستدامة الذي يلخص جوانب الاستدامة للشركة ومشروعها المشترك ويستعرضها بشكل موحد، والذي تُتيح الشركة من خلاله الفرصة لاطلاع أصحاب المصلحة على مجهودات الشركة مع الاستدامة والتأكيد على فلسفتها بشأن الاستدامة والتي تتمحور حول العمل وفقاً لمعايير رفيعة المستوى للسلامة والمحافظة على البيئة وتعزيز النمو الاقتصادي ورفاه المجتمع المحلي.

يحرص المجلس على اتخاذ التدابير الملاءمة لضمان إجراء جميع عمليات الإفصاح وفقاً لتعليمات وقواعد الجهات الرقابية ذات الصلة، كذلك توفير معلومات صحيحة وغير مضللة ودقيقة بالكم والكيف المناسبين، وبما يمكن كافة مساهمي الشركة من العلم بها بشكل منصف واتخاذ قرارهم بشكل صحيح.

2.5. تضارب المصالح

قامت الشركة بإعداد سياسة تتعلق بتعاملات الأطراف ذات العلاقة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، تأخذ في اعتبارها ما يلي :

- مراجعة تلك التعاملات إن وجدت من قبل لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة ومجلس الإدارة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة.
- ضمان أن تكون شروط وأحكام كل التعاملات، سواء مع أي طرف ذو علاقة أو لصالحه، لا تتجاوز نطاق المبادئ التوجيهية المستخدمة في تعريف أنواع تعاملات الأطراف ذات العلاقة وكفاية الوثائق اللازمة والمستويات الملاءمة لسلطة الاعتماد.
- ضمان تنفيذ المعاملة بشفافية والإفصاح عنها إلى مساهمي الشركة على نحو كافٍ.
- التسعير بصورة تتسق مع الممارسات المعترف بها في الأسواق أو على أساس ملائم، وألا يكون ذو طبيعة تفضيلية.
- التوثيق الكافي، وأن يتخذ هذا التوثيق شكل اتفاقية خدمات أو اتفاقية بيع وشراء أو اتفاقية قرض إلى آخره، حسبما يكون ملائماً، وأن تتسق شروط وأحكام هذه الاتفاقيات مع ممارسات السوق.

يلتزم المجلس بمبادئ نظام الحوكمة من حيث الإفصاح عن أية تعاملات وصفقات تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة"، ويكون للأخير فيها مصلحة قد تتعارض مع مصلحة الشركة. وبشكل عام، في حال وجود أية تعاملات مع أطراف ذات علاقة، فإنه يتم الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المتممة للبيانات المالية لشركة قامكو، والتي يتم نشرها في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة.

كما تلتزم الشركة بأنه في حال القيام بإبرام أية صفقة كبيرة - طبقا لتعريف الهيئة - مع أي "طرف ذي علاقة"، فإنه لابد من الحصول على موافقة الجمعية العامة للشركة، ويجب أن تدرج على جدول أعمال الجمعيّة العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

وفي جميع الأحوال، يجب أن تصب كافة العلاقات التي تقيمها الشركة مع الغير في مصلحة الشركة، وكذلك يجب أن تكون جميع الصفقات التي تبرمها وفقاً لأسعار السوق وعلى أساس تجاريّ بحت، ويجب ألاّ تتضمن شروطاً تخالف مصلحة الشركة.

خلال عام 2024، شملت تعاملات الأطراف ذات العلاقة على مستوى شركة قامكو (أساس مستقل) :

- المصروفات السنوية لقطر للطاقة والتي يتم سدادها مقابل توفيرها لكافة الخدمات المالية والإدارية للشركة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة فيما بينهما.
- مبالغ أعباء ضريبة الدخل المستلمة من المشروع المشترك.
- توزيعات الأرباح السنوية والتي تم إقرارها من قبل اجتماع الجمعية العامة للمشروع المشترك.
- معاملات الصرف الأجنبي فيما بين شركة قامكو والمشروع المشترك والكيانات ذات الصلة والتي تتم في إطار إدارة النقد واحتياجات رأس المال العامل علماً بأن تلك المعاملات قد تمت وفقاً لأسعار الصرف المعلنة.

3.5. الشفافية وإعلاء مصلحة الشركة

يُدرك مجلس الإدارة بأن مخاطر تضارب المصالح قد تنشأ من كون أحد أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية "طرف ذو علاقة"، أو اطلاع الموظفين و/أو مقدمي الخدمات وأي طرف من ذوي المصالح على المعلومات الخاصة بالشركة. ومن أجل ذلك، قامت الشركة باعتماد سياسة بشأن تضارب المصالح ضمن إطار الحوكمة الخاص بها، بهدف تمييز تلك الحالات بقدر الإمكان ومنع فقدان الموضوعية من خلال الالتزام باتباع السلوك المهني الملائم الموثوق وإرساء مبادئ الشفافية والإنصاف والإفصاح.

طبقا للوائح الشركة وسياسة تضارب المصالح، في حال وجود أي تضارب في المصالح مع طرف ذو علاقة، فإن الطرف المعني لا يحضر عملية المناقشة، التصويت واتخاذ القرار في هذا الصدد.

وبشكل عام، يتحتم على أي طرف ذو علاقة بقدر المستطاع تجنب المواقف التي قد يحدث فيها أو يسفر عنها تضارب في المصالح أو يوشك على الحدوث، وينبغي أن تصب القرارات ذات العلاقة في تحقيق مصلحة الشركة.

إضافة الى ذلك، يدرك أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة و/أو مقدمي الخدمات أن كل المعلومات ذات الصلة بشركة قامكو ومشروعها المشترك وعملائها هي معلومات سرية تستخدم لأغراض الشركة فقط. ويندرج استغلال مثل هذه المعلومات في أغراض شخصية أو عائلية أو تحقيق فوائد أخرى ضمن السلوكيات غير الأخلاقية المنافية للقانون.

4.5. الإفصاح عن عمليات التداول

اعتمدت الشركة قواعد وإجراءات بشأن تعاملات الأطراف المطلعة على سهم الشركة. وتأخذ هذه القواعد والإجراءات في الاعتبار تعريف الشخص المطلع سواء كان بشكل دائم بحكم وظيفته أو بشكل مؤقت بحكم قيامه بمهام خاصة بالشركة، هذا الشخص المطلع بحكم مهامه لديه إمكانية الوصول إلى بيانات جوهرية خاصة بالشركة من شأنها التأثير إيجاباً أو سلباً على القرار الاستثماري للمتعاملين على سهم الشركة بالسوق المالية القطرية.

ويتم إبلاغ جهة الإيداع ببيانات المطلعين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لحظر تعاملاتهم طبقاً لقواعد السوق المعمول بها في هذا الشأن، والافصاح عن تداولاتهم على أسهم الشركة بشكل يومي من قبل السوق.

بشكل عام، يحظر على المطلع الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من استخدام معلومات داخلية للشركة لم يتم الإفصاح عنها بعد. ويعد التداول على أسهم الشركة بناءً على تلك المعلومات، بصرف النظر عن مدى كبر أو صغر عملية التداول، انتهاكاً للمعايير الأخلاقية وسياسات الشركة. إضافة إلى ذلك، يحظر على المطلع مساعدة أي شخص آخر على التداول في أسهم الشركة، وذلك بالكشف له عن معلومات داخلية.

هذا، وفي ضوء قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة 2024 الخاص بإصدار ضوابط تداول الأشخاص المطلعين، قامت الشركة بإعداد إطار كامل لضوابط المطلعين وفقاً لقرار الهيئة المشار اليه لضمان التقيد به، ويتم مراجعته مع كافة الأطراف ذات الصلة خاصة على مستوى النواحي القانونية.

6. حقوق أصحاب المصالح

1.6. المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقا لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة.

ويتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضمانات اللازمة لممارسة جميع المساهمين لحقوقهم، وبوجه

خاص حق التصرف في الأسهم، وحق الحصول على النصيب المقرر من أرباح الأسهم، وحق حضور الجمعية العامة والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق الوصول إلى المعلومات وطلبها بما لا يضر بمصالح الشركة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، في حال وصول مساهم أو مجموعة من المساهمين إلى اتفاقية بيع الأسهم في الشركة بما يساوي أو يتجاوز خمسين بالمائة (50%) من رأس المال السوقي للشركة، لا تكون هذه الاتفاقية واجبة النفاذ ما لم يتم إعطاء المساهمين الباقين الفرصة لممارسة حقوق الارتباط بالبيع.

هذا، وفي إطار توفيق الشركة لأوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 13 من النظام الأساسي لها " الحقوق المرتبطة بالأسهم "، والذي مفاده أن يتساوى المساهمون من الفئة ذاتها ولهم كافة الحقوق والمميزات والقيود المترتبة على ملكية السهم، يمنح كل سهم (عدا السهم الممتاز) لمالكه حقوقاً متساوية في أصول الشركة وتوزيعات المساهمين بالإضافة إلى حق التصويت على أساس صوت واحد لكل سهم. حقوق مالكي الأسهم (عدا السهم الممتاز) تخضع لحقوق حامل السهم الممتاز المشار إليها في النظام الأساسي للشركة.

2.6. سجلات المساهمين

إدارة سجل المساهمين تتم وفقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها في السوق المالية القطرية، حيث يتم إمساك سجلات المساهمين وتحديثها من قِبَل جهة الإيداع. وبموجب الاتفاقية المبرمة بين شركة قامكو وجهة الإيداع، تتولى الأخيرة مهام وصلاحيات تسجيل وحفظ وإيداع الأوراق المالية، وإجراء التقاص والتسوية وإثبات التعامل في الأوراق المالية من عمليات شراء وبيع وانتقال الملكية والتسجيل والرهن والحجز في السجلات الخاصة بذلك.

3.6. حق المساهمين في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها وتمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق المساهمين الآخرين أو يضر بمصالح الشركة.

ويحرص مجلس إدارة الشركة وموظفيها على إقامة علاقات بناءة والتواصل المستمر مع المساهمين والمستثمرين بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري المناسب من خلال :

أ. ضمان الإفصاح بنزاهة وشفافية عن معلومات الشركة بالكم والكيف المناسبين وفقاً للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها،

ب. نشر تقرير تحليلي بشكل ربع سنوي يتضمن تفاصيل وتحليل للأداء المالي والتشغيلي للشركة،

ج. نشرعرض توضيحي وعقد مؤتمر افتراضي بشكل ربع سنوي يدعى اليه المستثمرين لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

د. تخصيص فريق مختص لمقابلة المساهمين بشكل مستمر لمناقشة استفساراتهم بشأن الأداء المالي والتشغيلي للشركة،

هـ. حضور الفعاليات والمؤتمرات،

و. تحديث موقعها الإلكتروني (www.qamco.com.qa) بما يواكب أساليب العرض الحديثة ويخدم مساهميها وكافة الأطراف ذات العلاقة. يتضمن الموقع قسم خاص بعلاقات المستثمرين يتم من خلاله نشر كافة المعلومات التي تخضع لالتزامات الافصاحات الفورية والدورية من تقارير مالية وبيانات صحفية وتقارير الحوكمة ومتطلباتها.

ز. إقامة شراكات قوية مع الصحف والوسائل الإعلامية الأخرى والمحافظة عليها.

من ناحية أخرى، تتم موافاة البورصة وهيئة قطر للأسواق المالية ببيانات مسؤول الاتصال. كما تم تخصيص عنوان بريد إلكتروني رسمي للشركة (qamco@qp.com.qa) يتلقى من خلاله أية استفسارات أو طلبات للسادة مساهمي الشركة. تحرص الشركة على استبيان آراء ومتابعة تقييمات واقتراحات مساهميها والمستثمرين من المؤسسات المالية والمتداولين بالسوق المالي وضمان التواصل معهم بشكل دوري.

ويحرص ممثلو الشركة على أن تكون كل المعلومات المُقدمة إلى المساهمين/المستثمرين من بين المعلومات المصرح بإصدارها للعموم، ولا يسمح بتقديم معلومات سرية أو تفضيل مساهم على آخر.

هذا، وقد قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 61 من النظام الأساسي لها " الاطلاع على دفاتر الحسابات "، والذي مفاده أن يتم الاحتفاظ بدفاتر حسابات الشركة في مكتبها الرئيسي. مع الالتزام بالسرية والقيود التي يوافق عليها مجلس الإدارة من وقت لآخر، يحق للمساهمين ومدققي حسابات كل منهم وأعضاء مجلس الإدارة الاطلاع على دفاتر الحسابات وكافة المعلومات التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح الشركة. بشرط أنه قبل إجراء أية مراجعة لدفاتر أو سجلات الشركة، يلتزم المساهمون أولاً ببذل أقصى ما في وسعهم للحصول على المعلومات المطلوب الحصول عليها من خلال هذه المراجعة بالاستفسار عنها من مدققي حسابات الشركة.

4.6. حقوق المساهمين فيما يتعلق بالجمعية العامة

1.4.6. الحضور والدعوة

تنظر الجمعية العامة السنوية وتصادق على تقرير مجلس الإدارة على نشاط الشركة والأداء المالي خلال السنة المالية، وتقرير مدقق الحسابات، والبيانات المالية للشركة، وتقرير الحوكمة، ومقترح مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح، وإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم، وتعيين مدققي الحسابات وتحديد أتعابهم.

في إطار توفيق أوضاعها بما يتفق مع أحكام قانون الشركات التجارية وتعديلاته الصادرة بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021 ومع الأخذ في الاعتبار تعليمات هيئة قطر للأسواق المالية الخاصة بتنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة، قامت الشركة استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المواد التالية من النظام الأساسي للشركة :

أ. المادة رقم 49 من النظام الأساسي " مكان عقد اجتماعات الجمعية العامة"، والذي مفاده أن كافة اجتماعات الجمعية العامة تعقد في قطر. ويجوز عقد الجمعية العامة، من خلال

وسائل التقنية الحديثة، وفقاً للضوابط التي تحددها وزارة التجارة والصناعة.

ب. المادة رقم 50 من النظام الأساسي " إشعار الجمعية العامة"، والذي مفاده أن الجمعية العامة تعقد بإشعار من رئيس مجلس الإدارة، ويرأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة أو في حالة غيابه نائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) أو أي عضو مجلس إدارة آخر يتم تفويضه للقيام بذلك من قبل رئيس مجلس الإدارة. يتم توجيه الدعوة إلكترونياً إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة، وذلك على الموقع الإلكتروني للسوق المالي، والموقع الإلكتروني للشركة، وعن طريق الإعلان في صحيفة يومية محلية صادرة باللغة العربية أو بأي وسيلة أخرى تفيد العلم، وذلك قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين يوماً على الأقل.

ج. المادة رقم 51 من النظام الأساسي " طلب انعقاد الجمعية العامة"، والذي مفاده أنه يجوز للمساهم أو المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن (10%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد. كما يجوز للمساهمين، الذين يمثلون ما لا يقل عن (25%) من رأس مال الشركة، طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح في هذا الشأن.

د. المادة رقم 53 من النظام الأساسي " الحق في الحضور والتصويت "، والذي مفاده أن لكل مساهم (بما في ذلك القُصر والمحجور عليهم) مقيد اسمه في سجل المساهمين عند انتهاء التداول في يوم انعقاد الجمعية العامة والحاضر بشخصه أو من ينوبه قانونياً أو الممثل حسب الأصول، الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة والمشاركة في المداولات وتوجيه الأسئلة الى أعضاء مجلس الإدارة، والتزامهم بالإجابة عليها بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة للضرر، وحقه في الاحتكام الى الجمعية العامة إذا رأى عدم كافية الإجابة، وله الحق في التصويت على القرارات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال، وأن يكون لهذا المساهم صوتاً عن كل سهم يملكه.

هذا ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز لأي مساهم في حال كان شركة أن يفوض أي شخص لتمثيله في الجمعية العامة (بموجب الصيغة التي يتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة) ويحق للشخص المفوض بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله والتي يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه.

من ناحية أخرى، يجوز لأي مساهم أن يوكل مساهم آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة بالتصرف (موجب الصيغة التي يوافق عليها مجلس الإدارة) في حضور اجتماع الجمعية العامة. ويحق للشخص الموكل بهذا الشكل أن يمارس نفس الصلاحيات بالنيابة عن المساهم الذي يمثله، كما يحق لذلك المساهم أن يمارسها بنفسه. ويجوز أن يتصرف المساهم بصفته وكيلا عن مساهم واحد أو أكثر على أن لا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال الشركة.

2.4.6. المشاركة الفعالة

تحرص الشركة على إتاحة فرصة المشاركة الفعالة للمساهمين والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة، وأن تتم إحاطتهم علماً بالقواعد وإجراءات التصويت التي تحكم اجتماعات الجمعية العامة، وفي سبيل ذلك :

- تعمل الشركة على تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية بالشكل المناسب كماً وكيفاً حول مكان وجدول أعمال اجتماعات الجمعية العامة، كذلك تزويدهم بالمعلومات الكاملة بشأن المسائل التي ستقرر خلال الاجتماع بما يمكنهم من اتخاذ القرار، وذلك من خلال نشر الدعوة ببنود جدول الأعمال بالجرائد المحلية والموقع الإلكتروني للشركة، فضلاً عن موافاة بورصة قطر للإعلان من خلال موقعها الإلكتروني.
- إتاحة الفرصة للمساهمين لطرح الأسئلة على المجلس، وإدراج مسائل معينة (إن وجدت) على جدول أعمال الاجتماع، وإبداء الاقتراحات أو الاعتراض على القرارات وفقاً للإجراءات التي يحددها القانون واللوائح المعمول بها في هذا الشأن.
- تعمل الشركة على توفير الآلية للمساهمين للحضور والتصويت شخصياً أو بالوكالة، وينبغي أن تكون الأصوات متساوية في الأثر، سواء كان الإدلاء بها قد تم شخصياً أو بالوكالة.

وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة وإثباته في محضر الاجتماع، وحقه في إبطال ما اعترض عليه من قرارات بما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن.

فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2023/12/31، تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ 2024/02/27، حيث تم مناقشة والموافقة على بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2024/12/31، فمن المقرر النظر في بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للشركة التالي بيانه :

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
2. عرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة والأداء المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماده.
3. عرض تقرير مدقق حسابات الشركة عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 واعتماده.
4. اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
5. اعتماد تقرير حوكمة الشركة عن عام 2024.
6. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع اجمالي أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2024 بواقع 0.08 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 8% من القيمة الإسمية للسهم.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة الشركة عن المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتحديد مكافآتهم.
8. عيين مدققي حسابات الشركة كي بي ام جي " KPMG " للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد أتعابهم.

3.4.6. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة

كما سبق الإشارة، فإن مجلس إدارة شركة قامكو وفقاً للنظام الأساسي المُعدل، يتشكل من عدد لا يقل عن ستة أعضاء يحق للمساهم الخاص "قطر للطاقة" أن يعينهم جميعاً. وعليه، لا توجد

أحكام بشأن انتخابات مجلس الإدارة وما يتبعها من إجراءات الترشيح والافصاح عن المرشحين والتصويت والتعيين.

تحرص قطر للطاقة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المؤهلين والمستوفين لشروط عضوية مجلس الإدارة ممن تتوافر فيهم الخبرة الكافية والدراية التامة لتأدية مهامهم بصورة فعالة لما فيه مصلحة الشركة وتحقيق أهدافها وغاياتها، ويتم الافصاح في حينه عن قرار قطر للطاقة بشأن تشكيل مجلس الإدارة أو أي تغيير به.

4.4.6. توزيع الأرباح

وفقا لأحكام النظام الأساسي، بما لايخل بقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وبموجب قرار من الجمعية العامة للشركة، توزع على المساهمين المسجلين في نهاية تداول يوم انعقاد اجتماع الجمعية العامة أرباحاً سنوية بما لا يقل عن نسبة خمسة بالمائة (5%) من الأرباح الصافية للشركة بعد خصم الاستقطاعات القانونية، على أن لا يتجاوز أي مبلغ موزع المبلغ الذي يوصي به مجلس الإدارة.

الملامح الرئيسية لسياسة توزيع الأرباح تم إدراجها ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة، ويتم توضيحها ضمن مرفقات بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة، مفادها أنه يتعين على الشركة بشكل عام تحقيق التوازن فيما بين تطلعات مساهميها والاحتياجات التشغيلية والاستثمارية للشركة، وذلك من خلال دراسة العوامل التالية قبل عرض اقتراح توزيع الأرباح على اجتماع الجمعية العامة للشركة :

- القيود على التدفقات النقدية: ليس لزاماً على قامكو أن توزع كل الأرباح على المساهمين، وينبغي على الشركة الاحتفاظ بكمية كافية من النقد لمتطلباتها التشغيلية قبل توزيع الأرباح.
- القيود الخاصة بالجهات المقرضة: يتوجب على الشركة استيفاء المتطلبات المالية للجهات المقرضة، إن وجدت.
- القيود القانونية: ما إذا كان يتعين على الشركة الاحتفاظ بأية احتياطيات قانونية قبل توزيع الأرباح.
- خطة الاستثمار المستقبلي: ينبغي مراعاة الخطط الاستثمارية للشركة والاحتفاظ بكمية كافية من النقد قبل توزيع الأرباح، هذا ما لم يتخذ قرار بتمويل الاستثمار عن طريق زيادة رأس المال أو بتمويل من المصارف.

ويخضع مقترح توزيعات الأرباح السنوية للشركة إلى الموافقة النهائية للجمعية العامة.

هذا، وبموجب أحكام ضوابط توزيع الأرباح بالشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (7) لسنة 2023 الصادر بتاريخ 2023/11/15، والتعديلات اللاحقة الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2024 الصادر بتاريخ 2024/07/04، تتولى جهة الإيداع بالنيابة عن كافة الشركات مهام توزيع الأرباح النقدية والأسهم المجانية التي يتقرر توزيعها على المساهمين من قبل الجمعية العامة، أو مجلس الإدارة وفق هذه الضوابط على أن يكون استحقاق الأسهم المجانية أو الأرباح النقدية، التي يتقرر توزيعها للمساهم الذي يمتلك أسهماً بنهاية جلسة تداول يوم انعقاد الجمعية العامة. بينما يكون تاريخ الاستحقاق في حال صدور قرار من مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية خلال العام المالي وفقاً لأحكام المادة (20) من هذه الضوابط هو سابع يوم عمل من تاريخ اصدار قرار المجلس.

فيما يتعلق بقرار الجمعية في عام 2024 عن العام المالي المنتهي في 2023/12/31، فقد وافقت الجمعية العامة على اقتراح مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن عام 2023 بواقع (0.07) ريال قطري للسهم الواحد وبما يمثل نسبة (7%) من القيمة الاسمية للسهم.

وفي ضوء توجهات قطر للطاقة وحرصها على تعزيز الفائدة التي تعود على المُساهمين في الشركات المُدرجة في بورصة قطر بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني، وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين في الأداء التشغيلي للشركات المدرجة في بورصة قطر وقوة مركزها المالي وقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية، فقد قررت قطر للطاقة بموجب إعلانها المؤرخ في 2024/06/30 دعم توجه توزيع أرباح مرحلية نصف سنوية في شركات التي تساهم فيها والمدرجة ببورصة قطر وفقاً للإجراءات والنُظم ذات الصلة لتحقيق ذلك الغرض.

من منطلق ذلك، أفصحت شركة قامكو بتاريخ 2024/8/06 عن بياناتها المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024، وكذلك أفصحت على موافقة مجلس إدارة الشركة على توزيع أرباح نقدية مرحلية بواقع 0.03 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 3% من القيمة الأسمية للسهم وذلك لمساهمي الشركة كما في نهاية جلسة تداول يوم الأربعاء الموافق 2024/8/14، وقد تم التنويه بتولي شركة إيداع لمهام توزيع الأرباح المرحلية وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها.

هذا ومن المقرر عرض اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع اجمالي أرباح نقدية على المساهمين عن العام المالي المنتهي في 2024/12/31 بواقع 0.08 ريال قطري للسهم الواحد، وبما يمثل نسبة 8% من القيمة الإسمية للسهم في اجتماع الجمعية العامة للشركة المزمع عقده بتاريخ 2025/02/23 بعد إجراء التسويات اللازمة ذات الصلة والخاصة بالأرباح المرحلية والتي تم توزيعها خلال العام.

5.6. إبرام الصفقات الكبرى

تلتزم الشركة بضرورة معاملة المساهمين على نحو يتسم بالعدل، فالمساهمون لكل فئة من الأسهم متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة، كما تحرص الشركة على توفير الحماية إلى صغار المساهمين من الإجراءات التعسفية إن وجدت من قِبَل أو لصالح المساهمين الذي يملكون حصة مسيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وفي سبيل ذلك، تحرص الشركة على تواجد المعاملة العادلة لكل المساهمين باجتماع الجمعية العامة للمساهمين فضلاً عن تيسير إجراءات عملية الإدلاء بالأصوات بما لا يتعارض مع أحكام نظامها الأساسي.

أيضاً وفقاً للنظام الأساسي للشركة، يجوز للمساهمين بصفة عامة ومساهمي الأقلية بصفة خاصة عند إبرام الشركة لصفقات كبيرة قد تضر بمصالحهم أو تخل بملكية رأس مال الشركة الاعتراض على إبرام هذه الصفقات وإثبات هذا الاعتراض في محضر الاجتماع وإبطال ما اعترضوا عليه من صفقات وفقاً لأحكام القانون في هذا الشأن وبما لا يتعارض مع أحكام النظام الأساسي في هذا الشأن

من ناحية أخرى، يتم الإفصاح عن هيكل رأس المال للشركة في البيانات المالية وضمن هذا التقرير. كما تقوم بورصة قطر بالإفصاح عن كبار مساهمي الشركة على الموقع الإلكتروني الخاص بها.

وباستثناء بعض المؤسسات المنصوص عليها بالنظام الأساسي للشركة، أو أي من المؤسسات التي يُعلم المساهم الخاص الشركة بها خطياً، لا يحق لأي شخص أو طرف أن يمتلك أسهماً (أو أن يكون المالك المستفيد من أسهم) بقيمة اسمية تزيد على 2% من رأس مال الشركة سواء كان التملك بشكل مباشر أو غير مباشر. وعليه، يبلغ الحد الأقصى للتملك في رأس مال الشركة 2%، وهو ما تعمل جهة الإيداع على ضمان التقيد به، باعتبارها الجهة الموكلة بإدارة سجل مساهمين الشركة.

هذا، وقد قامت الشركة، استناداً إلى موافقة اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة والذي عُقد بتاريخ 2022/3/2، بتعديل المادة رقم 20 من النظام الأساسي لها " القيود على امتلاك الأسهم"، والذي مفاده أنه يجوز بقرار من مجلس إدارة الشركة - وفقاً للقواعد واللوائح المعمول بها - تحديد ملكية المساهمين من غير القطريين بنسبة تصل إلى (100%) من الأسهم المدرجة في بورصة قطر أو أي سوق أسهم يخضع لتنظيم.

وتبعاً لذلك، فقد وافق مجلس الإدارة في اجتماعه الذي عقد في أبريل 2022 على زيادة حد التملك لغير القطريين إلى 100%، ثم تم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد لاستكمال موافقات الجهات المعنية ذات الصلة حيث تمت الموافقة من قبل مجلس الوزراء باجتماعه المنعقد في 12 أكتوبر 2022 على زيادة نسبة تملك المستثمر غير القطري في رأس مال الشركة لنسبة تصل الى 100%.

يتم الحصول على البيانات الخاصة بالمساهمين في رأسمال شركة قامكو من سجلات المساهمين لدى جهة الإيداع، وفيما يلي كبار المساهمين كما في 31 ديسمبر 2024 :

المساهم	النسبة المئوية التقريبية للأسهم %
قطر للطاقة	%51.00
صندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية	%4.45
صندوق المعاشات العسكرية	%1.43
مساهمون آخرون	%43.12
الإجمالي	**%100.00**

يتم الاعتماد على جهة الإيداع في الحصول على المعلومات المُحدثة أولاً بأول فيما يتعلق بسجلات المساهمين. وطبقاً لما ورد من بيانات من قبل جهة الإيداع حتى تاريخ 31 ديسمبر 2024، ليس هناك أي مساهم قد تجاوز بشكل مباشر حد تملك الأسهم طبقاً للنظام الأساسي للشركة إلا ما تم النص عليه صراحة كاستثناء بالنظام الأساسي لها.

6.6. حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بأحكام النظام من حيث المحافظة على حقوق أصحاب المصالح واحترامها، ويجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته بعد إثبات صلته، وتلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وبالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

وقد تم اعتماد سياسة ضمن إطار الحوكمة الخاص بالشركة للإبلاغ عن المخالفات/الانتهاكات والإجراءات ذات الصلة التي قد تؤثر سلباً على الشركة أو عملائها أو مساهميها أو موظفيها أو الجمهور بصفة عامة. وبموجب هذه السياسة، يتم تكليف أحد أعضاء لجنة التدقيق التابعة للمجلس بمعالجة موضوع المخالفات التي يتم الإبلاغ عنها، ويضمن عضو اللجنة المُكلف رفع المسائل التي أثارها المُبلّغ وإبلاغها إلى لجنة التدقيق بحسب أهمية المسألة.. كما تم تخصيص رقم الهاتف 2277 4013 (974+) على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa) للتواصل في ذلك الشأن.

تشكل تلك الاجراءات دفاعاً رئيسياً ضد أي تجاوز من قبل الإدارة للنهج المتبع في الضوابط الداخلية، ما يسهم في تحسين حوكمة الشركة.

وتدرك قامكو أن القرار بالإبلاغ عن أحد المخاوف هو أحد القرارات التي يصعب اتخاذها خشية الانتقام من المسؤولين عن المخالفة، وعليه فإن الشركة لا تتهاون في التصدي للمضايقات أو الإيذاء وتتخذ إجراءاتها لحماية المبلغين عن المخالفات ممن ينقلون مخاوفهم بحسن نية.

7.6. حق المجتمع

تسهم شركة قطر لصناعة الألمنيوم، المالكة لحصة تبلغ 50% في شركة قطر للألومنيوم المحدودة (قطلوم)، وهي إحدى الشركات الناجحة في إنتاج الألومنيوم الأولي وواحدة من أكثر مصانع الألومنيوم كفاءة في المنطقة، تسهم من خلال مشروعها المشترك قطلوم في التنمية الاقتصادية الشاملة والرعاية الاجتماعية وحماية البيئة وخلق فرص العمل، من خلال مبادرات في جوانب مثل :

1. الصحة والسلامة والبيئة: برامج حماية الصحة، السلامة في مكان العمل، تحديد المخاطر وإدارتها، التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، خطط استمرارية الأعمال، التميز التشغيلي، الاستخدام الأمثل للمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، بما في ذلك إعادة تدوير المياه

واستخدامها، تقليل الاستهلاك الإجمالي للمياه، إدارة النفايات للتقليل منها وإعادة تدويرها، وكفاءة الطاقة وإدارة البيئة والامتثال إلى الاشتراطات البيئية.

2. الموظفين: برامج التقطير (تطوير الخريجين، برامج المنح الدراسية، برامج التدريب الصيفي، وملتقيات التوظيف)، امتيازات الموظفين والاحتفاظ بهم، التنوع، جذب الكفاءات، والتدريب والتطوير وتعزيز الصحة والسلامة للموظفين.
3. المجتمع: دعم المجتمع من خلال المشاريع وتقديم المساهمات المستهدفة، وتطوير المواهب المحلية، دعم المبادرات التعليمية المحلية، القيام بالمشاركة الاجتماعية والجهود الخيرية، تعزيز مبادرات المشتريات المحلية، (ما يقارب 63% من اجمالي انفاق المشروع المشترك تم توجيهه الى المشتريات المحلية في عام 2023) ودعم حقوق الانسان لخلق تاثير إيجابي، وما الى ذلك.

وفي إطار حرص الشركة على المشاركة البناءة مع أصحاب المصلحة وتأكيد التزامها المستمر بالتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية في دولة قطر، تقوم الشركة بالإفصاح عن تقاريرها للاستدامة، والذي يمكن الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني للشركة (www.qamco.com.qa). في عام 2024، تعاقدت الشركة مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في مجال الاستدامة لدعم الشركة في تطوير تقاريرها عن الاستدامة بدءاً من عام 2024 مع تطبيق أفضل الممارسات المتعارف عليها. وفي هذا السياق يتم تحديد الموضوعات الجوهرية المتعلقة بالنواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة للإفصاح عنها في تقرير الشركة من خلال اشراك أصحاب المصلحة والتقييم، بعد ذلك يتم جمع المعلومات والبيانات النوعية والكمية المتعلقة بالموضوعات الجوهرية التي تم تحديدها، ثم التحليل والسرد في التقرير.

يلخص التقرير جوانب الاستدامة في شركة قامكو ومشروعها المشترك ويستعرضها بشكل موحد، وتتاح من خلاله الفرصة لأصحاب المصلحة للاطلاع على مجهودات الشركة مع الاستدامة وتزويدهم بملخصات وافية بالمعلومات حول أنشطة الأعمال من النواحي البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وتحرص قطر للطاقة المؤسس والمساهم الخاص بالشركة، من خلال الدعم الفني والإداري الذي تقدمه للشركة ومشروعها المشترك، على تخير الفرص الاستثمارية المناسبة ذات القيمة المضافة من الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية دعماً لمساعي الدولة نحو تحقيق التنوع الاقتصادي.

صندوق دعم الأنشطة الاجتماعية والرياضية:

يتم توجيه نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة السنوية، بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 والمعدل بموجب قانون رقم 8 لسنة 2011، لدعم الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية والخيرية. بلغت هذه النسبة للعام المالي المنتهي في 2023/12/31 ما يصل إلى 11.20 مليون ريال قطري (2022 : 23 مليون ريال قطري). وقد تم سداد المبلغ المستقطع بالكامل إلى حساب الهيئة العامة للضرائب في 2024/03/10.

أما فيما يتعلق بالعام المالي المنتهي في 2024/12/31، قامت الشركة بتخصيص مبلغ بواقع 15.4 مليون ريال قطري بما يعادل نسبة بواقع 2.5% من صافي أرباح الشركة للسنة المالية المشار اليها لدعم تلك الأنشطة.

ختاماً

تحرص شركة قطر لصناعة الألمنيوم من خلال مجلس الإدارة على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والممارسات المثلى وتضمين اللوائح والإجراءات الداخلية لها بما يحقق أعلى مستويات الحوكمة ويرسخ بيئة امتثال استباقية تهدف إلى حماية الأمن المالي لأصولها ورأسمالها، وحماية مصالح عملائها ومساهميها، والمحافظة على نزاهة الشركة وسمعتها.

خلال عام 2024، فإن مجلس إدارة الشركة راضٍ عن أدائه في القيام بالمهام الموكلة إليه واتخذ القرارات المتعلقة بأعمال الشركة في إطار الصلاحيات المخول بها والمنصوص عليها في لوائح الشركة والتشريعات ذات الصلة، ويحرص على بذل العناية في إدارة الشركة بصورة فعالة لتحقيق مصلحة الشركة وجميع المساهمين وأصحاب المصالح بصورة متوازنة.

عبدالرحمن أحمد الشيبي

رئيس مجلس الإدارة

ملحـــق

السيـر الذاتيـة لأعضـاء مجلـس الإدارة

السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي

رئيس مجلس الإدارة

عضواً غير تنفيذي/غير مستقل

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ عبدالرحمن أحمد الشيبي من جامعة أريزونا عام 1988 وحصل على بكالوريوس في المالية وإدارة الأعمال.

انضم السيد/ عبدالرحمن إلى قطر للطاقة عام 1989 كمحلل مالي.

كما تولى السيد/ عبدالرحمن منصب مدير إدارة تمويل المشاريع / مدير الشؤون المالية – قطر للطاقة.

ويشغل السيد/ عبدالرحمن حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتخطيط في قطر للطاقة. وتتضمن مسؤولياته وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والممارسات المالية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

المناصب الأخرى*::

عضو مجلس ادارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة قامكو:

لا يوجد

السيد / أحمد سعيد العمودي

نائب رئيس مجلس الإدارة/ رئيس لجنة التدقيق

عضواً غير تنفيذي/غير مستقل

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ أحمد سعيد العمودي على شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة نيو مكسيكو بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1996.

يتقلد حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لدائرة تطوير المنشآت السطحية والاستدامة بقطر للطاقة، وقبل تقلده هذا المنصب وخلال الأعوام السابقة شارك السيد/ أحمد في العديد من مشاريع قطر للطاقة خلال مراحل التطوير المختلفة في قطر وإيطاليا وكوريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

السيد/ أحمد عضو مجلس إدارة شركات قطرغاز للغاز المسال وعضو لجنة تسيير مشروع توسعة إنتاج الغاز المسال من حقل الشمال، الجزء الشرقي، ورئيس مجلس الإدارة لمشروع جولدن باس للغاز المسال ورئيس لجنة إدارة مشروع بيرل لتحويل الغاز الى سوائل بترولية بقطر.

المناصب الأخرى*::

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:

لا يوجد

السيد/ نبيل محمد البوعينين

عضو لجنة التدقيق/ عضو لجنة المكافآت

عضواً غير تنفيذي/غير مستقل

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ نبيل محمد البوعينين على بكالوريوس الهندسة الميكانيكية من جامعة لامار، بومونت، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. ويتمتع بخبرة تزيد على 24 عاماً في العديد من المناصب القيادية بقطاعات النفط والغاز والموانئ والإنشاءات.

وقد بدأ السيد/ نبيل البوعينين مسيرته المهنية بالعمل مهندساً ميكانيكياً لدى قطر للطاقة - مشروع إعادة تدوير الغاز في دخان. وشارك خلال مسيرته المهنية في مشروع توسعة ميناء راس لفان الذي تضمن أعمال الاستصلاح، والإنشاء، والتصميم الهندسي الأولي للبنية الأساسية للمراسي والميناء، وأكبر نظام مشترك لتبريد المياه، وإصلاح وبناء السفن. وقد ترأس أيضاً لجنة إدارة مشروع الميناء التي كانت تتولى المسؤولية عن المشاريع الجديدة. ويشغل السيد/ نبيل البوعينين حالياً منصب نائب الرئيس لشؤون الصحة والسلامة والبيئة وخدمات الأعمال (الصحة والسلامة والبيئة والجودة وإدارة المرافق والرعاية الصحية) بقطر للطاقة.

كما شغل السيد/ نبيل البوعينين سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الديار القطرية، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارتها، وعضواً بمجلس إدارة شركة بروة للعقارات. كما شغل سابقاً منصب نائب الرئيس التنفيذي لشركة قطلوم.

المناصب الأخرى*::

لا يوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:

13360 سهم.

السيد / محمد عيسى المناعي

رئيس لجنة المكافآت

عضواً غير تنفيذي/غير مستقل

المؤهلات والخبرات:

حصل السيد/ محمد عيسى المناعي على بكالوريوس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة ليفربول عام 2007، وحصل أيضاً على الدراسات العليا في القانون (BVC) من كلية الحقوق، لندن، عام 2009.

انضم السيد/ محمد عيسى المناعي للعمل لدى قطر للطاقة عام 2007، حيث شغل منصب مستشار قانوني بقسم المشاريع التابع للإدارة القانونية.

ويشغل السيد/ محمد عيسى المناعي حالياً منصب مستشار عام وأمين سر مجلس إدارة قطر للطاقة.

المناصب الأخرى*::

عضو مجلس ادارة شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة

عدد الأسهم في شركة قامكو:

لا توجد

السيد / خالد محمد لرم

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

تخرج السيد/ خالد محمد لرم في عام 1984 بدرجة بكالوريوس العلوم في الهندسة الكيميائية من جامعة جنوب كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد بدأ السيد/ خالد مسيرته المهنية مع قطر للطاقة في مايو 1985. ولدى السيد/ خالد خبرة تزيد على أربعين عاماً في مجالات شتى، تشمل المشاريع البارزة التي شارك فيها مشروع التطوير المبكر لحقل القبة الشمالية عام 1987، وأول خطوط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في قطر عام 1991. وتولى منصب مدير مشروع سوائل الغاز الطبيعي ونائب المدير العام لمشروع غاز الخليج. وكذلك تشغيل وإدارة المصانع.

خلال حياته المهنيه عمل مع كبرى الشركات العالمية المعروفة في مقارها الرئيسية كممثل لشركة قطر للطاقة في المشاريع، ومن بينها بريتيش بتروليوم ، توتال ، إكسون موبيل وكونوكو فيليبس.

ويشغل السيد/ خالد حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة قطر للألومنيوم. وهو أيضاً عضو بمجلس إدارة المجلس الخليجي للألومنيوم وعضو في المعهد الدولي للألومنيوم.

المناصب الأخرى*::

لايوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:

14120 سهم.

السيدة / لولوة خليل صلات

عضو لجنة التدقيق

(عضواً غير تنفيذي/غير مستقل)

المؤهلات والخبرات:

حصلت السيدة/ لولوه على درجة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة نورث إيسترن، ودرجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة هارفارد. وقد انضمت السيدة/ لولوه إلى قطر للطاقة عام 2011، حيث تدرجت في عدة مناصب قيادية.

تشغل حالياً منصب مديرة العلاقات العامة والاتصال في قطر للطاقة. وشغلت قبل منصبها الحالي منصب المدير المساعد للتقارير المالية في إدارة شؤون الشركات المخصخصة في قطر للطاقة. وتتمتع السيدة/ لولوه بمعرفة واسعة وخبرة كبيرة في مجال إدارة الشركات المدرجة. وكانت عنصراً هاماً في الفرق التي تولت عمليات الاكتتاب العام لعدة شركات مدرجة.

المناصب الأخرى*::

لايوجد

عدد الأسهم في شركة قامكو:

14120 سهم

*مناصب الأعضاء المشار اليها هي تلك التي تتعلق بشركات مساهمة عامة، آخذاً في الاعتبار عضويتهم في جهات/ شركات أخرى.

QAMCO

شركة قطر لصناعة الألمنيوم ش.م.ع.ق.

ص.ب. 3212، الدوحة، قطر

هاتف: 2277 4013 974 +

فاكس: 9750 4013 974 +

الموقع الإلكتروني: www.qamco.com.qa

البريد الإلكتروني: qamco@qatarenergy.com.qa